

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (8) دولة قطر - أبريل 2018 م



تصدر عن



إلكتروني ISSN : 2409-0867

ورقي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations



مجلة بيت المشورة

مجلة محكمة دولية تعنى بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O Box 23471
www.b-mashura.com

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة - قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com



عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، وتصدر هذه المجلة مرتين في السنة. تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتائجهم العلمي (عربي - انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستخدمين من وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- ❖ إتاحة الفرصة للباحثين محلياً وعالمياً للتحكيم والنشر في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- ❖ تحقيق عالمية الصيرفة الإسلامية وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- ❖ تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية للمجلة بحيث تكون سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com

http://www.mashurajournal.com

هيئة التحرير

نائب رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريعي

نائب مدير التحرير
د. إبراهيم حسن جمّال

رئيس التحرير
د. خالد بن إبراهيم السليطي

مدير التحرير
د. فؤاد حميد الدليمي

فريق التحرير

أ. محمد نفيل محبوب

أ. محمد مصلح الدين مصعب

الهيئة الاستشارية

• د. عصام خلف العنزي
عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الكويت (الكويت)

• أ. د. عبد الرحمن يسري احمد
أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي في كلية الدراسات
الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة - قطر (مصر)

• د. مراد بوضاية
عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة قطر (الجزائر)

• د. أسامة قيس الدريعي
العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر)

• أ. د. محمد أكرم لآل الدين
المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا
(ماليزيا)

• أ. د. عبد الودود السعودي
أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة
والقانون بجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (بروناي)

• د. فؤاد حميد الدليمي
رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق الشرعي لدى بيت المشورة
للاستشارات المالية (العراق)

• د. أحمد بن عبد العزيز الشثري
أستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال بجامعة الأمير سطات
بن عبد العزيز (السعودية)

• د. إبراهيم حسن محمد جمّال
محاضر في الجامعة الوطنية، ومدير الدراسات والبحوث
لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (اليمن)

• د. خالد إبراهيم السليطي
المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا (قطر)

• أ. د. عائشة يوسف المناعي
مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في
الحضارة - جامعة حمد بن خليفة (قطر)

• أ. د. إبراهيم عبد الله الأنصاري
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر
(قطر)

• أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن
رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف
والمؤسسات المالية ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي
(السودان)

• أ. د. عياض بن نامي السلمي
مدير مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية (السعودية)

• د. العياشي الصادق فداد
كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع
 للبنك الإسلامي للتنمية - جدة (الجزائر)

• أ. د. علي محمد الصوا
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي
(الأردن)

• د. خالد العبد القادر
عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر (قطر)

• أ. د. صالح قادر كريم الزنكي
رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (العراق)

نبذة عن الجهة المصدرة



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations



نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية غير ربحية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير. تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة (LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق. ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات الشرعية والتدقيق والتطوير والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- ❖ نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية داخل دولة قطر وخارجها.
- ❖ استحداث وتطوير منتجات مالية إسلامية تواكب النمو في الصناعة المالية الإسلامية وتدعيم وضعها التنافسي.
- ❖ الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- ❖ تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- ❖ التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولاً: شروط النشر العامة:

- 1- تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثاً أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .
- 2- تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأي وسيلة من وسائل النشر، ولا قُدمت للنشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث .
- 3- البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء نُشرت أم لم تنشر .
- 4- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .
- 5- في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.
- 6 - تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر .

ثانياً: شروط النشر الخاصة:

- 1- ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :
 - أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .
 - ب- التبعد عن تحريج الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .
 - ج- معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.
 - د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .
- 2- حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :
 - أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.
 - ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .
 - ج- الدقة في التوثيق وتحريج النصوص والشواهد.
- 3- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .
- 4- حجم الخط ونوعه :
 - أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic)
 - ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط: (Times New Roman)
- 5- يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .
- 6- يُقسم البحث وينظّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :
 - أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

- وجدت)، وهيكلية البحث التفصيلية .
- ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومتراصة .
- ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية .
- د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات) .
- هـ- قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
- 7- تكون طريقة التوثيق كالآتي:
- أ- البحوث باللغة الانجليزية يتم اتباع منهج (APA) في التوثيق .
- ب- البحوث باللغة العربية يكون منهج التوثيق كالآتي:
- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
- (شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
- ذكر المصدر والمراجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المراجع نفسه، الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة) .
- ج- إذا خلا المراجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي:
- بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
- بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
- د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
- هـ- تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
- و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي:
- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
- تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .

ثالثًا: سير البحوث

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
- تُحكّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل .
- تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
- إذا تم قبول البحث للنشر، فإن كافة حقوق النشر تؤوّل للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
- تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة .
- إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها .

الفهرس

تقديم..... 23

متطلبات إنشاء الشركات الوقفية في ضوء بعض القوانين العربية مقارنة بالشريعة الإسلامية

أ.د. أسامة عبد المجيد العاني..... 27

دور الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجًا
د. عبد الحليم عمار غربي..... 79

الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية
د. وائل حمريت..... 133

الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بنك الزيتونة نموذجًا)
د. نبيل بن عرفة..... 189

التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين نموذجًا
منير ماهر أحمد، د. أحمد سفيان عبد الله، د. سهيل بن شريف..... 233

أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدّار والعقار: أحكام وتوجيهات
د. أحمد مهدي الشريف بلوافي..... 275

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيسرنا أن نقدم لكم العدد الثامن من «مجلة بيت المشورة» والذي حوى في طياته بحوثاً متميزة تتعلق بمستجدات الاقتصاد والتمويل الإسلامي ومتطلباته في الفكر والتوجيه الشرعي المؤصل كالعملات الرقمية، وإرشادات التعامل مع العقار، وتجربة المؤسسات المالية وسبل تنميتها وتطويرها، والوقف وتفعيل دوره التنموي من خلال صيغ مبتكرة وأطر نظرية جديدة.

إن من سعة التشريع الإسلامي استيعابه لجميع تفاصيل ومستجدات الحياة الإنسانية؛ ومجال المال والاقتصاد يعتبر من أعظم وأسرع البيئات توسعاً وتطوراً، وهذا ما يستدعي توسيع قاعدة التفكير الابتكاري، والخروج من دائرة استصحاب الأفكار المقيدة لانطلاقة حركة البحث العلمي، والتي أدت إلى انحسار البحوث العلمية وترددها في إطار التكرار والنقل، وندرة الدراسات الاستشرافية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

إن الانتقال إلى مرحلة الدراسات المستقبلية يتطلب مزيداً من الدعم والتوجيه من قبل مراكز البحث والجامعات والمؤسسات، ومن هنا تسعد «مجلة بيت المشورة» بتجديد دعوتها للباحثين والمختصين لمزيد من البحث الإبداعي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، آمليين أن تسهم جهود الباحثين ونتائجهم العلمي في تطوير مسيرة المالية الإسلامية وريادة الاقتصاد الإسلامي.

وتعد المجلة السادة الباحثين والمختصين بمزيد من التطوير والارتقاء سواء على الصعيد العلمي أو التقني، فهذا هو المنهج الذي التزمت به، وشرفت بشهادة كثير من الباحثين والمختصين لها بذلك.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد.

هيئة تحرير المجلة

التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: التكوين نموذجًا

منير ماهر أحمد

مرشح دكتوراه / تمويل إسلامي، قسم الشريعة والإدارة، جامعة مالايا-كوالالمبور

د. أحمد سفيان عبد الله

كبير المحاضرين / التمويل الإسلامي، قسم الشريعة والإدارة، جامعة مالايا-كوالالمبور

د. سهيل بن شريف

أستاذ مشارك في قسم الشريعة والإدارة، جامعة مالايا-كوالالمبور

(سُلم البحث للنشر في 2018/1/1م، واعتمد للنشر في 2018/1/24م)

الملخص:

تعتبر العملات الافتراضية المشفرة ظاهرة جديدة ومقلقة في الأوساط الاقتصادية عالميًا، فالانتشار المتسارع لها في الأسواق دعا إلى تقييم تداعياتها على كافة الصعد، وقد انقسمت الآراء حولها إلى قسمين: الأول: يرى أنها المستقبل الجديد للنقد، والثاني: يراها قنبلة اقتصادية عالمية وأحد أكبر الفقاعات على مر التاريخ. ونسعى في هذا البحث إلى تسليط الضوء على الناحية الشرعية انطلاقًا من البيانات المتاحة حولها من المصادر المختلفة ذات العلاقة باستخدام المنهج الاستقرائي التحليلي. وقد خلّص البحث إلى أن العملات يجب أن تكون منظمة تنظيمًا قانونيًا عاديًا صادرًا عن سلطة حاكم يتمتع بالشرعية، ويحرم أن تصدر عن جهات خاصة

تنتفع بأصل الإصدار على الراجح، وأن الرواج كوصف وعلة للثمنية ليس كافياً لإجازة التعامل بها على المستوى العام مع قولنا بسرّيان الأحكام الشرعية عليها استثناءً لتوافر الثمنية فيها، وثمة اعتبارات أخرى تراعى للإقرار الخاص والعام كالتقييد بعدم الإضرار، كما أن هذه العملات تشتمل على أخطار اقتصادية وتقنية وقانونية تجعلنا نذهب إلى التوصية بمنع التداول بها على المستوى العام مرفقاً بالتعليل والنصح والإرشاد؛ وذلك حفاظاً على المقاصد الاقتصادية الشرعية للدول، ما دامت المعطيات على ما هي عليه.

الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية، البتكوين، التوجيه الشرعي.

Shari'ah Guideline For Crypto Currency Deals: Model of Bitcoin

Mounir Maher Ahmed

PhD Candidate / Islamic Finance, Sharia and Management Department, University of Malaya-Kuala Lumpur

Dr. Ahmed Sufian Abdullah

Senior Lecturer / Islamic Finance, Sharia and Management Department, University of Malaya-Kuala Lumpur

Dr. Suhail Ben Sherif

Associate Professor, Department of Sharia and Management, University of Malaya-Kuala Lumpur

Abstract:

Virtual currencies are a new and disturbing phenomenon in the global economic discussions. The rapid spread of it in the markets called for an assessment of their repercussions at all levels. The views upon it were mainly divided into two major attitudes: First: It is the new feature of money. Second: It is seen as a global economic bomb and one of the biggest bubbles in history. In this research we seek to shed light on the Islamic guidance aspect based on the data available from different sources related to cryptocurrencies using the analytical inductive method to produce results. The research concluded that:

- Currencies must be organized by a legal authority, issued by a ruling authority that has legitimacy.

- It is forbidden to be issued by private parties. Unless of some certain situations and base on the approval of the legal authorities.

- The general acceptance as a description and reason for the valuation “thamaniah” is not sufficient to permit dealing with it.

We concluded that governments must restrict these currencies showing the reasons for that to the public, as crypto currencies in their momentum may cause harm to the general society, we sum up that after addressing the economic, technical, and legal risks demands us to advice preventing trade by it.

Keywords: *Virtual currencies, Bitcoin, Islamic guidance, Economic evaluation.*

المقدمة

يقترّب الاجتهاد في تعيين الحكم والتوجيه الشرعي إلى الصواب كلما كان التصور عن الماهية والمستتبعات أدق وأقرب لكُنْه وحقيقة الموصوف، ولهذا الاعتبار فإن الفهم المتقن للنواحي التقنية والمستتبعات الاقتصادية والقانونية للعمليات الافتراضية المشفرة مؤثر في نتيجة الاجتهاد، فقد يظهر لغيرنا ما يخالف مسلكنا في الاستنباط لاختلاف التصور -الذي ما زال يتسم بالجدلية- حول موضوع البحث والدراسة⁽¹⁾.

مشكلة البحث وأسئلته:

تواجه المجتمعات المسلمة سيلاً من الابتكارات المالية الوافدة عليها من المجتمعات الأخرى، ونظرًا لحساسية موضع البحث وتعلقه بالأموال أحد المقاصد الشرعية الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها؛ فإننا نسعى في هذا البحث للإجابة عن أسئلة متسلسلة منطقيًا تمثل الإطار النظري للبحث للتوصل إلى توجيه شرعي صحيح يتعلق بحكم التعامل بالعمليات الافتراضية المشفرة بناءً على المعطيات التقنية والاقتصادية المتوفرة⁽²⁾، وأسئلتنا البحثية في المجال الشرعي تبتدئ بقضايا كلية ثم تدخل في التفاصيل المتعلقة بالعمليات الافتراضية المشفرة، لتشكل صورة أدق حول آلية التوصل إلى الحكم الشرعي، وهي كالتالي:

- 1 - هل هناك شكل محدد للنقود في النظام الاقتصادي الإسلامي؟
- 2 - هل يجوز إصدار العملات من قبل هيئات غير حكومية ليس لها ولاية أو إذن شرعي بالإصدار؟
- 3 - ما هو مصدر الثمنية في النقود والعملات بعامّة وفي العملات الافتراضية

(1) إنّ عرض النواحي التكنولوجية والاقتصادية بل والمناقشات الفقهية التفصيلية باستيفاء، متعذر في بحثنا هذا، ويتوجب على الباحثين المهتمين الرجوع للتفاصيل في مظانها عند أهل الاختصاص في كل مجال على حدة، فلا يسعنا إلا الإلماح لما يلزم، أما التوجيه الشرعي فلا يَحْتَصُّ بالبتكوين المشهورة فحسب، ولكن ينسحب على ما شابهها من العملات الافتراضية المشفرة، والبتكوين هي نموذجنا التوضيحي.

(2) والتي يطول النقاش فيها، وسنذكرها باختصار في المبحث الأول مع الإشارة لبعض المصادر التي تناولتها بالدراسة.

المشفرة بخاصة؟

- 4 - هل يكفي توافر عنصر الثمنية والقبول العام (الرواج) لاعتبارها نقودًا قانونية وإقرارها كوسيط عام للتبادل؟
- 5 - هل العملات الافتراضية المشفرة سلع أم نقود أم منافع أم حقوق مالية متقومة.. (التكييف الفقهي)؟
- 6 - ما هو الحكم والتوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- محاولة التوصل لحكم شرعي في مسألة: شرعية التعامل بالعملات الافتراضية على المستوى الفردي والمؤسسي والدولي.
- الإرشاد والتوجيه الشرعي والاقتصادي للتعامل بهذه النقود بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية ومصلحة المسلمين الاقتصادية العامة والخاصة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث مما يلي:

- باعتبار هذا الموضوع من النوازل المعاصرة، حيث يشبه إلى حد كبير نازلة النقود الورقية الائتمانية غير المغطاة بالذهب والفضة والتي تكتسب صلاحيتها من الثقة بمصدرها المتمثل بالسلطة السيادية في كل بلد، أما العملات الافتراضية فتشابهها باكتساب قوتها وصلاحيتها من قوة - شبكة وجمهور - المتعاملين بها⁽³⁾.
- انتشار التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة عالميًا وبقيمة إجمالية تقدر ب

(3) والنوازل بحاجة إلى قرارات تأخذ صفة الجماعية، قال ابن القيم: (وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يجتهدون في النوازل)، وقال النووي: (وفيه اجتهاد الأئمة في النوازل ووردها إلى الأصول). إعلام الموقعين: 1/ 203، ويشترط في النوازل: الوقوع، والجدة والشدة، وهذا حاصل، ومحاولتنا البحثية هذه هي تقريب ومساعدة إضافية لإطلاع أهل الاجتهاد عليها.

443 مليار دولار عام 2017، وزيادة نموها في نفس العام بنسب تجاوزت 2500٪ في بعض العملات⁽⁴⁾.

- ما يتوقعه البعض من أهمية تكتسبها هذه العملات في إمكانية حلها كبديل نقدي مستقبلاً!

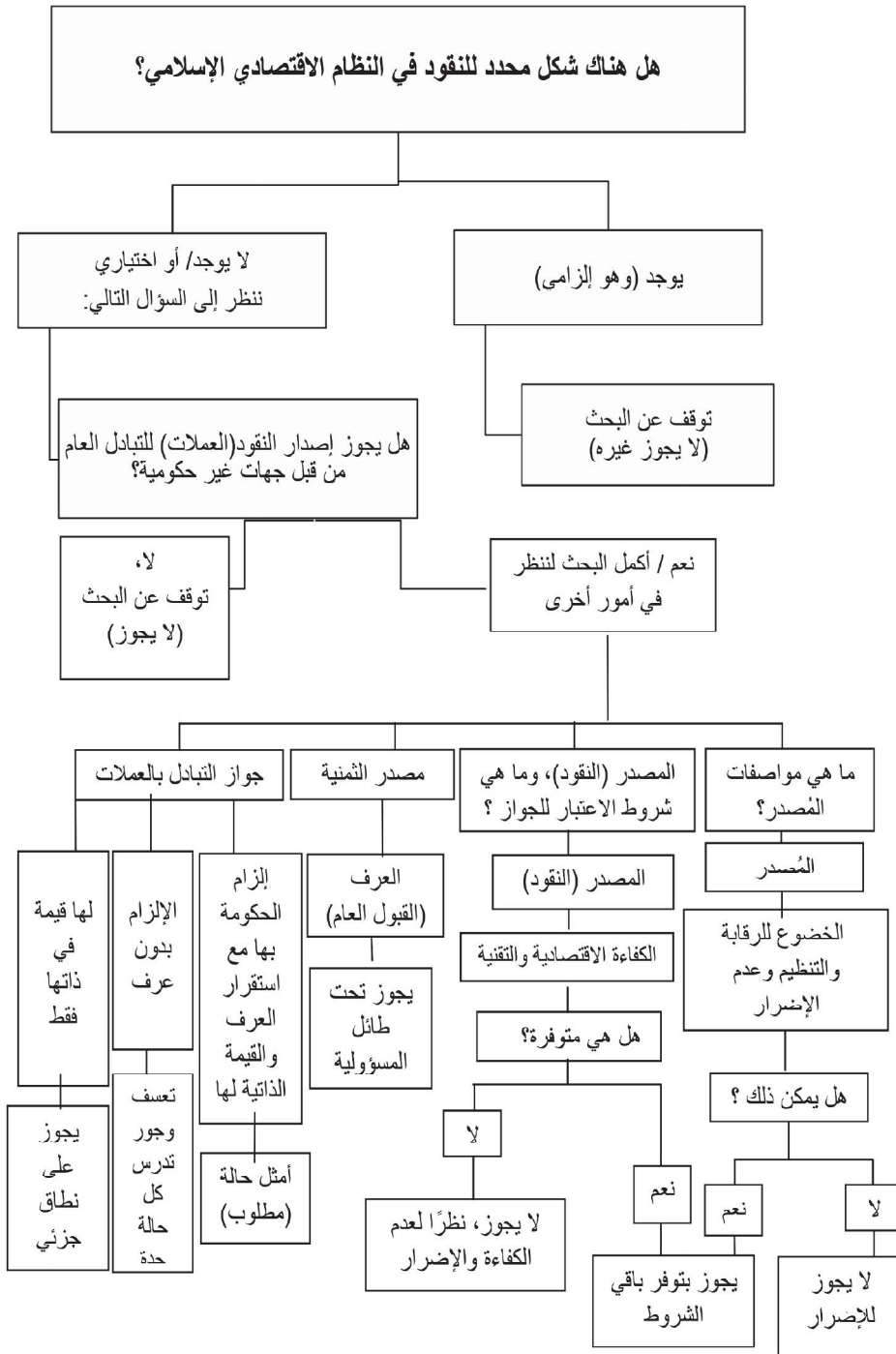
منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، حيث سيتم وصف واقع العملات الافتراضية المشفرة وإيضاح الجوانب الموضوعية المتعلقة بها، ومن ثم استقراء المشكلات التقنية والاقتصادية والقانونية والشرعية حولها ومن ثم الإجابة عن أسئلة محورية بواسطة التحقيق المنطقي القائم على الاستدلال الاستنتاجي لمحاولة استنباط شرعية التداول العام بها، ولمحاولة بيان بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بها. وما يكتبه الباحثون في هذا المجال هو رأي وليس فتياً رسمية عنهم.

خطة البحث وهيكله:

سنحاول في البحث التوصل لشرعية التعامل بالعملات الافتراضية عن طريق طرح تساؤلات متسلسلة والإجابة عنها في مباحث مستقلة، لمساعدة من بعدنا في تتبع مسلكنا في التوصل إلى التوجيه الشرعي، والشكل الآتي يوضح هيكل تساؤلاتنا البحثية وخطة البحث في الإجابة عنها.

(4) <https://coinmarketcap.com/charts/>, retrieved 11/2017/12/.



المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية المشفرة

سيتناول المطلب الأول: الماهية وواقعها، والمطلب الثاني: مصادر قوة هذه العملات وأسباب رواجها، والمطلب الثالث: مشكلات العملات الافتراضية وسليتها.

المطلب الأول: الماهية والواقع

العملات الافتراضية المشفرة: عبارة عن أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقق من نقل الأصول والقيم بشكل غير نسخي، وهي في غالبيتها مبنية على تقنية تسمى بسلسلة الثقة Blockchain والتي تكفل الشفافية والسرعة والثقة في النقل⁽⁵⁾، ويقوم بإنتاج هذه العملات وكفالة استمراريتها مجتمع يعرف بالمنقبين⁽⁶⁾.

وقد حققت هذه العملات قبولاً عاماً في أوساط مهتمة بها حول العالم، حيث وصل مجموع قيمتها السوقية إلى ما يقارب نصف تريليون دولار، وهي غير خاضعة للتنظيم أو لرقابة بنك مركزي، كما أنها لا تعتبر نقوداً قانونية، ويطلق عليها البعض اسم النقد البديل أو النقد المكمل⁽⁷⁾، ولا تستند قيمة هذه العملات إلى أصول ملموسة أو معادن نفيسة، وغالب النشاط المعاصر للمتداولين بها يقع في حيز المضاربات لتحقيق أرباح سريعة نتيجة اضطراب قيمتها وتقلبها العام باتجاه الارتفاع خلال السنوات الثلاث الماضية، وبخاصة بعد دخولها أسواق المشتقات المالية⁽⁸⁾.

وقيمة هذه العملات باضطراب شديد، تتأثر بالشائعات والتوقعات والأخبار

(5) وهذه التقنية -التي ما زالت قيد التطوير والتحسين- تطبيقات واعدة في مجالات عديدة من أهمها المجال الاقتصادي والمالي.

(6) Vejaaka, Martin, Basic concepts about virtual currencies, Journal of Economy, Business and finance, 2017, pp 1-2

(7) وهذا من وجهة نظرهم، أما الحقيقة الشرعية فينبغي أن يقر التعامل بها حتى تثبت شرعيتها كنقود مساعدة.

(8) Cheech & fry, Speculative bubbles in Bitcoin markets? An empirical investigation into the fundamental value of Bitcoin, economic letter, 2015, pp 6-10

والمضاربات، ولم يثبت لها استقرار نسبي حتى الآن حتى بات التقلب وعدم الاستقرار صفة ملازمة لها، فهي إما في تضخم شديد أو في انخفاض في القيمة كبير، وهو ما يشكل خطراً إضاعة المال للمتعاملين بها، ويسبب مشكلات اقتصادية وقانونية وشرعية في نفس الوقت مع تنامي الطلب عليها عالمياً، والبعض يدعي أن هذه التقلبات مؤقتة ورهينة بمؤثرات معينة نتيجة عدم حوكمتها ولحداثتها النسبية في الأسواق، ويتوقع استقرارها النسبي بزيادة التعامل التجاري بها تدريجياً تماماً كما يحدث في عمليات الإصدار النقدي للعملات الورقية، وكل هذا يحتاج لأدلة لم نقف عليها حتى الآن، وهي محض تخمينات وتوقعات لا تسندها وقائع أو بيانات مالية، والشكل (1) الآتي يوضح التقلب التاريخي لسعر صرف البتكوين بالدولار عام 2017 م، والبتكوين هي نموذج البحث وأحد أشهر هذه العملات الافتراضية.



المصدر: الموقع الإلكتروني للبتكوين⁽⁹⁾

(9) الموقع الإلكتروني للبتكوين، www.bitcoin.com تاريخ الرجوع: 2017/12/15 م

المطلب الثاني: مصادر قوة العملات الافتراضية المشفرة وأسباب رواجها (مميزاتها)
تكمّن قوة هذه العملات في مجموعة خصائص رُوج لها وجعلتها محطاً للأنظار -وهي على ما يصفها الداعمون لها - لا باعتبار حقيقتها - كما يلي⁽¹⁰⁾:

1 - إمكانية نقل القيم بطريقة سريعة وآمنة⁽¹¹⁾ وسهلة مقارنة بما هو متاح حالياً في المؤسسات المالية حول العالم.

2 - التخلص من قيود مركزية ناظمة ومقننة لعمليات تداول الأموال، بما يعطي حرية أكبر في تحركات النقد حول العالم بغض النظر عن شرعية وأهداف هذه التحركات، ودون الالتزام بقوانين متعددة الجهات ضابطة لهذا النشاط.

3 - التخلص من رسوم التحويل المرفوعة وشروطها القانونية والإجرائية، والتي تذهب لصالح قطاعات الوساطة المالية التي تغلب عليها صفة الرأسمالية، وجعل ذلك لصالح المبرمجين والمنقبين الذين يحافظون على استقرار الشبكة المالية عن طريق مسائل التعدين والمصادقة على العمليات التحويلية.

4 - الانتفاع والاسترباح بتزايد قيمتها مع الوقت، نظراً لثبات عرضها النقدي، ففي حالات الإقبال عليها ترتفع قيمتها، وبالإعراض المؤقت عنها تنخفض قيمتها، ونظراً لأن الإقبال العالمي بشكل عام يتجه نحو التزايد، يدخل فيها المتبايعون بغرض الاستثمار وجني الأرباح.

ومع أن بعض هذه الخصائص مختلف في درجة التوافق عليه عند التمحيص، إلا أنها الجامع المشترك الأكبر في الترويج لها بين أكثر من ألف عملة افتراضية تلتى البتكوين في الصدارة، وأقبل عليها الناس لمزاياها! وقد أقر بهذه المزايا عدد من

(10) Hayes, Adam, What Factors Give Cryptocurrencies Their Value: An Empirical Analysis, university of Wisconsin, 2017, Department of economic, pp. 2-4

(11) وهذا وفق ما هو رائج، ولكن ثبتت حالات سرقة مختلفة لهذه العملات اختلف حول ما إذا كانت من ثغرة تقنية في تكنولوجيا سلسلة الثقة أم في نفس أجهزة وإجراءات الأمان عند حملة المحافظ الإلكترونية التي لا تستخدم تقنية الثقة، مع عدم اختلاف الخبراء في إمكانية اختراق أي تكنولوجيا مع مرور الزمن، لكن درجة صعوبة الاختراق هي محل الاهتمام، وسنأتي على هذا عند الحديث عن المشكلات.

الخبراء والمهتمين حول العالم على جدل بينهم فيها⁽¹²⁾، ولا شك أن تخلف أحد هذه الخصائص مؤثر في نتيجة الأحكام الاقتصادية والشرعية والقانونية الصادرة عن المجتهد.

المطلب الثالث: مشكلات العملات الافتراضية المشفرة وسليبتها

تواجه هذه العملات مشكلات (تقنية، اقتصادية، قانونية، وشرعية)، سنعرض إليها في عجالة، باستثناء المجال الشرعي الذي سيأخذ النصيب الأوفر من البحث في المباحث القادمة.

المشكلات الاقتصادية:

- وقد اختلف حول استمرارها المستقبلي، ولكن هي وفق الاستقراء كالتالي:
- ثبات المعروض النقدي المستقبلي منها، حيث لا يتم تحديده بناءً على أسس اقتصادية متينة في مرحلة زمنية ما، وإنما يختار كل مطور معروض نقدي محدد بناءً على تقدير شخصي وباستخدام ألغوريتيمات آلية التنفيذ التي تتحكم في الإصدار بالتعاون مع مجتمع المنقبين⁽¹³⁾.
 - عدم القدرة على التحكم بالمعروض النقدي إلا بتوافق جماعي من قبل مجتمع المتعاملين والمنقبين عنها (احتكار)، وفي هذا من مخاطر انفلات الانضباط ما يفضي بالفشل في أداء وظيفة هذه العملات للنقد الأصيل داخل مجتمع ما، كما أن زيادة المعروض النقدي يكون -رهيئاً بربح المنقبين وجدوى ذلك لهم- من ناحية اقتصادية، وهذا يؤدي إلى اختلالات في العرض النقدي.

(12) يمكن استعراض هذا الجدل من خلال البحث عن مسائل الأمان والكفاءة التقنية لهذه العملات في قواعد البيانات العالمية، حيث هناك مئات من الأبحاث التي تحتوي على وجهات نظر متضاربة حول مدى أمان التقنية وكفاءتها.

(13) التنقيب أو ما يسمى بالإنجليزية "mining" هو عملية استخدام قدرة الكمبيوتر لمعالجة المعاملات وتأمين الشبكة وإبقاء كل مستخدم الشبكة متزامنين مع بعضهم البعض، يمكن اعتبار التنقيب مركز العمليات المركزي للبتكوين باستثناء أنه قد تم تصميمه لكي يكون غير مركزي بالكامل مع وجود منقبين فاعلين بجميع الدول، ولا يوجد أشخاص لديهم تحكم كامل بالشبكة. Bitcoin.com

- عدم الاستقرار الناشئ عن اختلاف نظرات الناس والحكومات تجاهها، واختلاف الطلب عليها باختلاف التوقعات وأخبار السوق، والذي سيؤدي إلى هبوط أسعارها وتذبذبه بشكل كبير وهو ما يعرف بالفقاعة (14)، وهذه التأرجحات يحتمل أن تستمر فترات طويلة لتحصد أموال كثير من الحالمين والطماعين أو المغرر بهم. وربح طرف هو خسارة لطرف آخر بالضرورة.

- حدوث مشكلة الإنكماش⁽¹⁵⁾ Deflation في حال بلوغ هذه العملات مرتبة النقد الأصيل أو التبعي في مجتمع ما، حيث ترتفع قيمة الوحدة الواحدة بارتفاع الطلب عليها لندرتها، مما يسبب انخفاضاً حاداً في الأسعار وميلاً للاحتفاظ بالنقد مما يخفض الميل نحو الاستثمار، ويعتبر الإنكماش الحاد حالة مدمرة اقتصادياً كما هو معلوم عند الاقتصاديين، وهذا التحليل يكون في حال كانت العملة تخص مجتمعاً ما وهو تحليل مستقبلي، أما مع توزعها عالمياً واعتبارها نقداً مساعداً فقد لا تحدث هذه المشكلة ولكن تنشأ مشكلة أخرى وهي تكاثر وسائل الدفع.

- تنشأ مشكلة التضخم Inflation بتكاثر هذه العملات ودخولها حيز التبادلات التجارية، حيث تنتقل القيم (الثنائية) من النقود الورقية إلى هذه العملات نقلاً نسخياً لا تدميرياً، كما هو متعارف في أدبيات النقود الإلكترونية⁽¹⁶⁾، مما ينشأ عنه مضاعفة القيم في الاقتصاد، فالعشرة آلاف دولار التي تذهب لصاحب البتكوين تنتقل قيمتها للبتكوين مرة أخرى، وهذا سبب لرفع مستويات التضخم العالمي أو التضخم المحلي إذا تم التداول في نطاق جغرافي محصور.

ونتأج هذا كله هو عدم الاستقرار المستمر، وهو شرط كفاءة لازم في الاعتبار

(14) The rise and fall of bitcoin, retrieved: economist.com/blogs/buttonwood/2018

(15) وهذه مشكلة اعترف بها من يعمل في هذه العملات وحاولوا الرد على الاقتصاديين الذين قالوا بها -نظراً لكثرتهم- على الموقع الآتي:

https://en.bitcoin.it/wiki/Deflationary_spiral

(16) همزة طارق، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوق، بيروت، لبنان، 2011، ص 245 م.

للتداول العام من ناحية اقتصادية.

المشكلات القانونية:

- عدم وجود جهة مركزية تنظم هذا العمل، وعدم وجود جهة يُحتكم إليها لفض النزاع في حال اختلال موازين العدل بين الجهات تحت أي ظرف مستقبلاً.
- عدم الاعتراف بها كمنقود قانونية وبالتالي لا تتمتع بخاصية الإبراء التي تهم المتعاملين داخل أي مجتمع، ومن قبيل ذلك منع بعض الحكومات التعامل بها لمخاطرها المرتفعة.
- عدم وجود تشريعات ناظمة لهذا العمل ومقننة له وبخاصة في أسواق المال، وصعوبة ضبط ذلك ومواكبته نظراً لسرعة التغيرات في قطاع التكنولوجيا وعدم امتلاك القانونيين للأدوات اللازمة للتقنين، وتعذر أو صعوبة ملاحقة القانونيين للمستجدات لفهم الثغرات والمتطلبات التقنية لاستصدار قوانين واقعية وملائمة لتفادي ذلك، وهذا ما أقرت به دراسات عديدة⁽¹⁷⁾.
- الإضرار بأدوات السياسة النقدية للدول، مما يضعف قدراتها على تحقيق مصالح المجتمع⁽¹⁸⁾.
- عدم حلها لمشكلة الخصوصية، ومشكلة استرداد الحقوق عند ضياعها كما حدث في مرات سابقة⁽¹⁹⁾.
- هذه المشكلات الحالية تمنع من دخول هذه النقود حيز التداولات على مستوى كبير على الأقل في السنوات القليلة القادمة، إلى أن يتغير واقعها -إذا تغير. وإن دخلت فذلك ممكن ولا يعني براءتها من هذه العيوب.

(17) Caytas, Jonna, Regulatory issues and challenges presented by Virtual currencies, Columbia business law review, 2017, pp 3-5

(18) Elwell & Murphy & Seitzinger, Bitcoin: Questions, Answers, and analysis of the legal issues, Congressional Research service, Dec 2013, pp 9-11

(19) انظر تاريخ الحسائر المالية للشركات المتداولة هذه العملات وبالأخص البكروين في الدراسة السابقة، ص 8

المشكلات التقنية:

ومن المشكلات التقنية وفقاً لمصادر متعددة من خبراء التقنية:

- إشارة خبراء الأمن الشبكي لاحتمالية اختراق هذه العملات وسرقتها من المحافظ الإلكترونية، وقد حصلت عدة حوادث قرصنة موثقة⁽²⁰⁾.
- انقساماتها المتتالية وفق ما تملّيه مصالح المنقبين، بالإضافة لإمكانية سيطرة معامل التنقيب على الشبكة، والبتكوين كمثل يسيطر أكثر من 50 ٪ من قوة التعدين فيها 5 شركات فقط⁽²¹⁾. وقد انقسمت إلى (بيتكوين كاش) و(بيتكوين جولد) في المنتصف الثاني من 2017.
- الهجوم الإلكتروني الواسع عليها قد يذهب بها جملة أو يعيق عمليات التبادل وفي هذا من الخطر ما لا يقامر به على مستوى دولة أو على مستوى الشركات أيضاً⁽²²⁾.
- إمكانية فقدان مبالغ ضخمة عند الخطأ في التحويل أو فقدان كلمة المرور الخاصة بالمحفظة الإلكترونية، وعدم إمكانية استردادها، وسواء ذلك كان باختراق (البلوكشين) نفسها وهو ما أنكره الخبراء أو باختراق المواقع والمنصات التي لا تبني آلية عملها على تقنية (البلوكشين)، فهذا سواء من ناحية إمكانية سرقة بالجملة لهذه العملات.
- استهلاكها كميات هائلة من الكهرباء مقابل عدد محدود من العمليات، فقد بلغ معدل الكهرباء المستهلك لتشغيل شبكة واحدة هي البيتكوين 32 تيرا واط⁽²³⁾ وهي الكمية التي تستهلكها دولة بحجم الدنمرك، وهذا

(20) "I am skeptical there's going to be any technological silver bullet that's going to solve security breach problems. No technology, cryptocurrency, or financial mechanism can be made safe from hacks," said Tyler Moore, assistant professor of cybersecurity at the University of Tulsa's Tandy School of Computer Science, and he will soon publish a new research on the vulnerability of bitcoin exchanges.

Also look: Moore T., Christin N. (2013) Beware of the middleman: Empirical Analysis of bitcoin-exchange risk. In: Sadeghi AR. (eds) Financial Cryptography and Data security.

(21) www.blockchain.info/charts

(22) Moore, Feder & Gander, The impact of DDoS and other security shocks on Bitcoin Currency exchanges: Evidence from Gox, (2016), pg. 1

(23) <https://digiconomist.net/bitcoin-energy-consumption> دراسة عن كميات الكهرباء المستهلكة

لإنجاز قرابة 400 ألف عملية في اليوم فقط، في حين تتحمل شبكة فيزا على سبيل المثال ما يزيد عن 141 مليار عملية في السنة، وأكثر من 65 ألف عملية في الثانية⁽²⁴⁾ في حين لا تنجز البتكوين أكثر من 9 عمليات في الثانية في أفضل أحوالها⁽²⁵⁾ وعمليات أخرى كالريبل والإيثريوم لا تتجاوز 30 عملية في الثانية⁽²⁶⁾.

- تطور تقنية الكوانتم Quantum المحتمل وعدم استطاعة باقي أفراد الشبكة اللحاق بمستخدمي التقنية، لأسباب مادية وتكنولوجية وسياسية، ويعتبر استخدامها الذي قد يسبب باختراقها والتحكم بها وسرقتها محتملاً في السنوات القليلة القادمة، وقد أشار مطوروا هذه العملات إلى إمكانية مواجهة هذا الخطر باستخدام نفس التقنية لكن هذا لن يكون متوقعاً نظراً لتباين قدرات الناس في تحصيل هذه التقنية، وقد يكون ممكناً لكن بعد هجوم كاسح يذهب بأموال كثير من الناس، مما يضع هذا الحذر في خانة الخطر المرتفع⁽²⁷⁾.

مشكلات أخرى:

ومن المشكلات الأخرى وفق رأي الباحث ما يلي:

- الحاجة لملازمة التكنولوجيا في التعامل وفي هذا مخاطر صحية وطبية أشار لها المختصون⁽²⁸⁾ حيث لا يمكن تنفيذ العمليات المالية بهذه الأنظمة دون جهاز إلكتروني.
- الخدمات الإلكترونية والإنترنت ومستلزمات التكنولوجيا غير متاحة لأكثر من نصف سكان الكوكب، وهو ما يجعل هذه النقود غير كفؤة على

(24) Visa Inc. Facts & Figures 2017, retrieved from: <https://usa.visa.com/dam/VCOM/global/about-visa/documents/visa-facts-figures-jan-2017.pdf>

(25) <https://blockchain.info/nl/charts/transactions-per-second?timespan=1year>

(26) <http://www.altcointoday.com/bitcoin-ethereum-vs-visa-paypal-transactions-per-second/>

(27) <https://www.forbes.com/sites/amycastor/2017/08/25/why-quantum-computings-threat-to-bitcoin-and-blockchain-is-a-long-way-off/>

(28) <https://www.medscape.com/features/slideshow/tech-dangers>

المستوى العالمي حاليًا كنقد أصيل، وقد نصت بعض الشركات المطورة على أن من أهداف هذه العملات والتقنية المبنية عليها التمكين الاقتصادي أو ما يعرف بالاشتغال المالي Financial inclusion للوصول إلى هذه الشرائح، وهذا هدف ربحي ولا شك وسيؤدي إلى مزيد من الطلب على منتجات التكنولوجيا التي تسيطر عليها الشركات التكنولوجية العملاقة في العالم، وهذا تحدٍّ أقرب إلى المشكلة منه إلى الفائدة.

- كثرة هذه العملات والاختلاف في درجة قبولها يقلل من كفاءتها كنقد يؤدي وظائف التبادل على المستوى العالمي وسيزيد من الحاجة إلى الصرافين وبالتالي كثرة المتاجرة بالنقد والمضاربة عليه؛ نظرًا لكثرة أعداد العملات واعتبارها أجناسًا مختلفة القيمة، بخلاف توحيد قياس القيم على الذهب مثلاً والذي له صفة عالمية، أما الآن فهناك ما يزيد عن ألف عملة افتراضية مشفرة⁽²⁹⁾ لها قيم مختلفة تحتاج إلى التصريف لتداولها والشراء بها في أوساط لا تقبلها، وهذا كله ضار اقتصاديًا، لأنه تربح من عمل غير إنتاجي.
- فرض متطلبات جديدة للتعایش الاقتصادي منها رفع مستوى التعليم التقني والتكنولوجي والبرمجي على حساب أشياء أخرى في إطار التحول لاقتصاديات التقنية، وذلك بضغط متسارع يفقد من يجهل هذه الأمور مزايا كثيرة وفي ذلك من التحديات الشيء الكثير.

وهذه المشكلات وإن كانت بحاجة لنظر من أصحاب الاختصاص إلا أنها محل اهتمام معاصر.

(29) <https://coinmarketcap.com/all/views/all/>

المبحث الثاني: النقود في النظام الاقتصادي الإسلامي

ستحدث في المطلب الأول: هل من شكل محدد للنقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، وفي المطلب الثاني: علة اعتبار الأثمان لسريان الأحكام الشرعية، وفي المطلب الثالث: القرارات الجمعية المدللة على اتفاق اعتبار الثمنية علة في سريان الأحكام الشرعية، وفي المطلب الرابع: دفع شبهة عدم إقرار نظام نقدي معين زمن الرسول ﷺ، وفي المطلب الخامس: شروط الاعتبار الشرعي والاقتصادي للتداول العام.

تمهيد:

لا توجد نصوص شرعية واضحة أو أدلة معتمدة تنص على شكل النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي، فلم ينكر الرسول ﷺ التعامل بالمقايضة والنقود السلعية في زمانه بل قدر الأموال على أهلها بما تعارفوا عليه⁽³⁰⁾، إلا أن النظام الغالب في تاريخ الدولة الإسلامية كان نظام المعدنين (الذهب والفضة) حتى انهيار الخلافة العثمانية عام 1916هـ، وكان السائد الأعم هو استقرار قيمة النقود المعدنية وأسعار صرفها بالمقارنة مع ما آل إليه الأمر بسيطرة العملات الورقية الإلزامية والتي شهدت فترات من الانتكاسات بل والتلاشي⁽³¹⁾، فعملة الدولار أحد أقوى العملات الورقية في الوقت الحاضر فقدت 90٪ من قيمتها منذ نشأتها، وتضخمت بنسبة 2300٪ خلال مئة عام⁽³²⁾، بخلاف استقرار الذهب والفضة النسبي المقارن على مر التاريخ وهذه حقيقة معلومة لدى الاقتصاديين⁽³³⁾، والارتفاع الكبير في قيمة الذهب أحياناً ناشئ عن انخفاض في قيمة العملات

(30) إشارة إلى حديثه ﷺ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمئة دينار، أو ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين. قال: فكان كذلك حتى استخلف عمر رحمه الله، فقام خطيباً، فقال: ألا إن الإبل قد غلت. قال: ففرضها عمر رحمه الله على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلال مائتي حلة. قال: وترك دية أهل الذمة، لم يرفعها فيها رفع الدية. رواه أبو داود وهو حديث حسن.

(31) كما حصل مع الدينار العراقي في 2003م، وكما حصل مع غيره من العملات عند تغير الأنظمة الحاكمة.

(32) <http://www.usinflationcalculator.com/> (USA Inflation Calculator)

(33) <https://www.forbes.com/sites/nathanlewis/2016/07/29/dont-be-fooled-stable-money-means-gold/#650be440c581> (33)

هايل، تغيير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 32

السيادية أو مؤثرات خارجية كالمضاربات وعدم قيام الحكومات بدورها في الحسبة على المضاربين وليس ضعفاً في استقرار الذهب كمؤدٍ كفاءٍ للوظائف الاقتصادية للنقد، وإن كانت تعصف به موجات من عدم الاستقرار نتيجة سياسات نقدية غير رشيدة.

وفي استقرار الذهب النسبي يقول عدد من الاقتصاديين ورجال الأعمال: كجورج برنارد شو: «عليك أن تختار بين الثقة بالاستقرار الطبيعي للذهب والاستقرار الطبيعي لأمانة وذكاء أعضاء الحكومة، مع الاحترام الواجب لهؤلاء السادة، أنصحكم طالما استمر النظام الرأسمالي، التصويت لصالح الذهب». وقال وورن بافيت: «إذا كنت تملك أوقية واحدة من الذهب للأبد، ستضل تمتلك أونصة واحدة في النهاية»، وقال آلن جرين سبين في أحد الأزمات النقدية التي عصفت بمجتمعه: «الذهب لا يزال يمثل الشكل النهائي للدفع في العالم، والعملات الملموسة لم تعد مقبولة من قبل أحد، والذهب هو دائماً المقبول»⁽³⁴⁾. واستحق الذهب هذا الكلام في التمهيد نظراً لسيادته النقدية على العالم أجمع لأكثر من خمسة آلاف سنة، ولبيان مكانته النقدية بين أشكال النقود في زماننا المعاصر، حيث كل ما جاء بعده قيس عليه من حيث اعتباره ثمناً يؤدي وظيفته أم لا. فمن شروط اعتبار العملة الأساسية أن تتوافر فيها معايير: (المالية) (التمول)، والتمنية، والتقوم) التي تتوافر في النظام المعدني.

المطلب الأول: هل هناك شكل محدد للنقود في الشريعة الإسلامية؟

وهذا سؤال محوري في الباب، ولكنه قد بُحث واستوفى حقه من التمهيد⁽³⁵⁾ فأرى أن لا داعي للتفصيل فيه وإعادة البحث نظراً لعدم اتساع المقام، ولكونه سؤالاً تبعياً في بحثنا، ونريد فيه التأكيد على ما توصلت إليه الأبحاث السابقة،

(34) <https://goldguard.com/why-gold/?lang=ar>

(35) راجع الكتب والأبحاث التالية: النقود كما ينبغي أن تكون، لعبد الجبار السبهاني، الإسلام والنقد، لرفيق المصري، النقود والمصارف، لناظم الشمري، ومباحث النقود في موسوعة الاقتصاد الإسلامية الصادرة عن دار القلم.

وعرض الأقوال معللة ليستبين القارئ التوجهات حول الموضوع. وخلاصة ما توصل إليه الفقهاء فيه إلى رأيين فيها شيء من التفصيل نذكرهما بإجمال لضيق المقام عن التطويل والتفريع.

الفريق الأول: يرى أن شكل النقود⁽³⁶⁾ في النظام الإسلامي محصور في الذهب والفضة فقط وأن ذكر القرآن والسنة لهما وتعامل الرسول ﷺ ومن قبله وبعده بهما -على مر العصور- بالإضافة لاستمداد قيمتهما من ذاتهما وندرتهما النسبية، دلائل على وجوب اعتبارهما نقدًا أصيلاً في النظام النقدي الإسلامي، وعدم العدول إلى سواهما وبخاصة مع عدم ثبوت الكفاءة المقارنة لما جاء بعدها، وإمكانية التعسف في استعمال حق الإصدار النقدي فيما يستمد قيمته من خارجه (مثلاً: كالعملات الورقية أو العملات الافتراضية المشفرة).

ومن هؤلاء تمثيلاً لا حصراً المقريري⁽³⁷⁾ الذي كان من أشد المتحمسين إلى حصر النقدية في الذهب والفضة حيث يقول: «إن النقود المعتمدة شرعاً وعقلاً وعادة إنما هي الذهب والفضة فقط وما عداهما لا يصلح أن يكون نقدًا، ولا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على هذا⁽³⁸⁾؛ ويؤكد في موضع آخر أن الفلوس لم يجعلها الله قط نقدًا، وأن الذهب والفضة هما النقد الشرعي، أما الفلوس فهي أشبه شيء بلا شيء، وإلى مثل هذا ذهب تقي الدين النبهاني أيضاً مع فارق قوله بجواز تبادل الناس بأي شيء يتوافقون عليه وإن لم يكن من الذهب والفضة⁽³⁹⁾. واختلفت المدارس الفقهية في نقديتهما العامة هل ذلك في الذهب المضروب فقط أم في غير المضروب؟ فذهب بعض الشافعية وهو ما رجحه الإسنوي إلى أنه يطلق فقط

(36) النقود: وحدات معيارية، تعارف الناس على استخدامها لقياس قيم السلع والخدمات، وتلقى قبولاً عاماً لديهم أيًا كان شكلها ومادتها، وهي جزء من مفهوم المال الذي قد يكون نقوداً وقد يكون طعاماً أو حيواناً أو عقاراً، فالمال هو كل ما له قيمة بين الناس وأبيع استعماله في حال السعة والاختيار وفق تعريف جمهور الفقهاء له.

(37) يقول السبهياني: «جميع المدارس الفقهية عموماً على أن الذهب والفضة أثمان بالخلقة.. وأن الثمنية علة قاصرة عليها ولا تتعداهما إلى سواهما وهو ما ذهب إليه المقريري من المؤرخين وجمهور الشافعية من الفقهاء» ص 9، النقود كيف ينبغي أن تكون.

(38) المقريري، كشف الغمة ص 80 نقلاً عن داود، هابل، تغيير القيمة الشرائية للنقود الورقية، منشور إلكترونيًا

(39) المرجع السابق، ص 81.

على المضروب من الذهب والفضة⁽⁴⁰⁾، وذهب الجمهور إلى أنه يطلق على الذهب والفضة مضروبًا كان أو غير مضروب، ومن قال به القاضي عياض والنووي وهو ما رجحته مجلة الأحكام العدلية⁽⁴¹⁾. وهذا الرأي خاص بالمعدنين لا اعتبارهما أثنائًا بالخلقة.

وبالرغم من شهرة هذا القول وما له من قبول عام لدى الناس علاوة على أن عدد من علماء من الأمة الإسلامية يقولون به⁽⁴²⁾؛ إلا أنه معارض برأي الفريق الثاني الذي صار بمثابة اتفاق لأهل هذا العصر، ولا نرى أنه يصح أن يخالف لما في مخالفته من تحقيق للفوضى والانفلات وإباحة للمحرمات، وتفويت المصالح وتعطيل الأحكام الشرعية، والإخلال بمقاصد الشريعة العامة والخاصة⁽⁴³⁾.

الفريق الثاني يرى أن الأمر لا يكمن في نظام نقدي معين أو شكل من أشكال النقود محدد، إنما يكمن في إدارة كفؤة وأمينة لعرض النقد، تتأتى لها وجوه الكفاءة والأمانة⁽⁴⁴⁾، ويدعي أصحاب هذا الفريق حصول الإجماع بين الدارسين والمتخصصين في العصر الحديث على هذه الحقيقة⁽⁴⁵⁾.

ويستدل هذا الفريق بعدة أدلة منها نية الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله لمن حوله من المسلمين: هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل⁽⁴⁶⁾، فقالوا له إذن لا بعير. فأمسك⁽⁴⁷⁾.

ووجه الدلالة في هذا إن صح أنه لم يمانع في اتخاذ جلود الإبل نقودًا، وهذا يدل على عدم حصر الثمنية في الذهب والفضة. وقول الإمام مالك في المدونة لابن وهب:

(40) الشريبي، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، 389.

(41) انظر: المرجع السابق، وحيدر، شرح مجلة الأحكام العدلية، ج1، ص103،، وعليش، الشرح الكبير، ج1 ص455.

(42) منهم السرخسي في المبسوط والسيوطي في رسالته قطع المجادلة عند تغير المعاملة، وانظر: اللحياني، سعد، قراءة اقتصادية في كتاب المبسوط للسرخسي، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، ص16 قال: «وقد نظر علماء المسلمين قديمًا في الذهب والفضة باعتبار أهميتهما إلى أنها خلقتا ليكونا أثنائًا، كما هو واضح في النصوص السابقة وكثير من نصوص الفقهاء». فليراجع.

(43) مع عدم إقرار الباحث بما فيها من جور وظلم في كثير من الحالات نتيجة التعسف في استعمال الحق واتباع سياسات غير رشيدة.

(44) السبهي، عبد الجبار، النقود كما ينبغي أن تكون، ص31، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1988م.

(45) يقول السبهي: «وأحمد الله تعالى أن وفق الباحثين المهتمين بهذا الموضوع إلى الإجماع على هذه الحقيقة، وهذا ما أدركته من النقاشات الدائرة، سواء حول الإصدار النقدي وتوليد نقود الودائع، أم حول مسألة الربط القياسي للالتزامات المالية».

(46) البلاذري، البلدان، فتوحها وأحكامها، ص659.

(47) إسناده ثقات، إلا أنه منقطع، وله طريق في مصنف عبد الرزاق ولكنه ضعيف 496/2.

«..قال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة»⁽⁴⁸⁾. وهذا القول منه يدل على ثمنية ما تعارف الناس عليه. ولعل من أبرز القائلين بعدم حصر النقدية بالذهب والفضة من كبار السلف شيخ الإسلام ابن تيمية ونصه في هذا هو المعول عليه لدى كثير من الباحثين المعاصرين من باب الاستدلال التبعية، حيث يقول: «وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طَبْعِيٌّ ولا شرعيٌّ بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح؛ وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به؛ بل الغرض أن يكون معيارًا لما يتعاملون به والدراهم والدنانير لا تُقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها؛ ولهذا كانت أثمانًا؛ بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها؛ فلهذا كانت مقدرة بالأُمور الطَّبْعِيَّةِ أو الشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بإداتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت»⁽⁴⁹⁾.

والاقتصاديون مقرون بهذه النتيجة أيضًا⁽⁵⁰⁾، فما توفر فيه كل من القبول العام وكان وسيطًا للتبادل ومعياريًا وخازنًا كفؤًا للقيمة اعتبر عملة تقوم مقام النقد الأصيل (الذهب)، وبناءً على هذه الآراء أفتت المجامع الفقهية والهيئات الشرعية بـسريان الربا على النقود الورقية الإلزامية لتوافر علة الثمنية فيها، واستقر الأمر على هذا. ولكنهم لم ينصوا على أن ما توافر فيه علة الثمنية يصلح لأن يكون نقدًا عامًّا أصيلًا إلا بإلزام السلطات به مع توافر العرف والقبول العام.

ويبدو أنه قد اشتدت الحاجة لهذا القول بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز عام 1974م وانفكاك الإصدار النقدي في معظم دول العالم عن المخزون الذهبي لديها، فضلًا عن اختزان الدول للاحتياطي الأول لل عملات الصعبة المتمثل بالدولار، واعتباره نقدًا عالميًا! وصيرورة النقود الورقية إلى نقود إلزامية تستند في قوتها إلى ما يعادها

(48) الإمام مالك، المدونة الكبرى 5/3

(49) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج 19 - ص 251، 252

(50) Mankiw, Greg, Principles of Economics, money and inflation, 7th edition, 2008, pp.440-449

من موجودات عينية وخدمات اقتصادية وعمليات (صعبة)! فانعقد الإجماع بالاضطرار على اعتبارها نقدًا تسري فيه أحكام النقود واستمر ذلك، دون النظر إلى كفاءتها التي تبين لاحقاً أنها غير كفوءة⁽⁵¹⁾، ولكن أصدرت المجامع والهيئات الشرعية قرارات كثيرة ومتشابهة مجيزة لهذا النقد وموجبة لاعتباره معللة ذلك بتوافر عنصر الثمنية في هذه النقود وبأمر السلطان الملزم لها، دون الالتفات إلى كفاءته الاقتصادية ودون أي إشارة لأفضلية اعتبارها بديلاً عن النظام المعدني! والباحثون يقولون بقول جمهور المعاصرين من الفقهاء بأنه لا شكل محدد للنظام النقدي في الإسلام، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا القول ذريعة لاتخاذ أشكال ثبت أنها أقل كفاءة من النظام المعدني الذي ثبت أنه الأكثر استقراراً وقبولاً عاماً ولجوءاً إليه في الملهمات! فلا يصار إلى الأدنى كفاءة إلا بتعذر إقرار الأعلى، وهو ما سنبحث توفره في كفاءة هذه العملات الافتراضية المشفرة.

المطلب الثاني: اعتبار الرواج علةً وسبباً للثمنية وسريان ذلك في العملات الافتراضية المشفرة

أولاً: سريان الأحكام الشرعية على ما توافر فيه علة الثمنية.

● اختلف الفقهاء في علة تحريم الربا في حديث عبادة بن الصامت في الأصناف الستة - واختلفوا إذا ما كانت العلة قاصرة على الأصناف الستة أو متعدية يقاس عليها، والراجح أنها متعدية⁽⁵²⁾، واتفقوا على جريان الربا في جميع الأصناف الستة - مع اختلاف في تعيين العلة على أحد عشر قولاً مشهورة، منها:

أولاً: علة الربا في الأصناف الأربعة هي الكيل والجنس، أي كونه مكيلاً من جنس واحد، فيجري الربا في كل ما يكال مع اتحاد الجنس كالأرز ونحوه، حتى

(51) هذا موضع جدل كبير عند الاقتصاديين وهو رأي الباحث الذي لا يسعه التذليل عليه ومناقشته في هذا البحث.
(52) انظر المناقشة والترجيح: آل سيف، عبد الله بن مبارك، العلة الربوية في الأصناف الأربعة، شبكة الألوكة، 2008م، ص 4-15

وإن لم يكن مطعوماً، ونفوه عما كان غير مكيل ولا موزون وإن كان مأكولاً. وهذا مذهب عمار⁽⁵³⁾، وقول النخعي والزهري والثوري وإسحاق⁽⁵⁴⁾ ومذهب أبي حنيفة⁽⁵⁵⁾، والمشهور في مذهب أحمد⁽⁵⁶⁾.

ثانياً: في الذهب والفضة مطلق الثمنية، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى⁽⁵⁷⁾.

وهو الذي نختاره في الذهب والفضة، لأنها خلقت أثماً كما اتفق على هذا الفقهاء⁽⁵⁸⁾، ونظراً لأن ما يتوفر فيه وصف الثمن وتتوافر فيه المثلية ويلقى قبولاً عاماً بين الناس يصلح لأن يكون معياراً للتبادل بينهم من حيث أنه يراد لغيره ولا يراد لذاته.

● مالية العملات الافتراضية المشفرة:

المال هو ما يعد في العرف مالاً، ولغة: ما يملك من جميع الأشياء ويستبد به المالك (سواء كان عيناً أم منفعة)، وهو عند الحنفية ما يمكن حيازته وادخاره لوقت الحاجة⁽⁵⁹⁾، وعند الجمهور تعتبر الأعيان والمنافع والحقوق أموالاً، والعملات الافتراضية تحاز ويمكن الانتفاع بها شرعاً في نقل القيم سواء للتعبير عن قيمة نقدية أو غيره مما يجعلها مالاً متقوماً⁽⁶⁰⁾، حيث يذلل فيها جهد ولا يجوز إتلافها أو أخذها من أصحابها وعلى المعتدي بالإتلاف أو السرقة، الضمان.

ثانياً: علة الثمنية وسببها الرواج.

(53) أخرجه ابن أبي شيبة عن عمار بن ياسر قال العبد خير من العبدین والبعر خير من البعيرين والثوب خير من الثوبين لا بأس به يدا بيد إنها الربا في النساء إلا ما كيل ووزن، وابن حزم في «المحل» (484 / 8) وقال الألباني: وإسناده صحيح إرواه الغليل: (194 / 5).

(54) انظر: المغني (35/4)، إعلام الموقعين عن رب العالمين: (2/ 174).

(55) مصنف ابن أبي شيبة: (4 / 304) والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (3 / 198).

(56) انظر: الفروع: (4/ 147-148)، الإنصاف: (11/5).

(57) قال ابن تيمية: «والأظهر أن العلة في ذلك هي الثمنية الال وزن، كما قال جمهور العلماء»، وقال: «والأظهر المنع من ذلك، فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان، وتجعل معيار أموال الناس». كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه 469 / 29.

(58) نقل هذا الاتفاق سابقاً، راجع الموسوعة الفقهية الكويتية مادة نقد.

(59) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر ابن عابدين، كتاب زكاة المال، الجزء الثاني، ص 296، دار الكتب العلمية، سنة 1412 / 1992م رقم الطبعة د.ط، وبذلك يفرجون المنافع عن كونها أموالاً.

(60) تقوم يكون فيها يباح الانتفاع به شرعاً، والعملات الافتراضية يباح الانتفاع بها من حيث ذاتها في الأصل، أما ما يترتب عليها من آثار فشيء آخر، ومن أمثلة المال غير المتقوم: الخمر والخنزير والمخدرات.

وتتحقق الثمنية بالرواج وبتعارف الناس على استعمال ما يروج نقدًا، يقول الجعيد: «.. والقضية محل النظر هي أن كل ما سوى الذهب والفضة، إذا راج في زمن معين، ساغ الإلحاق بالذهب والفضة في جميع الأحكام، بصرف النظر عن الزمن الذي يملك فيه هذا النقد رائجًا، فإذا زال الوصف عنه المرتبط بالرواج، زالت تلك الأحكام؛ لأن الحكم يدور مع علته وهو الرواج. الثاني: أن النقاد يعرض عليهما ما يعطل صفة النقدية عنهما فتفقد أهميتها، وذلك في أحوال الاضطرار⁽⁶¹⁾. الثالث: لو نظر إلى المفسدة المترتبة من وراء عدم إلحاق ما راج وصار نقدًا بالذهب والفضة لتأكد أن ذلك الإلحاق في وقت الرواج متعين، يقول ابن القيم: «وشريعته سبحانه منزهة من أن تنهى عن شيء لمفسدة فيه ثم تبيح ما هو مشتمل على تلك المفسدة أو مثلها أو أزيد منها. فمن جوز ذلك على الشريعة فما عرفها حق معرفتها، ولا قدرها حق قدرها»⁽⁶²⁾. ويعلق قائلًا: «وقد رأينا أن النقاد، رغم تأصل معنى الثمنية فيهما، إلا أنهما في أزمان متأخرة نحيا عن الاستعمال، وجعل غيرهما مكانهما- وإن كانت هذه النتيجة لها عوامل متعددة قد لا يكون أكثرها عجز النقاد عن المهمة الأساسية -ولكن هذا يعطينا دلالة على أن النقد الذي تأصلت فيه الثمنية بوضوح بدرجة قوية قد اعتراه بعض النقص، فما المانع من أن يكون غيرهما يصعد على هذه المكانة، ولو لفترة وجيزة؟ وهذا مشاهد الآن في الأوراق النقدية وبعض الأوراق التجارية»⁽⁶³⁾.

فالرواج هو المنتج للثمنية، التي هي علة لسريان الأحكام الشرعية على المثلث، إذا توافرت العناصر الأخرى لاعتبار الشيء عملة، وليست لوحدها شرطًا كافية لاعتبار النقدية العامة في التداول العام.

ثالثًا: مدى تحقق الرواج والتمنية في العملات الافتراضية المشفرة:

(61) يقول ابن عاشور: «إلا أن النقاد عند حالة الإضرار، مثل حالة الحصار، وحالة الجذب، والمجاعة لا تغني عن أصحابها شيئًا، فالتقيدان عوضان صالحان يغالب أحوال البشر، وهي أحوال اليسر والأمن والخصب» مقاصد الشريعة الإسلامية، 3 / 480.
(62) الجعيد، ستر بن ثواب، أحكام الأوراق النقدية والتجارية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1984، ص 143
(63) المرجع السابق، ص 143

في تحقيق توافر علتي الرواج والشمية في العملات الافتراضية المشفرة يرى الباحث أنهما يتحققان فيها للأسباب التالية:

- اتساع التعامل بها بحجم تبادل يزيد عن حجم اقتصاديات دول قائمة بذاتها (الرواج):

ولا يقدح في هذا عدم الرواج الجغرافي المحلي؛ فإن العملات المحلية أيضًا لا تعتبر نقودًا مقبولة في خارج نطاقها الجغرافي وتحتاج إلى الصرافة من قبل الصرافين، وكذلك الأمر في العملات الافتراضية المشفرة فإنها تجد قبولًا ضخمًا في التعامل ولكنه في نطاق إلكتروني غير محدود برقعة جغرافية. ولا أرى عدم القبول الجغرافي مؤثرًا في إزالة صفة الرواج عنها، فيستبعد أن يراد بشرط القبول العام الذي وضعه الفقهاء الحصر في القبول الجغرافي لمنطقة ما تمامًا كما هو الحال في تعريف الأسواق، فقد تغير الزمان، وتتغير الأحكام بتغير المكان والزمان والظروف والأحوال على ما هو مقرر في قواعد الشريعة الإسلامية.

- اتخاذ الناس لها ثمنًا (الشمية):

بصرف النظر عن كونه ناشئ من قوى العرض والطلب عليها أو من التقنية التي تضمن التعامل بها، فلها ثمن وقيمة مالية ولكنها مضطربة وغير مستقرة ولا يوجد ما يضمن استقرارها في الوقت الحالي. وعدم الاستقرار لا يلغي الشمية، فالعملات الورقية تشهد عدم استقرار كبير خاصة في فترات الحروب والأزمات ولا زال الناس يستمرون بالتعامل بها، وهذا للضرورة التي تقدر بقدرها، ويجب على القائمين على الأنظمة النقدية في كل دولة إقرار نظام وسياسات تضمن تقلبات طفيفة واستقرارًا نسبيًا مقبولًا بحيث يحقق النقد مقاصده التي من أبرزها اعتباره مقياسًا مستقرًا للقيم. كما أن العملات الافتراضية المشفرة وحدات حساب ولها قيمة مستقلة في ذاتها وتصلح لأن تكون معيارًا لقيم الأشياء.

والباحث للاعتبارات الماضية يرجح توافر علتي الرواج والشمية في العملات

الافتراضية المشفرة.

المطلب الثالث: القرارات الجمعية المدللة على اتفاق إعطاء وصف الثمنية لما توافر فيه علة الرواج:

ونقل هذا من الأهمية بمكان، ولا يسعنا إيراد نقولات كثيرة للتدليل على إطلاق وصف الثمنية لما توفر فيه علة الرواج⁽⁶⁴⁾، حيث اعتبرت العملات الورقية أثماناً تسري عليها هذه الأحكام لهذه العلة، وفيها تشابه مع مبحثنا بالعملات الافتراضية المشفرة من هذه الجزئية، ومن هذه القرارات: قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي ونصه: «إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قد اطلع على البحث المقدم إليه في موضوع العملة الورقية، وأحكامها من الناحية الشرعية، بعد المناقشة والمداولة بين أعضائه، قرر ما يلي: أولاً: أنه بناء على أن الأصل في النقد هو الذهب والفضة وبناءً على أن علة جريان الربا فيهما هي مطلق الثمنية في أصح الأقوال عند فقهاء الشريعة. وبما أن الثمنية لا تقتصر عند الفقهاء على الذهب والفضة، وإن كان معدنهما هو الأصل. وبما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمنًا، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها، وبما تقوم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، وتطمئن النفوس بتمولها وادخارها ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها، وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها، كوسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر مناطها بالثمنية. وحيث إن التحقيق في علة جريان الربا في الذهب والفضة هو مطلق الثمنية، وهي متحققة في العملة الورقية، لذلك كله، فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، يقرر أن العملة الورقية نقد قائم بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة، فتجب الزكاة فيها، ويجري الربا عليها بنوعية، فضلاً ونسباً، كما

(64) ليس المقصود تخريج ثمنية العملات الافتراضية على هذه الفتاوى، ولكن التدليل على صحة إعطاء وصف الثمنية على ما توفر فيه الرواج بين الناس وصار له قيمة ومالية بينهم، ولو مع تحقق جزئي لها في وظائف النقود.

يجري ذلك في النقدين من الذهب والفضة تمامًا، باعتبار الثمنية في العملة الورقية قياسًا عليهما، وبذلك تأخذ العملة الورقية أحكام النقود في كل الالتزامات التي تفرضها الشريعة فيها..»

وقرار هيئة كبار العلماء رقم (10) بتاريخ: 17/ 8 / 1393 هـ
«وبعد استعراض الأقوال الفقهية التي قيلت في حقيقة الأوراق النقدية من اعتبارها أسنادًا، أو عروضًا، أو فلسفًا، أو بدلًا عن ذهب أو فضة، أو نقدًا مستقلًا بذاته، وما يترتب على تلك الأقوال من أحكام شرعية - جرى تداول الرأي فيها، ومناقشة ما على كل قول منها من إيرادات. فتنتج عن ذلك عديد من التساؤلات التي تتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل الجهات المصدرة له، وحيث إن الورق النقدي يلقي قبولًا عامًا في التداول، ويحمل خصائص الأثمان من كونه مقياسًا للقيم ومستودعًا للثروة، وبه الإبراء العام.. وحيث ظهر أن الغطاء لا يلزم أن يكون شاملاً لجميع الأوراق النقدية، بل يجوز في عرف جهات الإصدار أن يكون جزءًا من عملتها بدون غطاء، وأن الغطاء لا يلزم أن يكون ذهبًا، بل يجوز أن يكون من أمور عدة كالذهب والعملات الورقية القوية، وأن الفضة ليست غطاء كليًا أو جزئيًا لأي عملة في العالم، كما اتضح أن مقومات الورقة النقدية قوة وضعفًا مستمدة مما تكون عليه حكومتها من حال اقتصادية، فتقوى الورقة بقوة دولتها وتضعف بضعفها، وحيث إن القول باعتبار مطلق الثمنية علة في جريان الربا في النقدين هو الأظهر دليلاً والأقرب إلى مقاصد الشريعة، وحيث إن الثمنية متحققة بوضوح في الأوراق النقدية، لذلك كله فإن هيئة كبار العلماء تقرر بأكثريتها: أن الورق النقدي يعتبر نقدًا قائمًا بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرها من الأثمان، وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار، بمعنى: أن الورق النقدي السعودي جنس، وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وأنه يترتب على ذلك الأحكام الشرعية الآتية..»⁽⁶⁵⁾

(65) أبحاث هيئة كبار العلماء، قرار رقم (10)، 92 / 1.

والجدول (1) مبين لأبرز الفروقات بين العملات الافتراضية المشفرة والعملات الورقية الإلزامية.

موضوع المقارنة	العملات الورقية الإلزامية	العملات الافتراضية المشفرة
مركزية	نعم	لا
استمداد القيمة	من قوة مصدرها (الحاكم) وقوى العرض والطلب عليها الناتج عن العرف	من قوى العرض والطلب فقط
القيمة الذاتية	لا يوجد	لا يوجد
التنظيم القانوني	موجود	غير موجود (حاليًا)
الاعتراف الدولي	معترف بها	غير معترف بها/ جزئي
الرواج	عالي (جغرافي)	متوسط (إلكتروني)
درجة الأمان من التزوير	متوسط إلى مرتفع	منخفض من منصات التداول/ عالي من التقنية (سلسلة الثقة)
الاعتمادية	لا تعتمد على التكنولوجيا بشكل رئيس في التعامل	تعتمد على توافر كامل للتكنولوجيا لإجراء عمليات مبادلة
ريع الإصدار	للدولة والمجتمع	لمصدرها/ المعدنين
الكفاءة الاقتصادية (الاستقرار)	متوسطة	منخفضة
تكلفة الإصدار (نسبيًا)	منخفضة	مرتفعة
فرص التلاعب والاحتكار	متوسط إلى مرتفع	مرتفع

الجدول 1 من صنع الباحث: وفيه مقارنة توضيحية بين كل من العملات الورقية والعملات الإلكترونية وبيان لأوجه الاتفاق والاختلاف فيها واشترائها في جزئتي الثمنية الناشئة عن العرف والرواج.

المطلب الرابع: دفع شبهة عدم تحديد نظام نقدي معين زمن الرسول ﷺ

ويعلل الفقهاء عدم تحديد نظام نقدي معين وسلطة قائمة عليه على عهد رسول الله ﷺ بعدم الحاجة لذلك، «فقد كانت الدراهم الفارسية والدنانير الرومية ترد على أهل مكة زمن الرسول فيتعاملون بها وفق أوزانهم الخاصة (الميزان ميزان أهل

مكة⁽⁶⁶⁾، فأقرهم الرسول ﷺ على ذلك، وهذا يدعونا لاستنتاج أن النبي ﷺ قد أقر القاعدة النقدية ولكنه لم يقر عملات أجنبية محددة المعايير والأوصاف، ولهذا كان التعامل بها عن طريق الوزن وليس عن طريق العد وهذا يظهر الفرق بين شكل الأداة النقدية وأسس النظام النقدي المراد تكليفاً. ذلك أن العبرة في تحديد قيمة النقود إنما كانت تتحصل بنقاوة المعدن التي تثبت بسك القطع النقدية⁽⁶⁷⁾.

يقول معبد الجارحي في هذا: «ولما كانت العبرة في تحديد قيمة النقود بنقاوة المعدن التي تثبت بسك القطع النقدية، أو عرضها على خبير، وكذلك بكمية المعدن التي تحتويها كل قطعة، فإن الدولة ليست بحاجة إلى القيام بسك النقود (أو إصدارها كما يسمى الآن)، إلا إذا كان هناك تلاعب في نوع المعدن الداخل في النقود المستوردة، أو أن الدولة نفسها تقوم باستخراج المعادن المستخدمة في صنع النقود من أرضها. ويبدو أن مظنة عدم نقاوة المعدن في النقود الفارسية والرومية لم تكن قائمة في ذلك الوقت، كما أن مساحة الوطن الإسلامي لم تكن قد اتسعت بعد، لتشمل أراضي ينتج منها الذهب والفضة في ذلك الحين، ولهذا لم تتجه الدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ إلى سك النقود..»⁽⁶⁸⁾.

وبهذا يتبين عدم الحاجة زمن الرسول ﷺ إلى سك النقود وإصدارها، وقد برزت الحاجة إلى ذلك في السنوات اللاحقة، فاستحدثت دار السكة وضربت النقود ووضعت القواعد والتعليمات لحفظ النقود من الغش والتطفيف.

المطلب الخامس: شروط الاعتبار الشرعي والاقتصادي للتداول العام

إن جريان الأحكام الشرعية على ما توافر فيه علة الثمنية لا يعني الإقرار بها للتبادل العام، لأن هذا يعتبر شأنًا اقتصاديًا سياسيًا يخضع للمصلحة العامة للدولة، وبخاصة فيما تُستمد قيمته من خارج ذاته (كهذه العملات المشفرة)،

(66) رواه البزار في البحر الزخار، عن عبد الله بن عباس وله طرق، قال الألباني: إسناده صحيح في تخريج مشكاة المصابيح.

(67) القحطاني، ساره، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، الكويت، 2008، ص 368

(68) الجارحي، النظم المالية في الإسلام، مرجع سابق.

فيجب أن يخضع للسلطات القانونية في كل بلد، ولمعايير الكفاءة الاقتصادية التي تخدم الجميع، فلو جاز لمن شاء أن يصدر ما شاء من العملات ثم يقر التعامل بها في نطاق معين، لتعددت هذه العملات وأجبر الناس على التعامل معها لضرورات وحاجات تخصهم مما قد يفتح المجال واسعا أمام الاحتكارات والاستغلالات والتغريرات والمقامرات.. وإصدار المزيد منها، ولصارت مظنة التلاعب والاستفادة للخاصة بالاتجار فيها والمضاربة عليها، وتعدد العملات في بلد ما هو إضرار باقتصادها وتهديد لسيادتها، ويفتح بابا عظيما من أبواب الشر والفساد. ولا يصار إلى أنظمة أقل كفاءة مع وجود الأعلى لمجرد تنامي عرف ما فيها! وحجم الفساد لا يغير الأحكام من حيث الأصل ولكن قد يغيرها مؤقتاً للحاجة العامة التي تنزل منزلة الضرورة، كالتعامل بعملة غير مستقرة نتيجة ظروف سياسية معينة، وهذا كله نتيجة العدول عن النظام المعدني الأكفأ إلى نظام غير كفوء دون مبررات وجيهة.

المبحث الثالث: إصدار النقود من قبل جهات غير حكومية

اجتمعت كلمة الفقهاء منذ عهد عبد الملك بن مروان على أن حق إصدار النقود محصور بالدولة، بل هو من أبرز وأهم واجباتها الاقتصادية ووظائفها السلطانية المالية⁽⁶⁹⁾. قال النووي: «ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير إن كانت خالصة؛ لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد»⁽⁷⁰⁾، وقال الإمام أحمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رخص لهم، ركبوا العظائم»⁽⁷¹⁾، ويقول السبهي: «والحق أن مسؤولية إصدار النقود وإدارته، حتى وإن لم يسنده نص توقيفي، فهو من باب المصالح المرسلّة التي لا يستغنى فيها عن الدولة أبداً»⁽⁷²⁾ ويقول: «ولقد لاحظنا عند بحثنا لنقود

(69) الفحطاني، سارة، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، الكويت، 2008، ص 386.

(70) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف المزي، المجموع شرح المهذب، بيروت: دار الفكر 8/6، 1997 م.

(71) ابن مفلح، الفروع، 2/345.

(72) السبهي، عبد الجبار، النقود كما ينبغي أن تكون، ص 12 - مرجع سابق.

عصر التشريع أن ظهور دار السكة كان شرطاً مؤسسياً لازماً لحركة الإصلاح النقدي الكبرى على عهد عبد الملك بن مروان، وكان واحداً من لوازم الاستقلال الاقتصادي، وشرطاً لإنفاذ السياسة الشرعية للدولة الإسلامية، إذ تمت (أسلمة) النظام النقدي تماماً، ومنذ ذلك العهد أصبح الحديث عن النقود وحق إصداره محصوراً بالدولة، كأحد أبرز وظائفها الاقتصادية⁽⁷³⁾. وسبب حصرهم لهذا الحق في الدولة يعود لعدة أمور:

- فالخفية ومن وافقهم يحصرون هذا الحق بالدولة؛ لغرض حماية النقد من الغش، وعلى رأيهم إذا ضرب نقد سالم من الغش على وزن السكة في نظام المعدنين فإن حكم التعامل فيه عندهم يتردد بين الكراهة والحرمة على خلاف بينهم. قال البلاذري: «وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: لا بأس بقطعها إذا لم يضر ذلك بالإسلام وأهله»⁽⁷⁴⁾ يقول التركماني: «ومقتضى هذا الرأي أن عملية ضرب النقود ليست من أعمال السيادة للدولة، ومن الملاحظ على رأي أبي حنيفة أمران: الأول: أن سماحه بضرب النقود من قبل الأفراد قاصر على النقود المعدنية، ذهباً كانت أو فضة، ولا يتعدى السماح على العملة الورقية، أو التي تسير على قاعدة الذهب والفضة؛ لأن السماح للأفراد في هاتين الحالتين، فساد عريض معناه التضخم الذي يؤدي باقتصاد الدولة إلى الهاوية. الثاني: أن سماح أبي حنيفة للأفراد بضرب النقود مشروط بعدم الإضرار بالأمة، فإن أضر منع من ذلك، وفي اشتراط هذا الشرط يذهب أبو حنيفة إلى ما ذهب إليه الجمهور من منع الأفراد من ضرب النقود، ولو كانت على الوفاء؛ لما فيه من الفساد. وبذلك تتفق آراء الفقهاء على القول بأن سلطة إصدار النقود للدولة، أو من أعمال السيادة للدولة»⁽⁷⁵⁾.

(73) السبهاني، عبد الجبار، مبحث تاريخ النقود في عصر التشريع، مجلة الملك عبد العزيز، وانظر: الموسوعة الكويتية، مادة نقد.

(74) البلاذري، فتوح البلدان 1/ 456

(75) التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، وانظر مادة نقد في الموسوعة الفقهية الكويتية.

- والجمهور يقصر هذا الحق على الدولة والإمام؛ لأنه حق سيادي للدولة، وعلى رأيهم لو ضرب شخص أو جهة ما نقدا سالما من الغش وغير ضارا بالناس يبقى الحكم فيه الحرمة، ولا يتعدى ذلك⁽⁷⁶⁾.

ومع اتفاقهم على حصر الحق بالدولة فقد حذروا من التعدي في استخدام الحق وشددوا على مسؤوليتهم في مراعاة مصالح الناس وفق قاعدة العدل والإحسان والقاعدة الشرعية: «عمل الإمام منوط بالمصلحة». وفي هذا يقول ابن تيمية: «فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثان، وتجعل معيار أموال الناس، ولهذا ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسًا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم، من غير ظلم لهم. ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس أصلاً بأن يشتري نحاسًا، فيضربه، فيتجر فيه، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم، ويضرب لهم غيرها، بل يضرب ما يضرب بقيمته، من غير ربح فيه للمصلحة العاملة، ويعطي أجرة الصناعات من بيت المال، فإن التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل، فإنه إذا حرم المعاملة بها حتى صارت عرضًا، وضرب لهم فلوسًا أخرى، أفسد ما عندهم من الأموال بنقص أسعارها، فيظلمهم فيها، وظلمهم فيها بصرفها أعلى سعرها، وأيضًا فإذا اختلفت مقادير الفلوس صارت ذريعة إلى أن الظلمة يأخذون صغارًا، فيصرفونها، وينقلونها إلى بلد آخر، ويخرجون صغارها، فتفسد أموال الناس»⁽⁷⁷⁾.

ويقول ابن القيم في ضرورة ضبط الدولة لهذه الأمور وتحقيقها للعدل وسلطتها النقدية في الإجازة والمنع: «ويمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها، ويمنع من جعل النقود متجرًا، فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، بل الواجب أن تكون رؤوس أموال يتجر بها، ولا يتجر فيها. وإذا حرم السلطان سكة أو نقداً، منع من الاختلاط بما أذن في المعاملة به، ومعظم ولايته وقاعدتها

(76) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، مادة نقد 16-18، ج 41، ص 176-179

(77) ابن تيمية، كتب ورسائل ابن تيمية في الفقه، 29/469 - مرجع سابق

الإنكار على هؤلاء الزغلية وأرباب الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها، فإن هؤلاء يفسدون مصالح الأمة، والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه. فعليه ألا يهمل أمرهم، وأن ينكل بهم وأمثالهم، ولا يرفع عنهم عقوبته، فإن البلية بهم عظيمة، والمضرة بهم شاملة، ولا سيما هؤلاء الكيمائيين الذين يغشون النقود والجواهر والعطر والطيب وغيرها»⁽⁷⁸⁾.

ونقل القرطبي عند تفسير قوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، قول سهل بن عبد الله التستري: «أطيعوا السلطان في سبعة: ضرب الدراهم والدنانير، والمكايل والأوزان، والأحكام، والحج، والجمعة، والعديد، والجهاد»⁽⁷⁹⁾.

المبحث الرابع: التكييف الفقهي للعمليات الافتراضية المشفرة

ما زال الفقهاء يختلفون في التصور الشرعي لكل ما جاء بعد نظام المعدنين، ونحن سنعرض اجتهاداتهم التكوينية لكل ما هو تال لنظام المعدنين ونطبقها على العملات الافتراضية ونناقشها ونستبعد ما لا ينطبق على حالتنا موضع البحث:

أولاً: العملات الافتراضية صيغة غير مادية للنقود الورقية الإلزامية (نقود نائبية)⁽⁸⁰⁾؟ وهذا لا ينطبق عليها؛ لأنها لا تصدر عن رقابة بنك مركزي ولا تخضع لتنظيمه، ولا تعبر عن قيمة عملة سيادية، ومصدرها جهات خاصة هادفة للربح إما من أصل الإصدار وإما من عمليات التحويل. أما النقود الرقمية التي تحاول المصارف المركزية الآن إصدارها كخطوة لمواجهة التحدي الذي فرضته العملات الافتراضية المشفرة عليها، فيمكن أن تصنف وفق هذا التكييف فتأخذ حكم العملات الورقية الإلزامية؛ لأنها مجرد شكل آخر غير فيزيائي لها.

(78) ابن القيم، محمد بن أبي بكر الدمشقي، الطرق الحكيمة في إصلاح الراعي والرعية، مطبعة المدني 350/1

(79) القرطبي، تفسير القرطبي، 5/259

(80) يقصد بنائبية هنا أي ممثلة لقيم عملات سيادية.

ثانيًا: العملات الافتراضية أداة ائتمان؟

ليست كذلك لأنها ليست دينًا على مصدرها، فلا يمكن الرجوع عليهم بالقيمة ولا يوجد جهة تكفلها.

ثالثًا: العملات الافتراضية سلعة؟

ليست سلعة حيث ليس لها قيمة في ذاتها المجردة كما أن تعريف السلع هي كل ما عدا الأثمان⁽⁸¹⁾ وقد أريد للعملة أن تكون ثمنًا فلا يصح أن تعامل معاملة السلعة بخلاف قصد مطوريها وما يجري من قبولها كأثمان للمبيعات، فهي لا تتراد لذاتها وهذا ضابط الفرق بين النقد وسائر الأموال، والراجع أنها ليست سلعة.

رابعًا: العملات الافتراضية أداة تبادل وليست أداة دفع.

فرق الاقتصاديون بين أدوات الدفع وأدوات التبادل⁽⁸²⁾، فالدفع النهائي لا يتم بعده أي مطالبة قانونية بخلاف أدوات الدفع التي تؤدي إلى تمام العملية لكنها تتطلب عملية إضافية من قبل مصدرها تتمثل في الدفع النهائي. فالشيك وبطاقة الائتمان مثلاً لا تعتبر أدوات دفع نهائي وإنما مجرد أدوات تبادل. والحقيقة أن العملات الافتراضية لا تعتبر أداة تبادل ولا أداة دفع نهائي لأنه لا يتم تدمير هذه النقود لصالح الجهة المستفيدة، ومعنى تدمير قيم النقود أي إلغاء قيمتها حتى لا تنسخ من أداة إلى أداة كما يحصل عن طريق طرف ثالث متحكم في الحوالات النقدية للنقود الإلكترونية الصادرة عن فيزا كارد مثلاً.

خامسًا: وسيلة دفع ونوع جديد من النقود.

وهذا التكييف هو الأقوى احتمالاً؛ نظرًا لإمكانيتها القيام بوظائف النقود جزئيًا

(81) قال المعيني: «والعرض يفتح العين وسكون الرء، خلاف الدنانير والدراهم التي هي قيم الأشياء. وما كان عارضًا لك من مال قل أو كثر» عمدة القاري 3/9. وقال الأصمعي: «العروض: ما كان غير نقد» وقال ابن قدامة: «العروض جمع عرض، وهو غير الأثمان من المال على اختلاف أنواعه من النبات والحيوان والعقار وسائر الأموال» المغني 2/335. وقال ابن قدامة أيضًا: «...وهو هنا ما ليس بنقد».

(82) همزة طارق، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوق، بيروت، لبنان، 2011، ص 244 م.

بشكلها الحالي، وبشكل أكبر مستقبلاً وبخاصة إذا استطيع حوكمتها ووافقت الجهات الرسمية على عدد محدود منها وتم تدارك العيوب التقنية التي تحملها (وإن كان ذلك سيغير من صفتها لتصبح أمراً آخر غير الذي نتحدث عنه)، وأقرت الحكومات وجودها في الأسواق كما أقرت الدول توليد النقود من قبل البنوك التجارية. ولكن هذا مستبعد جداً، وإن حصل مستقبلاً فيبقى ممنوعاً لما ذكرنا، وللتداعيات الاقتصادية بقيام جهات خاصة بالسيطرة والتحكم في المعروض النقدي للدول والاستفادة من أصل الإصدار، مما يؤثر على استقرار القيم وهو أمر غير مقبول من الناحية الشرعية والاقتصادية على سواء. وهو ما نرجحه نظراً لعدم انطباقها على أي من الأوصاف السابقة.

المبحث الخامس: الحكم والتوجيه الشرعي للعملة الافتراضية بناءً على ما سبق
نخلص مما سبق أن العملات الافتراضية المشفرة تقوم بوظيفة النقود جزئياً وتسري فيها الأحكام الشرعية المعروفة نظراً لتوافر علة الرواج والشمية فيها⁽⁸³⁾، ولكن لا يعني اعتبارها نقوداً وأثباتاً أنه يجوز التعامل بها أو اتخاذها كنظام نقدي أو ترخيصها للتداول العام، فهذا الحكم مستقل من حيث هو؛ لأنه مبني على قرار سيادي يراعي مسائل الكفاءة الاقتصادية والتقنية والقانونية والتنظيمية التي تحقق مصلحة العامة، والتي نرى أن هذه العملات لا تحققها، وأبرز هذه القواعد فيها ما يلي:

- إصدارها من قبل جهات خاصة.
- عدم خضوعها للتنظيم والرقابة.
- عدم القدرة على التحكم في الإصدار النقدي.
- اضطراب قيمتها اضطراباً كبيراً.

(83) القيام الجزئي بالوظائف مجزئ كما كانت النقود السلعية من قبل مؤدية لهذه الوظائف بالرغم من عدم كفاءتها التامة في تحقيق العدل نظراً لصفات قاصرة فيها عن تحقيق ذلك. ولكن يدخل عليه مبطل هو التفرد بالإصدار كما سبق.

- عدم كفاءتها التقنية (بالشكل الأمثل والمطلوب والمتوافق مع تطور المجتمعات المعاصرة).

وعليه فنرى أنه بناءً على سلطة الفقيه في المنع⁽⁸⁴⁾ سدا للذريعة؛ فإنه لا يجوز للناس التعامل بهذه العملات بخاصة إذا عاخذ المنع حكم من قبل جهات رسمية والذي قد يبطل ثمنيتها، ويمكن أن يعلل هذا لهم بالأسباب التالية:

- الإضرار بالسيادة النقدية للدولة مما يؤثر على استقرار أسعار الصرف، وبالتالي على مجموع قيمة ما يمتلكه أفراد الشعب من النقود.

- تسرب العملة المحلية وخروجها من حيز التداول داخل نطاق الدولة الواحدة وذلك دون تحصيل منافع تذكر، مما يؤدي إلى اختلالات في الميزان التجاري، دون تحصيل منافع حقيقية.

- ثبت استعمال هذه النقود استعمالاً أصيلاً في المضاربات، وقد اتخذها الناس متجراً، فتحرم لهذا السبب سدا للذريعة؛ لأن النقود وظيفتها أن تكون معياراً للقيم لا سلعة يتجر بها.

- عدم توافر شروط الكفاءة الاقتصادية والتقنية وغياب التشريعات القانونية التي تكفل الحقوق وتلزم بالواجبات.

- خروجها عن الرقابة والسيطرة وما في ذلك من تحديات تحركات المال المشبوهة والتي يجب أن تكافح.

وهذا حكم مصلحي، يزول بتغير الظروف والمصالح، كحاجة أقلية محتاجة للاستقلال النقدي عن دولة معتدية أو ظالمة لا تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في إقامة العدل المالي والنقدي بين الناس فتخضع الأحكام آنذاك للموازانات المصلحية الشرعية بتقدير كل حالة على حدة وفي حالة عدم توافر أنظمة نقدية أقل ضرراً وهذا من الصعوبة بمكان لا يتصور إلا أنه يوضع كشرط احتياطي احترازي في الفتوى، والله أعلم.

(84) لم نستخدم لفظ التحريم، باعتبار الرأي الذي يقول أن الحرام ينبغي أن يأتي فيه نص أو قياس جلي.

الخاتمة

النتائج:

- لا شكل محدد للنقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، وليس هذا مبرراً للعدول عن نظام المعدنين الذي ساد فترات طويلة من تاريخ البشرية، ولم يثبت نظام أكفأ منه حتى اللحظة. واتخاذ كنظام نقدي منوط بالمصلحة وما يحقق العدل والكفاءة في التعاملات بين الناس.
- حق الإصدار النقدي - في نظام المعدنين - منوط بالسلطان ونوابه (الدولة) بالاتفاق وفي غيرهما على الراجح، ولا يسمح لغير السلطان ونوابه بإصدار العملات لما فيه من المحابة ومن الافتئات على الهيئة الاجتماعية، ومصادرة حقها في ريع الإصدار، وتمكين جهات خاصة بتحصيل أرباح دون استحقاق، وإطلاق العنان في هذا الباب يستحل فوضى غير مقبولة شرعاً.
- يكون هذا الحق (الإصدار النقدي) تكليفاً للحاكم على أن يقيم فيهم العدل، بجميع متطلباته.
- على السلطان أن يقر النظام النقدي الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية التي لا تخل بمقصد استقرار النقود كمقياس عادل ومستقر للقيم، ولا يعدل عنه إلى نظام أقل كفاءة دون أسباب مرحلية وجيهة بتقدير العلماء الاقتصاديين الثقات.
- تتوافر في العملات الافتراضية المشفرة علة الثمنية نظراً لقبولها العام ورواجها في أوساط مهتمة بها وهو مما يمنحها صفة المالية، وبالتالي تسري عليها الأحكام الشرعية المتعلقة بالنقد وذلك تخريجاً على أقوال الفقهاء القدامى والمعاصرين بثمنية ما راج وتعارف عليه الناس.

- مصدر الثمنية هو العرف، أما إعطاء صفة الإبراء والإقرار العام للتداول فهو بإذن السلطان، المقيد بعدم الإضرار وتحقيق العدل في التعاملات بين الناس.
- تواجه العملات الافتراضية المشفرة أخطار اقتصادية وتقنية وقانونية مما يجعلنا نذهب إلى منع التداول بها منعاً مصلحياً، ونقول بسريان الأحكام الشرعية المتعلقة بالعملات على من امتلكها استثناءً لاختلاف التقنيات على ممتلكها في البلاد المختلفة.
- العملات الافتراضية المشفرة لا يمكن أن تحقق الشروط اللازمة للإقرار بها كالإصدار من قبل الحكومة نظراً لطبيعتها غير المركزية (الانتشارية)، ولا زالت مسألة حوكمتها محل نظر ولم تثبت إمكانية⁽⁸⁵⁾ مع توقع ذلك مستقبلاً⁽⁸⁶⁾، وفي حال ثبت فإن الراجح أن لا تضرب النقود وتقر إلا من جهة الحاكم. وحين ذاك لن يكون اسمها نقوداً افتراضية مشفرة ولكن نقوداً رقمية.
- أبرز أخطار هذه النقود اضطراب قيمتها وعدم القدرة على السيطرة بين المعروض منها والطلب عليها، وانتفاع جهات خاصة بالإصدار، وتحقيقها للفوضى المالية نظراً لما يحيط بها من غموض.
- لا يمكن قبول هذه العملات كنقد مساعد أو مكمل لنفس الأسباب سابقة الذكر.

(85) Omoijade, Motsi, handbook of block-chain, digital finance, and inclusion, Academic press, 2018, pp 207-223

(86) Huges & Middelbrook, sarah, Regulating Cryptocurrencies in the United States: Current Issues and Future Directions, 2014, university bookmington school of law, pp 30-35

التوصيات:

- 1 - عدم التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة على المستوى الفردي والتوعية بحرمة المضاربة على النقود واتخاذها متجراً ووسيلة للربح طلباً للربح السريع.
- 2 - توعية الجهات الإشرافية في كل البلاد على أخطار هذه العملات، ومنع التعامل بها إن أمكن، وقيامهم بمحاولات جادة لإيجاد بديل نقدي كفؤ.
- 3 - دراسة إمكانية إيجاد نقود رقمية صادرة عن سلطة شرعية مركزية تكون مستندة في أصلها إلى أصول حقيقية كالذهب والفضة، وتعميم التجارب الماضية التي حاولت ذلك إذا ثبتت كفاءتها.
- 4 - دراسة اقتصادية وتقنية معمقة لأمنيات التقنية ومشكلاتها والمتطلبات القانونية والمحاسبية لها.

المصادر والمراجع

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، (1998)، كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل، ت: حمدي السلفي، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، الفتاوى الكبرى، بيروت: دار المعرفة
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية المسمى: مجموع الفتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد النجدي، مصر، مكتبة ابن تيمية للنشر والتوزيع.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (1984)، مقدمة ابن خلدون، ط5، بيروت: دار القلم.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (1421هـ)، رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، بيروت: دار الفكر للطباعة.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر الزرعي، (1995)، اعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت: دار الرسالة.
- الأصبحي، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، بيروت: دار صادر
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (1403هـ)، فتوح البلدان، ت: رضوان محمد رضوان، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- التركماني، عدنان خالد، (1988)، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، بيروت: دار إحياء التراث.
- السبهاني، عبد الجبار، (1999)، وجهة نظر في تغير قيمة النقود، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11
- السبهاني، عبد الجبار، (1418هـ)، النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، المجلد 10
- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفيحاء، 2008م
- الكفراوي، عرف محمد، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية
- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (1999)، فتاوى اللجنة الدائمة

- للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد الدويش، الرياض: دار العاصمة.
- المقريري، تقي الدين أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة - تاريخ المجاعات في مصر، دمشق: دار ابن الوليد ودار الجماهير الشعبية.
- المنيع، عبد الله بن سليمان، (1412)، الأوراق النقدية حقيقتها وحكمها، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة 3
- القحطاني، سارة، (2008)، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، الكويت، رسالة دكتوراه
- حمزة، طارق، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوق، بيروت، لبنان، 2011

المراجع الأجنبية:

- Vejacka, Martin, Basic concepts about virtual currencies, Journal of economy business and finance, 2017, pp 1- 2
- Hayes, Adam, What Factors Give Cryptocurrencies Their Value: An Empirical Analysis, university of Wisconsin, 2017, Department of economic, pp. 2- 4
- Mankiw, Greg, Principles of Economics, money and inflation, 7th edition, 2008, pp.440- 449
- Omoijade, Motsi, handbook of block-chain, digital finance, and inclusion, Academic press, 2018
- Huges & Middelbrook, sarah, Regulating Cryptocurrencies in the United States: Current Issues and Future Directions, 2014, university blookmington school of law, pp 30- 35
- Moore, feder & Gander, The impact of DDoS and other security shocks on Bitcoin Currency exchanges: Evedence from Gox, (2016), pp. 1

المواقع الإلكترونية:

- <https://coinmarketcap.com/charts/>
- <http://www.alifta.net/Fatawa>
- <https://digiconomist.net/bitcoin-energy-consumption>
- <https://www.medscape.com/features/slideshow/tech-dangers>

أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدَّار والعَقَار أحكام وتوجيهات^(*)

د. أحمد مهدي الشريف بلوافي

أستاذ مشارك في معهد الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز- السعودية

(سُلم البحث للنشر في 2018/1/13م، واعتمد للنشر في 2018/2/1م)

الملخص

تستعرض هذه المقالة بالدراسة والتحليل والاستنباط توجيهات نبوية تضمنتها أحاديث شريفة تتعلق بكيفية التعامل مع أصول اقتصادية واجتماعية ذات أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات والدول؛ ألا وهي الدَّار والعَقَار. ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:

1. مرويات الأحاديث متنوعة وليست بدرجة واحدة؛ فمنها الضعيف ومنها الحسن ومنها الحسن بمتابعاته وشواهدة، ومنها الموقوف، ولكن مجمل ما جاء فيها مقبول يُعمل به.

(*) المادة الأولى لهذا المقال قُدمت في الورشة التحضيرية لندوة البركة الثامنة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي (9 رجب 1438هـ = 6 أبريل 2017م)، وفي ندوة البركة الثامنة والثلاثين (8-9 رمضان 1438هـ = 3-4 يونيو 2017م) في فندق هيلتون بجدة. وقد نُقِحت المادة وأُضيف عليها بناءً على ملحوظات المشاركين في تلك الفاعليتين وبها استجد للمؤلف من أمور أثناء المراجعة والتنقيح، وأُعيد ترتيب المادة بما يناسب النشر في المجلات العلمية المحكمة. يتقدم الباحث بجزيل الشكر لأولئك المشاركين، وللمُحَكِّمِينَ الكَرِيمِينَ على ما أبدوا من ملحوظات فَيَّهَتْ ساهمت بشكل كبير في إثراء المحتوى العلمي للورقة شكلاً ومضموناً، ومع تقرير ذلك يبقى الكاتب وحده مسؤولاً عما ورد في الورقة من نتائج وآراء.

2. ما ورد في الأحاديث هو للتوجيه والإرشاد، وليس ثمة ما يفيد التحريم أو الكراهة. وقد عمل بذلك بعض الصحابة من باب حصول البركة من تطبيق التوجيهات النبوية، وليس من باب التشريع الملزم.

3. تمّ استخلاص توجيهات من الأحاديث على مستويات التحليل الاقتصادي الثلاثة؛ الكلي، والبيني، والجزئي وقد رُبط ذلك بالضوابط والمقاصد الشرعية المرعية في هذا الباب؛ كعمارة الأرض، وحفظ المال، مع مراعاة ما تُفيد به السياسة الشرعية لتقدير المصلحة والمفسدة من فعل سياسة أو اتخاذ إجراء معين وفي ظل ظروف أو ظروف معينة.

الكلمات المفتاحية: بيع الدّار، بيع العقار، التحليل الجزئي، التحليل البيني، التحليل الكلي، قطاع الإسكان

The ahādīth of the Non-desirability of the Sale of Dwellings and Properties: Rules and directives

Dr.Ahmed Mahdi Al-Shareef Balwafi

Associate Prof. Institute of Islamic Economics, King Abdulaziz University, KSA

Abstract. This paper explores specific narrations of the Prophet -PBUH- (i.e. ahādīth) relating to non-desirability of the sale of properties and residences. The paper examined thoroughly the authenticity of such ahādīth, their true meaning and the rulings that they encompass. In addition, the paper looked at the directives that can be derived from them at the micro, meso and macro levels. The paper concludes with important results and recommendations. Among these are:

There are numerous narrations of the ahādīth, but their degree of authenticity varies significantly. However, the overall result in all narrations collectively is that they are authentic; their degree is no less than agreeable (Hasan) according to some scholars like Shaikh Al-Albani.

The rulings in ahādīth are for persuasion, desirability and not proscription. Some of the companions acted upon the statements of these narrations to attain the blessings from the implementation of the saying of the Prophet -PBUH- and not because it was an obligation; something that they must adhere to.

Keywords: *house sale, property sale, micro-analysis, meso-analysis, macro-analysis, property sector*

المقدمة

يُعَدُّ المسكن من الحاجات الأساسية لتحقيق الاستقرار النفسي والاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع؛ يقول الحق جل في علاه ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾⁽¹⁾؛ أي راحة واستقراراً لكم مع أهلکم، والبيوت أصل الحضارة والتمدن - كما يقول ابن عاشور رحمه الله - لأن البلدان ومنازل القبائل تتقوم من اجتماع البيوت.⁽²⁾ لهذا لم يكن غريباً أن أولته الشرائع والقوانين على مر الدهور والعصور عناية خاصة تليق بمكانته وأهميته؛ تقنياً، وإرشاداً، وتوجيهاً، والناظر في عدد من المواثيق الدولية والمحلية يتضح له الأمر في ذلك بكل جلاء. فعلى سبيل المثال جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 م: «لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن...»⁽³⁾.

وقد كان لشريعة الإسلام قصب السبق والقدح المعلى في هذا المقام - ولا غرابة في ذلك لأنها من عند العليم الخبير -؛ يقول ابن حزم في هذا الشأن: «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما يأكلون من الثقات الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يُكِنُّهم من المطر، والصيف والشمس، وعيون المارة»⁽⁴⁾.

ولهذا عَدَّتْ الشريعة المسكن الواسع من أسباب السعادة في الدنيا، والضيق فيه من أسباب الشقاء؛ فقد جاء في الحديث الصحيح: «ثلاث خصال من سعادة

(1) سورة النحل: 80.

(2) المصدر: جماعة من علماء التفسير. (1437 هـ). المختصر في تفسير القرآن الكريم. ط 2، ص 276، ونسخة من العلماء. (1434 هـ). التفسير المبسر. ط 5، ص 276، وابن عاشور. (1984 م). التحرير والتنوير. جزء 15، ص 237. ويرد السَّكَنُ في اللغة بمعنى: السُّكُونُ، والطَّمَأْنِينَةُ، والراحة، ويرد بمعنى: راحة وطمأنينة؛ «وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» [التوبة: 103]، ولا شك في أن السكن يحقق ذلك لأنه يحفظ قاطنيه «من غوائل حوادث الجف من شدة برد أو حرٍّ ومن غوائل السباع والحوادث»، كما ذكر ذلك ابن عاشور رحمه الله. وقال ابن منظور: «السَّكَنُ والمُسْكَنُ والمُسْكِنُ: المنزل والبيت... وأهل الحجاز يقولون مُسْكِنٌ، بالفتح. والسَّكَنُ: أهل الدار»، ابن منظور. (1414 هـ). طبعة 3، الجزء 14، ص 212.

(3) المصدر: الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25/1. وقد صدر الإعلان بتاريخ 10 ديسمبر 1948 م، وجاء التأكيد على ما ورد في الإعلان في معاهدة عام 1966 م الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، (1) (Ohchr/Un-Habitat, 2009).

(4) ابن حزم. (2003 م). المحلى بالآثار. ج 4، مسألة رقم 725، ص 281.

المَرْءُ في الدنيا: الجَارُ الصَّالِحُ، والمَرْكَبُ الهَنِيءُ، والمَسْكَنُ الوَاسِعُ⁽⁵⁾، وفي الرواية الأخرى: «أربع من السعادة: المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء. وأربع من الشقاء: المرأة الشؤم، والجار الشؤم، والمركب السوء، والمسكن الضيق»⁽⁶⁾.

لم تكتف الشريعة بالتشريعات والتقنين، وربط سعة البيت بأسباب السعادة؛ بل جاءت بتوجيهات وإرشادات تشير إلى أهمية حسن التعامل مع هذا الأصل وعدم التفريط فيه لأي سبب كالتقليل له عبر عمليات استثمار غير مدروسة العواقب مما قد يعرض ثمنه للتلف -أي ذهاب البركة- الذي أشارت إليه الأحاديث قيد الدراسة. وعلى الرغم مما تضمنته الأحاديث من توجيهات مهمة إلا أن الباحث -وفي حدود ما اطلع عليه من مصادر- لم يعثر من أفرد الموضوع بالتأليف من المعاصرين⁽⁷⁾، ومن ذلك الرسائل الجامعية التي ظهر منها عدد لا بأس به في موضوع العقار في السنوات الأخيرة⁽⁸⁾، ومن القدامى لم أعثر إلا على رسالة صغيرة لابن عبد الهادي المقدسي -الفقيه الحنبلي- في هذا الباب. وهذا ما يطرح عدداً من التساؤلات الجوهرية مثل: هل الأمر راجع إلى أن الموضوع محسوم من حيث أصل الجواز؟ أم أن الأحاديث التي ذكرت في الباب غير ثابتة؟ أم أن ما ورد فيها من قبيل السنن التي يمكن للعقل البشري أن يدرك حكمها من خلال التجربة التي قد تستغرق وقتاً كبيراً حتى يصل للمراد، فجاء التوجيه فيها ليختزل

(5) (الألباني) 1988م. (صحيح الجامع الصغير وزيادته) الفتح الكبير (، الحديث رقم 3029، ص. 572.

(6) (الألباني) 1988م. (مرجع سابق، الحديث رقم، 887، ص. 215 و ص. 582؛ والألباني) 1995م. سلسلة الأحاديث الصحيحة وثنى من فقهها وفوائدها، المجلد رقم 1، الحديث رقم 282، ص. 571.

(7) غالب ما عثرت عليه من مادة في الموضوع عبارة عن فتاوى، ولم تكن دراسات موسعة مستفيضة.

(8) مما أمكن الوقوف عليه في هذا الصدد ما يلي:

1. «نوازل العقار»، أحمد العميرة (2011م).
2. «بيع العقار وتأجيله في الفقه الإسلامي»، عدنان الشمrani (2016م).
3. «بيع العقار والثار في الفقه الإسلامي»، محمد العثمان (1997م).
4. «الاستثمار العقاري في الاقتصاد الإسلامي»، عبد المحسن يوسف الخرافي (1409هـ).
5. «الخصومة في ثلث العقار: دراسة مقارنة»، عمر بن علي الحمد (1433/1434هـ).

ومن خلال النظر في فترة الدراسات السابقة، وفي فهارس الموضوعات في تلك الرسائل العلمية لم أجد من تناول الموضوع تناولاً مستقلاً، ولا حتى مستفيضاً. فعلى سبيل المثال تعرض له صاحب المرجع الأول [العميرة حفظه الله] في نصف صفحة [ص. 63-64] من رسالة تزيد عدد صفحاتها عن الستائة صفحة.

ذلك على الإنسان ويوفر عليه الجهد والموارد التي كان سييذلها؟ وهي تساؤلات غاية في الأهمية ستجيب الدراسة عن بعضها في ضوء المحددات الموجهة لمسار البحث وبناءً على منهج علمي يجمع بين الاستقراء والاستنباط. ومن هنا فإن الدراسة تستفيد مما جاء في رسالة ابن عبد الهادي المقدسي، وتضيف عليها ما لم تتعرض له بشكل مستفيض؛ كالتفصيل في الأحكام المستنبطة والخروج برأي واضح في ذلك، كما أن الدراسة حاولت استخلاص توجيهات من هذه النصوص النبوية المباركة علّها تساهم في ترشيد تعامل الفرد والمجتمع والدولة مع هذا الأصل الاقتصادي والاجتماعي المهم. ومن أجل الخروج بنتائج محددة، وتوجيهات واضحة فإن الأسئلة المحورية التي تحاول المقالة الإجابة عنها تتمثل في الآتي:

1. هل تصح نسبة الأحاديث التي وردت في الباب للنبي -صلى الله عليه وسلم-؟
2. ما الفقه الذي تضمنته الأحاديث وما أهم الأحكام والمسائل التي يمكن استنباطها منها؟
3. هل يُحمل ما ورد فيها على الكراهة والتحريم أم على الإرشاد والتوجيه؟
4. ما الموجهات التي يمكن استخلاصها من هذه الأحاديث والتي يمكن أن يستفيد منها الفرد والمجتمع والدولة في تعامله مع هذا الأصل الاقتصادي والاجتماعي الهام؟

في ضوء ما سبق من حيثيات وتساؤلات انتظمت الورقة في فقرات أربع كما يلي:

1. تخريج الأحاديث.
2. فقه الأحاديث وأهم الأحكام والمسائل المستنبطة منها.
3. التوجيهات الإرشادية التي يمكن استخلاصها من الأحاديث.
4. خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي أمكن الخروج بها.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول: تخريج الأحاديث

من المقرر لدى أهل العلم أننا لا نستطيع بناء الأحكام إلا بعد التأكد من صحة نسبة الأحاديث للرسول - صلى الله عليه وسلم - في باب أو مسألة معينة؛ والأمر في التخريج يطول، وسأقتصر في هذه العجالة على ما أمكن الوقوف عليه من مصادر ورقية وإلكترونية موثوقة.

وفي البداية أشير إلى أنه وفي حدود ما اطلعت عليه من تخريج للأحاديث، كما في رسالة «الاختيار في بيع العقار»⁽⁹⁾ لابن عبد الهادي المقدسي - الفقيه الحنبلي - فإن الأحاديث لم تخل من مقال إلا أنها وبمجموع شواهدا، ومتابعاتها ترقى إلى رتبة لا تنزل عن مرتبة الحسن، كما ذكر ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الصحيحة كما سيأتي معنا. فيما يلي تخريج مختصر لبعض روايات الأحاديث وبألفاظ مختلفة حتى نتجنب الإطالة غير الضرورية من جهة، ولتحصل الهدف المراد تحقيقه من الدراسة بإيراد روايات متنوعة تتضمن عبارات وألفاظاً مهمة تساعد في استنباط الأحكام بشكل شمولي واستخلاص التوجيهات على عدة مستويات:⁽¹⁰⁾

الحديث الأول: وهو الحديث الذي رواه الإمام أحمد، وابن ماجه عن سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ». ورواه ابن ماجه عن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهَا)، والحديث لا يقل عن رتبة الحسن كما قرر الشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة⁽¹¹⁾، حين قال: «وجملة القول؛

(9) وقد نُشرت في المجلد التاسع من سلسلة «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام»، وهي تحمل رقم 102، ومن طباعة دار البشائر الإسلامية (بيروت) عام 1428 هـ (2008 م)، وتحقيق عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكفائي.

(10) من أراد الاطلاع على الصيغ المختلفة لروايات الأحاديث وتخريجها فعليه العودة إلى دراسة آل محمود (2017 م) أحاديث النهي عن بيع دار أو مال ص. 159-164 و173-185، وإلى الألباني (1995 م)، مرجع سابق، مجلد 5، حديث رقم 2327، ص. 427-432.

(11) الألباني، 1995 م، مرجع سابق، مجلد 5: ص. 430.

إن الحديث بمتابعاته وشاهده الأول لا ينزل عن رتبة الحسن. والله سبحانه وتعالى أعلم». كما ذكر نفس الحكم في صحيح الجامع الصغير وزيادته بلفظ «من باع داراً، ثم لم يجعل ثمنها في مثلها، لم يُبارك له فيها»، ولفظ: «من باع منكم داراً، أو عقاراً فليعلم أنه مألٌ قَمِنٌ أن لا يُبارك له فيه، إلا أن يجعله في مثله»⁽¹²⁾. وفي رواية مسند الإمام أحمد عن سعيد بن حريث - رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "من باع عقاراً كان قمناً أن لا يبارك له، إلا أن يجعله في مثله أو غيره".⁽¹³⁾ وهكذا نلاحظ من النقول السابقة، وفي ضوء ما تمكن الباحث من الاطلاع عليه من مصادر، إلى أن المرجع الأساس في تحسين الحديث من المعاصرين هو الشيخ الألباني رحمه الله، ومحققو مسند الإمام أحمد رحمه الله، وقد سبقهم في هذا الحكم الحافظ السخاوي من المتقدمين - كما نقل ذلك الشيخ الألباني رحمه الله⁽¹⁴⁾، وهناك من أوقف الحديث على حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ولم يرفعه للنبي - صلى الله عليه وسلم -⁽¹⁵⁾.

الحديث الثاني: روى الطبراني رحمه الله في المعجم الكبير⁽¹⁶⁾ عن عمرو بن حريث، قال: حَدَّثَنِي أَخِي سَعِيدُ بْنُ حُرَيْثٍ، وَكَانَ لَهُ صُحْبَةٌ لِلنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -، وَكَانَ نِعَمَ الْأَخِ، فَكُنْتُ أَهْوَى الْكُوفَةَ، فَاسْتَأْذَنْتُ فِي بَيْعِ الدَّارِ، فَأَذِنَ بَيْعَهَا، فَقَالَ لِي: يَا أَخِي، أَمْسِكْ يَدَكَ عَنْ ثَمَنِ هَذِهِ الدَّارِ، وَلَا تُنْقِصْ مِنْهُ شَيْئاً، وَأَنْتَ تَسْتَطِيعُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -، يَقُولُ: "مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَمَا يُبَارِكُ لَهُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ، فَصَدَّقْتُ أَخِي بِقَوْلِهِ، وَالتَّمَسْتُ الْبَرَكَهَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَابْتَعْتُ بَعْضَ دَارِنَا هَذِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَعْقَبَنَا اللَّهُ بِهَا مَا هُوَ خَيْرٌ". وجاء في كتاب المسند الصحيح

(12) الألباني، 1988م، مرجع سابق، ص. 1055. رقم [6119] ورقم [6120]

(13) الإمام أحمد. (1411هـ/2001م). المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف عبدالله بن عبد المحسن التركي الحديث رقم 15842.

(14) الألباني. (1995م)، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص. 430.

(15) كابر أبي حاتم في «كتاب العلل» كما نقل عنه محقق رسالة ابن عبد الهادي المقدسي، [الكامل، 2008م: ص. 12] والذي ختم التخريج للحديث بقوله: «والحاصل: أن الراجح في حديث حذيفة هذا أنه موقوف عليه، وأما رفعه فلا يثبت من روايته»، وكذا نقل ذلك الشيخ الألباني في سلسلة

الأحاديث الصحيحة، (الألباني، 1995م، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص. 428 و 430)

(16) الطبراني. (1415هـ). المعجم الكبير. تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط 1، الحديث رقم 5526.

المختصر للإمام مسلم - رحمه الله - أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامٍ بْنَ عَامِرٍ، أَرَادَ أَنْ يَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا فَيَجْعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، وَيُجَاهِدَ الرُّومَ حَتَّى يَمُوتَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لَقِيَ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَتَنَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ رَهْطًا سَيَّئَةً أَرَادُوا ذَلِكَ فِي حَيَاةِ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَنَّهُمْ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «أَلَيْسَ لَكُمْ فِي أُسْوَةٍ؟»، فَلَمَّا حَدَّثُوهُ بِذَلِكَ رَاجَعَ امْرَأَتَهُ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا⁽¹⁷⁾. وجاء في رواية صحيح أبي داود عن سعد بن هشام قال: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي فَاتَيْتُ الْمَدِينَةَ لِأَبِيعَ عَقَارًا كَانَ لِي بِهَا فَأَشْتَرِي بِهِ السَّلَاحَ وَأَغْزُو فَلَقِيتُ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالُوا: قَدْ أَرَادَ نَفَرٌ مِمَّنَّا سَيِّئَةً أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَتَنَّهُمْ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽¹⁸⁾⁽¹⁹⁾.

الحديث الثالث: عن يسار بن معقل - رضي الله عنه - قال: قال صلى الله عليه وسلم: «من باع عُقْرَةَ دَارٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ تَالِفًا يَتْلَفُهُ»، رواه الطبراني في الأوسط، وقد ضعف الألباني هذه الرواية⁽²⁰⁾. وروى الطبراني بإسناد حسن - كما نقل الملا القاري - عن معقل بن يسار بلفظ «من باع دَارًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ تَالِفًا يَتْلَفُهُ»⁽²¹⁾. وفي لفظ: «مَنْ بَاعَ عُقْرَ دَارٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ تَالِفًا يَتْلَفُهُ»⁽²²⁾، وعند الطبراني: «ما من عبد يبيع تالفاً⁽²³⁾؛ إلا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ تَالِفًا»، وفي إسناده مقال⁽²⁴⁾، وفي رواية مسند الإمام أحمد: «من باع

(17) أبو الحسن القشيري النيسابوري (د. ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، ص. 512 الحديث رقم 746

(18) سورة الأحزاب: 21.

(19) الألباني. (2002/1423م). صحيح أبي داود - الأم. طبعة 1، ج6، الحديث رقم 1213، ص. 86.

(20) الألباني. (د. ت). ضعيف الجامع الصغير وزيادته. ج2، الحديث رقم 5500، ص. 793.

(21) الملا علي القاري. (1422هـ/2002م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. ج5، ص. 983 ورواه الطيالسي بإسناد فيه مجاهيل كما ذكر المناوي؛ المناوي. (1408هـ/1988م). التيسير بشرح الجامع الصغير. ط3، ج2، ص. 407.

(22) السيوطي. (1423هـ/2003م). كتاب الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير. ج3، الحديث رقم 11564، ص. 165.

(23) قال محقق رسالة ابن عبد الهادي المقدسي - عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكيال ي- (2008م: ص. 13): «التأليد: المال القديم الذي وُلِدَ عندك، وهو نقيض الطَّارِف... وعلى هذا فهو لا يختص بالعقار، ولهذا قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: «فكان معناه -والله أعلم-: على من منعه الله عز وجل شيء من المال طال مكثه عنده، صار بذلك نعمة من الله عز وجل عليه، فكان يبعه ما أنعم الله عز وجل عليه من ذلك: مستبدلاً ما هو ضدُّ لذلك، فيسلط الله عز وجل عليه عقوبة له، متلفاً لما استبدل به». اهـ، لكن يعكس [والكلام] لصاحب تحقيق الرسالة] على هذا التعميم ضعف الرواية التي فيها ذكر التاليف، مع تخصيص الروايات الأخرى بالحكم بالعقار». اهـ.

(24) كما نقل الكيال. (2008م). مرجع سابق، ص. 12-13.

عُقْدَةً⁽²⁵⁾ مالٍ، سلط الله عليها تالفاً يتلفه⁽²⁶⁾. وقد جاء في بعض الروايات ذكر كلمة «الحاجة» بدل لفظة «الضرورة»، ومن ذلك ما رُوي عن محمد بن عمران بن حُصَيْن، عن أبيه أن رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم، قال: «من بَاعَ عَقْرَهُ من غير حَاجَةٍ صب الله على ذَلِكَ المَالِ تلفاً»⁽²⁷⁾، وفي رواية أخرى ورد لفظ «سلط» بدل صب، ذكرها ابن ناصر الدين، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَبِيعُ تَالِدًا إِلَّا سَلَطَ اللهُ عَلَيْهِ تَالِفًا»⁽²⁸⁾ وفي رواية أخرجه الطبراني في الأوسط وضعفها الألباني والهيثمي: «أيما رجل باع عقرة من غير حاجة بعث الله له تالفاً يتلفها»⁽²⁹⁾.

بناءً على ما سبق من نقول لأهل العلم المتخصصين في فن التخريج وعلى ما ورد في المصادر التي توسعت في ذكر روايات الأحاديث بألفاظها وطرقها المختلفة - كما في دراسة آل محمود (2017م)، وفي تحقيق الكمال (2007م) لرسالة ابن عبد الهادي المقدسي - يمكن الخلوص إلى أن مرويات الأحاديث متنوعة وليست بدرجة واحدة «فمنها الضعيف ومنها الحسن ومنها الحسن بمتابعاته وشواهده، ومنها الموقوف، ومن ثم فمجممل ما جاء فيها مقبول يُعمل به»⁽³⁰⁾.

المبحث الثاني: فقه الأحاديث وأهم الأحكام والمسائل المستنبطة منها

مما وقفت عليه في تناول هذا الموضوع بشكل مستقل رسالة مختصرة نفيسة للفقيه الحنبلي ابن عبد الهادي المقدسي الدمشقي⁽³¹⁾ عنوانها «الاختيار في بيع العقار»،

(25) العُقْدَةُ: الصِّعَّةُ، والعَقَارُ الذي اعتقده صاحبه وملكاً، نقلاً عن (المقدسي، 2008م: ص. 14).

(26) وهو ضعيف كما نقل آل محمود. (2017م). أحاديث النهي عن بيع دار أو مال. ص. 162.

(27) ابن ناصر الدين. (1993م). توضيح المشتبه في ضبط أساء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. طبعة 1، ج 2، ص. 502. قال الكمال (2008م). مرجع سابق، ص 13، في الإسناد: محمد بن عمران بن حصين، لم أجده له ترجمة.

(28) ابن ناصر الدين. (1993م)، مرجع سابق، ج 2، ص. 502.

(29) الألباني. (1412هـ). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. طبعة 1، رقم الحديث: 4577، ج 10، ص. 83؛ والهيثمي.

(1414هـ/ 1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. د. ط، الحديث رقم: 6543، ج 4، ص. 111.

(30) آل محمود. (2017م). أحاديث النهي عن بيع دار أو مال. ص. 164.

(31) هو جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي العمري المقدسي الدمشقي الحنبلي. وقد اشتهر بابن عبد الهادي المقدسي، وقد ألف الكثير من الكتب - خاصة في الفقه الحنبلي - وأصلها البعض إلى أكثر من أربع مائة مصنف؛ انظر ترجمة مختصرة له كتبها الكمال في تحقيقه لرسالة «الاختيار...»، الصفحات 4-5 من الرسالة.

ومن ثم فإنني أستهل الفقرة بعرض رأيه في الموضوع وأدلف إلى رأي غيره ثم أختتم بأهم الأحكام والمسائل التي يمكن استنباطها من الأحاديث. بعد أن ساق جملة من الأحاديث في الباب أتبع ابن عبد الهادي ذلك قائلاً: «فينبغي للعاقل أن يحرص جهده في ترك بيع العقار؛ ما دام مستغنياً عن ثمنه... وينبغي له إذا باع عقاراً؛ وليس ثمَّ ضرورة داعية إلى ثمنه... أن يُبادر بثمنه ويشتري به غيره من العقار [كما ورد الحديث بذلك]... وإذا دعت ضرورة إلى بيع العقار نُظر في المصلحة في ذلك. فإنه يباع لأموار متعددة، وليس هو من الأمور المكروهة:

1. لقضاء الدين، فإن بيعه في قضاء الدين، لا بأس به.
2. للحج الواجب، فإنه لا بأس به، ومن فضل الله يُحْلَفُ له ما هو خير منه.
3. في التزويج، فإنه لا بأس به في ذلك لتزويج النفس والأولاد.
4. النفقة على النفس والعيال، إذا لم يجد غيره.

وكثيرٌ من الجهال يبيع العقار ليتجر بثمنه. وقد رأيت ذلك من أسرعه ذهَابًا وانمحاقًا، ولا يقيم في أيديهم غالبًا. بل ينبغي للإنسان أن يتخذ العقار، وما تحَصَّل منه من رَيْعِهِ جَعْلَهُ في عَقَارٍ آخَرَ؛ فإن ذلك يكثره وينميه... وقد شاهدنا ذلك؛ فقد كان عبد الهادي الأرموي يفعل ذلك فصار له دنيا مُتَّسِعَةٌ⁽³²⁾. وهكذا يلاحظ من النقل السابق أن الشيخ يميل إلى الكراهة. ومن أجل تعزيز رأيه هذا لم يكتف بما ساقه من «الأدلة الشرعية»، بل عضده بشواهد عايشها يحسب أنها تؤكد ما ذهب إليه. وتلك الحوادث متعلقة بالتاجر عبد الهادي الأرموي الذي كان يُقَلِّبُ أمواله في العقار فصار له بذلك «دنيا مُتَّسِعَةٌ» - كما يقول المؤلف -، وبأختين لصالح الدين الأيوبي - رحمه الله - كن يفعلن ذلك كذلك ففتح الله عليهن مما جعلهن يُوقِفْنَ أملاكًا كبيرة على المدرستين الشافعية والحنبلية في زمانها، علاوة على إنفاقهن على الفقراء والمحاييج⁽³³⁾.

(32) المقدسي. (2007م). مرجع سابق، ص. 17-18.

(33) الأختان هما: سُبَّ الشَّام، والسُّبَّ خاتون، راجع ذلك في رسالة ابن عبد الهادي المقدسي؛ ص. 18-21.

يظهر أن الرأي الذي ذهب إليه ابن عبد الهادي لم ينفرد به؛ بل قال به غيره، إلا أن الغالبية - فيما ظهر لي - لم يشيروا إلى «الكراهة» ولا إلى «الضرورة» إذا عمد الشخص إلى بيع ما بحوزته من عقار أو دار - حتى إذا لم يكن محتاجاً ولا مضطراً لذلك -، وإليك طرفاً من ذلك حسبما سمح بجمعه الحال، واتسع له المقال⁽³⁴⁾:

ففي حاشية السندي على سنن ابن ماجة قال محمد بن عبد الهادي السندي رحمه الله في معنى الحديث: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ فِيهِ»؛ أي: مَنْ بَاعَ دَارًا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ بِثَمَنِهَا مِثْلَهَا، أي: دَارًا أُخْرَى وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِ دَارًا بَعْدَ أَنْ بَاعَ دَارَهُ كَانَ حَقِيقًا أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: قَمِنًا، أي: جَدِيرًا وَخَلِيقًا وَمَنْ فَتَحَ الْمَيْمَ جَعَلَهُ مَصْدَرًا وَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهُ وَصْفًا وَهُوَ الْأَقْرَبُ⁽³⁵⁾.

وجاء في مرقاة المفاتيح للملا علي القاري: «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا»، وَهُوَ الضَّيْعَةُ أَوْ كُلُّ مَالٍ لَهُ أَصْلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ ضَيْعَةٍ، كَذَا فِي الْمَغْرِبِ، فَ «أَوْ» لِلتَّنَوُّعِ («قَمِنٌ») بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمِيمِ أي: جَدِيرٌ وَحَقِيقٌ («أَنْ لَا يُبَارَكَ») بِفَتْحِ الرَّاءِ أي: لَا يَجْعَلُ الْبَرَكَةَ فِي ثَمَنِ مَبِيعِهِ («لَهُ») أي: لِلْبَائِعِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ («إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ») أي: ثَمَنَ بَيْعِهِ («فِي مِثْلِهِ») أي: مِثْلَ مَا ذُكِرَ مِنْ دَارٍ وَعَقَارٍ، قَالَ الْمُظْهَرُ: «يَعْنِي: يَبِيعُ الْأَرَاضِي وَالْدُّوَرِ وَصَرَفُ ثَمَنِهَا إِلَى الْمُتَقُولَاتِ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ، لِأَنَّهَا كَثِيرَةُ الْمَنَافِعِ قَلِيلَةُ الْآفَةِ لَا يَسْرِقُهَا سَارِقٌ وَلَا يَلْحَقُهَا غَارَةٌ بِخِلَافِ الْمُتَقُولَاتِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تُبَاعَ وَإِنْ بَاعَهَا فَالْأَوَّلَى صَرَفُ ثَمَنِهَا إِلَى أَرْضٍ أَوْ دَارٍ»⁽³⁶⁾.

ومما ورد في معنى الأحاديث ما جاء في فتوى على موقع الشبكة الإسلامية⁽³⁷⁾: «ذكر البيهقي بعد ما روى الحديث: أن ابن عيينة قال في تفسير هذا الحديث: «من باع داراً ولم يشتري من ثمنها داراً لم يبارك له في ثمنها»، قال سفيان: إن الله - عز وجل -

(34) الملاحظ في النقول التي وردت في هذه الفقرة -خاصة المعاصرة منها- أنها جاءت في شكل فتاوى وردت على بعض أهل العلم وطلبت، ولم أجد فيها أمكن الوقوف عليه من يشير إلى رسالة مستقلة أفردت في الموضوع -حتى رسالة ابن عبد الهادي المقدسي- لم تتم الإشارة إليها في تلك الفتاوى، وهذا ما يعضد أن الموضوع لم يفرد ببحث مستقل في الوسائل العلمية التي تناولت فقه مستجدات العقار.

(35) السندي، د. ت. حاشية السندي على سنن ابن ماجة = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجة، د. ط، ج3، ص. 97.

(36) الملا علي القاري. (1422هـ/2002م). مرجع سابق، ج 5، ص. 983.

(37) الفتوى بتاريخ 23-08-2004م: 52436: <http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=ShowFatwa&lang=A&Id=52436> &Option=FatwaId

يقول: ﴿وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾⁽³⁸⁾، يقول: فلما خرج من البركة ثم لم يعد في مثلها لم يبارك له. وفي شرح سنن ابن ماجه: يعني أن بيع الأرض والدور وصرف ثمنها في المنقولات غير مستحب لأنها كثيرة المنافع قليلة الآفة لا يسرقها سارق ولا يلحقها غارة... وأما إذا جعل ثمنها في مثلها فقد أبقي الأمر على تدبيره الذي هيأه له فينال من البركة التي بارك فيها، فالبركة مقرونة بتدبيره تعالى لخلقه. وفي فتوى أخرى⁽³⁹⁾ للشبكة أكدت نفس المعاني وتحتمت بالخلاصة التالية «وسواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، فلم يقل أحد من أهل العلم بأنه يجب على من باع داره أو عقاره أن يضع الثمن في مثله، وإنما هذا من باب الإرشاد».

وجاء في موقع الإسلام سؤال وجواب للشيخ المنجد: «... قوله: «جعله في مثله» أي يشتري بها داراً أو عقاراً؛ لأن بالدور والعقار تُحْيى الأرض الميتة، ولا فرق بين أن يشتري داراً عامرة أو أرضاً ثم يقوم بعمارها لحصول المقصود، وهو إحياء وإعمار الأرض الميتة... وهذا الحكم ما لم يكن في بيع العقار أو الدار ضرورة، فإن كان بيعها ضرورة، كأن يكون عليه دينٌ قد حل أجله أو غير ذلك... وليس عنده إلا هذه الدار فلا يدخل في الحديث، بل يجب عليه بيعها وتسديد دينه»⁽⁴⁰⁾.

وفي سؤال عن: «رجل باع داراً فهل يجوز له أن يأخذ جزءاً من تلك الأموال ليتاجر بها؟». أجاب الشيخ محمد علي فركوس⁽⁴¹⁾: «... فإن كانت الدار أو الأرض التي يريد بيعها زائدة عن حوائجه الأصلية حيث يمكن الاستغناء عنها بغيرها، أو يجعل ثمنها في مثلها؛ فلا حرج في ذلك، أمّا إذا كانت حاجته إلى أرضه أو داره قائمة ومُلحّة ثمّ باعها وجعل ثمنها في تجارة فلا يبارك الله له في هذه التجارة كما أخبر بذلك النبي -صلى الله عليه وسلم-، حيث قال: «مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا»، وفي حديث آخر قال -صلى الله عليه وسلم-:

(38) سورة فصلت: 10

(39) حملت الفتوى رقم [96001]، عنوان «هل يلزم من باع عقاراً أن يجعل الثمن في مثله؟» وهي بتاريخ 05 جمادى الأولى 1428 هـ فتاوى الشبكة الإسلامية: <http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=96001>

(40) موقع الإسلام سؤال وجواب. <https://islamqa.info/ar/172445>

(41) موقع الشيخ محمد علي فركوس: <https://ferkous.com/home/?q=fatwa-963>

«مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ قَمِينٌ أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ»، قال المناوي -رحمه الله-: «لأنَّ الإنسان يُطْلَبُ منه أَنْ يكون له آثَارٌ في الأرض، فلمَّا حَمَّا أثره ببيعها رغبةً في ثمنها جُوزِيَ بفواته». والظاهر أنَّ الحكم لا يلحق المضطرَّ؛ لاختلاف الأحكام العادية والاضطرارية، والتجارةُ بجزءٍ مِنْ ثمنها عند الحاجة لا يدخل في الحكم؛ مراعاةً لشرط الضرورة التي تُقَدَّرُ بِقَدَرِها، وقد جاء في معنى هذا الحكم حديثُ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ بَاعَ عَقْرَ دَارٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ سَلَطَ اللَّهُ عَلَى ثَمَنِهَا تَالِفًا يُتْلَفُهُ»، والحديث، وإنَّ ضَعْفَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ يَشْهَدُ لِلْمُضْطَّرِّ عُمُومُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي بَابِ الْضَّرُورَةِ...»، اهـ..

وخلاصة الحكم الفقهي المستنبط من هذه الأحاديث ليس في مروياتها بألفاظها المختلفة وطرقها المتعددة ما يشير إلى أن الذي تضمنته للتحريم، بل ولا حتى الكراهة⁽⁴²⁾؛ وأن من قال بالكراهة -كابن عبد الهادي المقدسي رحمه الله- فهي للتنزيه وليس أكثر، ولهذا ورد في بعض الفتاوى المعاصرة في التعليق على أحاديث هذا الباب «وسواء كان الحديث صحيحًا أو ضعيفًا، فلم يقل أحد من أهل العلم بأنه يجب على من باع داره أو عقاره أن يضع الثمن في مثله، وإنما هذا من باب الإرشاد»، بل هناك من أهل العلم من ذهب إلى عدم صحتها؛ فعلى سبيل المثال لما سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن [حديث بيع الدار]، أجاب: «بأن شواهد الشريعة تدل على أنه ليس بصحيح؛ لأن الإنسان إذا باع بيته فإنه يتصرف في ثمنه بما شاء؛ لأنه ملكه سواء اشترى به بدله أو حج به، أو بذله في إعانة على طلب العلم أو غير ذلك مما أباح الله له»⁽⁴³⁾، ومن جهة أخرى فإنه من المقرر عند أهل العلم أن الأمر والنهي إن تعلقا بتحصيل مصلحة دنيوية لا تعلق لهما بعبادة فهذا

(42) في خطاب الدعوة الذي وُجِّه للباحث من قبل المشرفين على ندوة البركة الثامنة والثلاثين (38) تساءل المنظمون - حفظهم الله - : «ما هو المدلول الفقهي للنهي الوارد في الأحاديث [أحاديث بيع الدار والعقار]؟ هل هو تحريم مطلق أم للكراهة».

(43) كان ذلك جواباً للشيخ على سؤال وُجِّه له في برنامج «فتاوى نور على الدرب»، الشريط رقم [199]، وكان السؤال كالآتي: «هذا المستمع عودة مرعي يعمل بالاتصالات السعودية يقول في سؤاله: قرأت في كتاب مختار الأحاديث النبوية تأليف السيد أحمد الهاشمي رحمه الله حديث رَوَاهُ ابن ماجه: «من باع دارًا، ولم يجعل ثمنها في مثله لم يبارك له فيها أو لم يبارك له فيه»، السؤال ما صحة هذا الحديث؟»، [المصدر: موقع الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: <http://binothaameen.net/content/9335>].

الأمر إرشادي لا تكليف فيه، فلا يترتب عليه ثواب و لا عقاب. قال أبو زرعة العراقي⁽⁴⁴⁾ بعد ذكر حديث «لَا تَتْرُكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ»، فيه فوائد: «(الثانية) هَذَا النَّهْيُ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ بَلْ وَلَا لِلتَّكْرَاهَةِ وَإِنَّمَا هُوَ لِإِلْزَادِ فَهْوَ كَالْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾»⁽⁴⁵⁾، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا كَانَ لِلنَّدْبِ فِي الْفِعْلِ وَلِلتَّكْرَاهَةِ فِي التَّرْكِ أَنَّ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ دِينِيَّةٍ وَالْإِزْشَادَ يَرْجِعُ لِمَصْلَحَةِ دُنْيَوِيَّةٍ...»، ولأن القول بأنه يجب على من باع عقارًا أو دارًا أن يجعله في مثله قول بعيد لم يقل به أحد من أهل العلم لا في القديم أو الحديث.

أما ما يمكن الوقوف عليه من مسائل وأحكام أخرى يمكن استنباطها من الأحاديث فهي:

1. يظهر - والعلم عند الله - أن المقصود بالدار أو العقار في الأحاديث ما كان للحاجة الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للإنسان أو من يعول، ومن ثم؛ لا يمكن بحال حمل الأحاديث على عدم الاستحباب المطلق لبيع العقار والدار، وإلا لتعطلت الكثير من المنافع للفرد والمجتمع، خاصة من يتخذ من هذا المجال حرفة يتجر فيها، ويستربح منها. علاوة على ما سبق ذكره من أقوال لأهل العلم والمفتين التي تؤكد هذا المعنى فقد نقل صاحب أطروحة «بيع العقار وتأجير» نقولاً مستفيضة عن العلماء يبين فيها إطلاق حكم الجواز ببيع العقار مع بعض الاستثناءات، ولم يذكر منها ما ورد في أحاديث الباب⁽⁴⁶⁾؛ ومن ذلك على سبيل المثال، «كل ما أبيح نفعه واقتناؤه مطلقاً: فبيعه جائز، كالعقارات والمتاع»، وقولهم: «واتفقوا أن بيع المرء عقاره من الدور، والحوائط، والخوانيت، ما لم يكن العقار بمكة: فهو جائز.. واتفقوا على أن بيع عقاره من المزارع، والحوائط غير المشاعة جائز، ما لم يكن أرض عنوة غير أرض مقسومة»، وقولهم: «يجوز

(44) العراقي. (د. ت). طرح الشريب في شرح التريب. د. ط، ص. 1905.

(45) سورة البقرة: 282.

(46) الشمراني. (م. 2016). بيع العقار وتأجير في الفقه الإسلامي، ص. 100-109.

بيع الأعيان المنتفع بها من المأكول والمشروب والملبوس والأرض والعقار، لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار على بيعها من غير إنكار...».

2. ومع تقرير ما سبق يبقى السؤال: لماذا هذا التخصيص للدار والعقار؟ ويبدو -والعلم عند الله- أن الجواب تأكيد لأهمية السكن والعقار بالنسبة لاستقرار الفرد، والأسرة والمجتمع. كما تشهد بذلك التجربة التاريخية في القديم والحديث بسبب المكانة التي يحتلها العقار لدى جميع الأمم. وكدلالة على ذلك نجد في زمننا المعاصر أن أكبر ما يرهق كاهل الأفراد والأسر -خاصة في المجتمعات الغربية- من الديون هو الأعباء المترتبة على شراء المنازل لتملكها، وذلك لأنها مرتفعة الثمن، ولأن مدد التمويلات في هذا طويلة الأجل، والقوانين لا تسمح للمصارف بالدخول شراكة في مثل هذه العقود، ولا يسمح في ذلك إلا بالعقد القائم على الربا الذي يتحول إلى كابوس بعد أن يعلو الدين قيمة المنزل (negative equity) مما يؤدي إلى مصادرة المنازل (home repossession or foreclosure) وطرد أصحابها منها لأن القانون يسمح بذلك. وهناك مسألة جزئية أخرى: هل ثمة في تاريخ الوقائع الاقتصادية في زمن التشريع - ما يشير إلى أن الأمر تحول إلى ظاهرة - كالتسعير [الذي لم يتدخل في تحديد مستواه في السوق الرسول عليه الصلاة والسلام] - مما تطلب تدخل ولي الأمر بهذا التوجيه حتى لا تطفو ظاهرة التشرد (homelessness) كما هو الحال في الكثير من المجتمعات المعاصرة، أو حتى لا يتصرف الأولياء «بتعسفٍ أو إجحافٍ» في حق من يعولون. وهي مسألة جديرة بالتأمل ومزيد بحث، والعلم عند الله.

3. الناظر في روايات الأحاديث المتعددة يلحظ ذكر الدار تارة، والعقار تارة أخرى، والأرض كذلك، فما المراد بالدار والعقار والأرض؟ هل هذه الألفاظ بمعنى واحد بحيث تتداخل معانيها أو لكل منها معنى يدل عليه؟

من أجل الوقوف على ذلك نسلط الضوء على معنى العقار حتى يتضح الفرق - إن وجد - بينه وبين غيره.

تعريف العقار:

لغة: قال ابن منظور: «والعُتْرُ والعَقَارُ: المَنْزِلُ والضَّيْعَةُ؛ يُقَالُ: مَا لَهُ دَارٌ وَلَا عَقَارٌ، وَخَصَّ بَعْضُهُم بِالْعَقَارِ النَّخْلَ... وَفِي الْحَدِيثِ: مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا؛ الْعَقَارُ، بِالْفَتْحِ، الضَّيْعَةُ وَالنَّخْلُ وَالْأَرْضُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَالْمُعْتَرُ: الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْعَقَارَ، وَقَدْ أَعْتَرَ. قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عِنْدَ خُرُوجِهَا إِلَى الْبَصْرَةِ: سَكَنَ اللَّهُ عُقَيْرَكَ فَلَا تُصْحِرِيهَا أَيَّ أَسْكَنْكَ اللَّهُ بَيْتَكَ وَعَقَارَكَ وَسَتَرَكَ فِيهِ فَلَا تُبْرِزِيهِ⁽⁴⁷⁾... وقال الفيومي: «عُقْرُ الدَّارِ أَصْلُهَا فِي لُغَةِ الْحِجَازِ وَتُضَمُّ الْعَيْنُ وَتُفْتَحُ عِنْدَهُمْ وَمَنْ هُنَا قَالَ ابْنُ فَارِسٍ وَالْعُقْرُ أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ وَعُقْرُهَا مُعْظَمُهَا فِي لُغَةِ غَيْرِهِمْ وَتُضَمُّ لَا غَيْرُ. وَالْعَقَارُ كُلُّ مِلْكٍ ثَابِتٍ لَهُ أَصْلٌ كَالدَّارِ وَالنَّخْلِ قَالَ: بَعْضُهُمْ وَرَبِّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَتَاعِ وَالْجَمْعُ عَقَارَاتٌ⁽⁴⁸⁾. ويطلق العقار في السنة ويُراد به النخل كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «لما قدم المهاجرون المدينة من مكة، وليس بأيديهم يعني شيئاً وكان الأنصار أهل الأرض والعقار فقاسمهم الأنصار...»⁽⁴⁹⁾، قال الإمام النووي رحمه الله: «قَوْلُهُ (وَكَانَ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ) أَرَادَ بِالْعَقَارِ هُنَا النَّخْلَ قَالَ الزَّجَّاجُ: الْعَقَارُ كُلُّ مَالِهِ أَصْلٌ قَالَ: وَقِيلَ إِنَّ النَّخْلَ خَاصَّةٌ يُقَالُ لَهُ الْعَقَارُ⁽⁵⁰⁾ ويرد في السنة أيضاً بمعنى الدَّار كما صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «اشترى رجل من رجل عقاراً له، فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهب...»⁽⁵¹⁾، قال ابن حجر رحمه الله: «والمراد به هنا الدار»⁽⁵²⁾.

(47) ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب. مرجع سابق، ج5، ص. 597.

(48) الفيومي. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. د. ط، ج 3، ص. 421.

(49) متفق عليه.

(50) النووي. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. طبعة 2، ج12، ص. 99.

(51) متفق عليه.

(52) نقلاً عن العميرة. (2011م). مرجع سابق، ص. 36.

اصطلاحاً: انتهج الفقهاء في تعريف العقار منهجين؛ يتفقان في جزء ويختلفان في آخر. فقد اتفق عامة الفقهاء من أصحاب المذاهب على دخول الأرض في مسمى العقار وحصل الاختلاف فيما عدا ذلك من دور وغراس وغيرها هل تدخل في ذلك أم لا؟ فانقسموا إزاء ذلك إلى فريقين⁽⁵³⁾:

● الفريق الأول: أن العقار لا يشمل سوى الأرض فقط وأن الغراس والبناء لا يدخلان فيه، بل يدخلان في ذلك تبعاً للأرض فإذا انفصلا عنها فليس بعقار؛ فلو بيعت الأرض المبنية أو المشجرة أو المزروعة طبقت أحكام العقار على ما يتبع الأرض من البناء ونحوه. أما لو بيع البناء وحده أو الشجر وحده من غير الأرض فلا يطبق عليهما حكم العقار. وهو مذهب الحنفية والحنابلة.

● الفريق الثاني: أن العقار يطلق على البناء والشجر، كما يطلق على الأراضي، وهو مذهب المالكية، والشافعية؛ لأنهم يجعلون العقار ما لا يمكن نقله وتحويله مع بقاء هيئته وصورته، وهذا يشمل البناء والأشجار إذ بنقلهما تتغير حالتها وهيئتهما.

ولعل القول الثاني أقرب إلى المراد وذلك لثلاثة أمور⁽⁵⁴⁾:

أ- لأنه موافق لما جاء في السنة النبوية من التوسيع في معنى العقار ليشمل الأرض والنخل والغراس والدور عموماً كما مر معنا فيما مضى.

ب- لأنه الموافق للمعنى اللغوي الذي يوسع في معنى العقار كذلك، قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله: «معنى العقار، هل هو الضيعة أو الدار أو الأرض؟ والمعروف في اللغة أنه مقول بالاشتراك على الجميع».

ت- ولأنه موافق لتعريف القوانين المدنية أيضاً؛ كالقانون المدني الليبي، كما

(53) العميرة. (2011م). مرجع سابق، ص. 37-39.

(54) العميرة. (2011م). مرجع سابق، ص. 39.

جاء في المادة 82: «كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله من دون تلف فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول».⁽⁵⁵⁾

ولعل هذا هو المراد في الأحاديث التي نحن بصددتها؛ فتكون لفظة العقار شاملة لغيرها بالمعنى الواسع، خاصة وقد تنوعت الألفاظ في مجموع الروايات السابقة. قال الطحاوي: «مِمَّا قَدْ كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ انْتَزَعَ فِيهِ أَنَّهُ وَجَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَبَارِكْ فِيهَا وَقَدَّرْ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾»⁽⁵⁶⁾، يَعْنِي الْأَرْضَ، فَكَانَ مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَقَدْ بَاعَ مَا بَارَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ، فَعَاقِبُهُ بِأَنْ جَعَلَ مَا اسْتَبَدَّلَهُ بِهِ، يَعْنِي مِنْ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَدْرِ وَالْعِمَارَاتِ غَيْرِ مُبَارَكٍ لَهُ فِيهِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ⁽⁵⁷⁾. ولعل المعنى يُصرف لشيء أعم وهو الأصول الثابتة في مقابل الأصول المنقولة كما في قول الملا علي القاري السالف الذكر -والعلم عند الله-.

4. «عَقْدَةٌ أَوْ عَقْدَةٌ مَالٍ»⁽⁵⁸⁾ أم «عَقْرٌ أَوْ عَقْرٌ دَارٍ»⁽⁵⁹⁾، أيهما ثبت ذكره في الأحاديث؟ وما المقصود بهما؟ وردت اللفظتان في الأحاديث، والمراد بهما ما ملكه الإنسان من ضَيْعَةٍ أَوْ عَقَارٍ أَوْ مَتَاعٍ، أَوْ مَالٍ⁽⁶⁰⁾، وهي بهذا تكون مرادفًا للدار والعقار والأرض من قبيل التنويع في التعبير عن نفس الأمر -والعلم عند الله-.

5. «قَمْنٌ أَنْ لَا يَبَارَكَ لَهُ فِيهِ»: هل هو من باب الدعاء أو من باب الإخبار؟ الظاهر أنه من باب الإخبار وليس الدعاء، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- - وهو الذي لا ينطق عن الهوى يعلم ما قد يعرض للناس من أحوال تستدعي منهم التصرف في ما في حوزتهم من دور وعقارات بالبيع وغيره

(55) وزارة العدل الليبية. (د. ت). القانون المدني الليبي: الفصل الثالث تقسيم الأشياء والأموال. ص. 19.

(56) سورة فصلت: 10.

(57) الطحاوي. (1415 هـ). شرح مشكل الآثار. تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة 1، ج 11، ص. 101.

(58) العَقْدَةُ: الضَّيْعَةُ، وَالْعَقَارُ الَّذِي اعْتَقَدَهُ صَاحِبُهُ وَلِكَأ، الْفِرُوزُ أَبَادِي. (1426 هـ/2005 م). القاموس المحيط. طبعة 8، ص. 300.

(59) جاء في لسان العرب: «عَقْرٌ كُلُّ شَيْءٍ». أصله. وعَقْرُ الدَّارِ - بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ -: أَصْلُهَا، وَقِيلَ: وَسَطُهَا، وَهُوَ مَحَلَّةٌ لِلْقَوْمِ. وَفِي الْحَدِيثِ: مَا غُرِّي قَوْمٌ فِي عَقْرِ دَارِهِمْ إِلَّا ذُلُّوا... قَالَ الْأَصْبَعِيُّ: عَقْرُ الدَّارِ أَصْلُهَا فِي لُغَةِ الْجَحَاذِ، فَأَمَّا أَهْلُ نَجْدٍ فَيَقُولُونَ عَقْرٌ، وَمِنْهُ قِيلَ: الْعَقَارُ وَهُوَ الْمُتْرَلُ وَالْأَرْضُ وَالضِّيَاعُ. ابن منظور. (1414 هـ)، مرجع سابق، ج 5، ص. 596.

(60) إبراهيم مصطفى وآخرون. (د. ت). كتاب المعجم الوسيط. د. ط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ج 2، ص. 614.

من أنواع التصرف لقضاء حوائجهم من وقت لآخر، والتعبير بلفظ (قمن⁶¹)، يؤكد أن المقصود الإخبار لا الدعاء⁽⁶¹⁾، واشترط البركة في جعل ثمنه في مثله ينضوي على أن ما كان أفضل فهو داخل من باب أولى.

6. جاء في بعض الروايات لفظ «منكم»؛ «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَمَا يُبَارِكُ لَهُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ»، فهل يعني ذلك أن الخطاب موجه للصحاب الكرام؟ أم أنه شامل لعموم الأمة - بل الناس قاطبة-؟ الذي يظهر أنه موجه لعموم الأمة؛ بل جميع الناس؛ لأن لفظة «منكم» وردت في بعض الروايات وليس في جميعها، ولم يذكر أحد من أهل العلم - فيما أمكن للباحث الاطلاع عليه - توجيه ذلك على أنه خطاب خاص بالصحاب الكرام - رضي الله عنهم. وما ورد في الأحاديث هو للتوجيه والإرشاد ولهذا فقد عمل الصحابة بذلك رجاء نيل بركة حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - كما نقل عن عمرو بن حُرَيْث قوله: «فَصَدَّقْتُ أَخِي [يعني سعيد بن حُرَيْث] بِقَوْلِهِ، وَالتَّمَسْتُ الْبَرَكَهَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَابْتَعْتُ بَعْضَ دَارِنَا هَذِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَعْقَبَنَا اللَّهُ بِهَا مَا هُوَ خَيْرٌ».

المبحث الثالث: التوجيهات الإرشادية التي يمكن استخلاصها من الأحاديث

من أجل الوقوف على بعض التوجيهات التي تضمنتها الأحاديث يمكن النظر في ذلك على ثلاثة مستويات وهي؛ الجزئي (micro): أي التحليل على مستوى الوحدة كالفرد والمنشأة، والبيئي (meso): وهو أسلوب تحليل وسط بين الكلي والجزئي، ويكون محور اهتمامه أحد قطاعات الأنشطة الاقتصادية كالزراعة أو الصناعة، أو البعد المؤسسي للعقود والالتزامات وأثرها، أو بشكل أعم المجالات التي لا يغطيها أيًا من التحليلين الكلي والجزئي، والكلي (macro): وهو يعالج المتغيرات المتعلقة بعموم النشاط الاقتصادي كالدخل الوطني والانتاج الإجمالي؛

(61) آل محمود. (2017م). مرجع سابق، ص. 166-167.

وهي مستويات التحليل الاقتصادي كما هو معلوم لدى أهل التخصص. اتبع الباحث هذا التقسيم من أجل الوقوف على نقاط محددة في كل مستوى، ولا يعني ذلك أنه لا توجد تداخلات، بل تشابكات وعلاقات معقدة على أرض الواقع بين هذه المستويات؛ فالتفريق لغرض منهجي للإسهام في زيادة التركيز بشكل أكبر في استخراج ما يمكن من توجيهات من هذه الأحاديث المباركة.

المطلب الأول: التوجيهات الخاصة بالمستوى الجزئي

1. الإرشاد إلى حسن التصرف والتدبير في القرار الاستثماري. ومما يمكن الاستئناس به في هذا المقام مفاضلة العلماء بين الأصول الثابتة والمنقولة والتي تحمل في طياتها لفظة بعيدة النظر في أهمية أخذ المرء الحيلة والحذر الشديدين في القرار الاستثماري المتعلق بالفرص التي قد تعرض له في ظل ظرف أو ظروف معينة والتي يكون ظاهرها تحقيق عوائد «مجزية» إلا أن عاقبتها ومآلها مخاطر «مُذهبة» للمال ومُتلفة له. ومن هذا الباب يعتبر العقار من آمن الأصول من حيث المخاطر، إلا أنه قليل العائد في الغالب. إن هذه الطبيعة «المحافظة» وذاك العائد «المتواضع» في نظر البعض قد يدفع من تلهف نفسه إلى تحقيق عوائد «مجزية»؛ أي الثراء في ظرف زمني قصير إلى التفريط فيه والعدول إلى غيره، وهذا أمر محفوف بالمخاطر لأنه قد يذهب المال بالكلية، وقد حصل شيء من ذلك للكثيرين على مر التاريخ - خاصة الذي دخلوا في «مقامرات» أسواق الأسهم والمال؛ وما كارثة سوق الأسهم السعودية عام 2006م عنا ببعيد. فما يزال البعض يتجرع من ويلاتها ويتحسر على ما فقده من دور وعقار إلى يومنا هذا، كما أن البعض لا يزال تحت وطأة المطالبة بما عليه من مستحقات. أما الآثار النفسية والصحية والاجتماعية، فتلك تكاليف غير مباشرة أخرى، تُضاف إلى ما فُقد من أصول - وهي لا تقدر بثمن بطبيعة الحال-. هذه الأحداث تجعلنا ندرك أهمية الاسترشاد بهذا الهدي النبوي

الشريف، وأن الاستثمار بطريقة «حذرة» أو «محافظة» لمن ليس له مِرَاسٌ، أو ليس لديه أصول وممتلكات متنوعة يُجبر بعضها مخاطر بعضٍ مما يفيد بشكل كبير في كبح جماح العجلة والتسرع غير محسوب العاقبة والمآل.

2. أهمية الاستفادة من التجارب والسنن في تقليب المال من قبل الفرد. حب التملك جبلة فطرية في الإنسان، ومن ذلك ارتباطه بالأرض والعقار، وحبه الشديد لتكثير المال وجمعه ﴿وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾⁽⁶²⁾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾⁽⁶³⁾؛ وقد كان للعقار - وما يزال - مكانته الخاصة لدى المجتمعات؛ غنيها وفقيرها، مسلمها وكافرها. إلا أنه قد يحصل التعارض بين الأمرين؛ حب التملك من جهة، والحرص على تكثير المال بأي وجه من جهة أخرى، فيعتمد البعض إلى بيع الأصول الأساسية ومن ذلك الدَّار والعقار مما قد يتسبب في ذهابها بالكلية، ونسي الكثير من أولئك المتعجلين الاستفادة من السنن والتجارب في هذا المضمار، لأنها تساعد في إدراك عواقب الأمور ومآلاتها؛ يقول ابن عبد الهادي المقدسي في هذا الصدد: «وهذا الأمر مستقرٌّ عند الناس، مشاهدٌ لهم بالعقل، تنطق به ألسنتهم، من يعرف الحديث ومن لم يعرفه، مُجَرَّبٌ عندهم، وقد جربته أنا أيضاً ورأيت صحته... وكثير من الجهال يبيع العقار ليتجر بثمنه. وقد رأيت ذلك من أسرع ذهاباً وانمحاءاً، ولا يقيم في أيديهم غالباً...»⁽⁶⁴⁾، ويقول اللحيان: «فالتجارة والعقار والبيع والشراء له سنن ماضية استقرأها الناس عبر التاريخ وتجارب الأمم، وأول ما يسعى المرء إلى امتلاكه بيتاً يؤويه إذ إن استقرار المرء في داره من أسباب السعادة ومن نعيم الدُّنيا، رُوي أن داود عليه السلام قال لابنه سُلَيْمَانَ: يا بني، أتدري ما جَهْدُ البلاء؟ قَالَ: لا، قَالَ: شراء الخبز من السوق، والانتقال من منزل إلى منزل⁽⁶⁵⁾. وبركة العقار تظهر على المرء في حياته وينتفع بها أهله من بعد وفاته،

(62) سورة الفجر: 20.

(63) سورة العاديات: 8.

(64) ابن عبد الهادي المقدسي، 2007م، مرجع سابق، ص. 17-18.

(65) البغدادي. (1422هـ/2002م). تاريخ بغداد. طبعة 1، ج7، ص. 329.

وفي قصة الزبير بن العوام -رضي الله عنه-، في صحيح البخاري، ما يشهد لذلك حيث توفي رضي الله عنه وعليه دين وكان قد ترك بعد وفاته دُورًا في المدينة ومكة والبصرة والكوفة ومصر فبيعت من بعده؛ لسداد دينه، فأوفت دينه، ثم كان نصيب الواحدة من زوجاته، وكُنَّ أربعًا، ألف ألف ومائتي ألف؛ أي كان الثمن من تركته أربعة ملايين وثمانمائة ألف، وعقب على ذلك ابن حجر في الفتح بقوله: «وفي ذلك بركة العقار والأرض لما فيه من النفع العاجل والآجل بغير كثير تعب ولا دخول في مكروه...»، وقد قيل قديمًا: «العقار هو الابن البار»، لأن للعقار فوائد جمة تتعدى الجانب الترفي كما قال ابن خلدون -رحمه الله-: «وأما فوائد العقار والضَّياع فهي غير كافية لما لكها في حاجات معاشه إذ هي لا تفي بعوائد الثَّرف وأسبابه وإنَّما هي في الغالب لسدَّ الخَلَّة وضرورة المعاش. والذي سمعناه من مشيخة البلدان أنَّ القصد باقتناء الملك من العقار والضَّياع إنَّما هو الخشية على من يترك خلفه من الدَّريَّة الضَّعفاء، ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشوهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم وربَّما يكون من الولد من يعجز عن التَّكسُّب لضعف في بدنه أو آفة في عقله المعاشي فيكون ذلك العقار قوامًا لحاله»⁽⁶⁶⁾.

3. الدلالة على عدم استحباب بيع الأصول الثابتة لتلبية حاجات استهلاكية. ففي شرح سنن ابن ماجه للسيوطي والذهلوي: «يعني أن بيع الأرض والدور وصرف ثمنها في المنقولات غير مستحب لأنها كثيرة المنافع قليلة الآفة لا يسرقها سارق ولا يلحقها غارة، ذكره الطيبي»⁽⁶⁷⁾، ولما سَلَف ذكره من أمور في النقاط السابقة؛ وهذا كله محمول على التوجيه والإرشاد، لا الوجوب والإلزام.

(66) ابن خلدون. (1408هـ/1988م). ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. طبعة 2، ص. 460-459.

(67) السيوطي، والذهلوي. (د. ت.). شرح سنن ابن ماجه. ص. 179.

المطلب الثاني: التوجيهات الخاصة بالمستوى البيني

1. ضرورة الاعتناء بقطاع العقار عمومًا والإسكان على وجه الخصوص

السكن حاجة أساسية لاستقرار حياة الفرد والمجتمع. ومن ثم وجب الاعتراف بقطاع العقار بوجه عام، والإسكان بشكل أخص، وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تجعل تملك السكن -أو الحصول على مأوى لائق- من الأمور الميسورة، لأن عدم توافر ذلك له عواقب وخيمة ليست اقتصادية فحسب، بل اجتماعية ونفسية مما يؤثر سلبًا على استقرار المجتمع؛ وقد بينت الأبحاث في هذا المجال أن الوقاية خير من العلاج. ولهذا خص بعض علمائنا هذا الأمر بالذكر تأكيدًا على أهميته، يقول الإمام الجويني -رحمه الله- في كتابه الغياثي: «فأما المساكن، فإني أرى مسكن الرجل من أظهر ما تمس إليه حاجته [والكنُّ⁽⁶⁸⁾] الذي يؤويه وعيلته وذريته، مما لا غناء به عنه»⁽⁶⁹⁾، ولهذا إذا سُلِب بعض أفراد المجتمع هذا الأمر وتحول إلى ظاهرة -كما هو مشاهد في العديد من البلاد، فإن لذلك أثارًا وأبعادًا وخيمة. ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الشأن أن الدراسات الاقتصادية لم تلتفت لهذا الأمر بشكل مركز إلا في السنوات الأخيرة حينما طفت ظاهرة التَّشرد (homelessness) في العديد من المجتمعات، وكان مما توصلت إليه بعض الأبحاث في هذا الصدد؛ أن معالجة المشكلة من جذورها بالإجراءات الوقائية، وليس العلاجية للظاهرة بعد تفاقمها سيكون حلًا ناجعًا بكل المقاييس. ومن أمثلة الدراسات والأبحاث في هذا الباب:

(68) الستر، وكل ما يردُّ الحر والبرد.

(69) الجويني. (1401هـ) - الغياثي: غياث الأمم في التياث الظلم. ص. 486. ومما يبين أهمية توفير السكن الذي لا غنى للإنسان عنه - في الشريعة الإسلامية مناقشة العلماء مسألة بيع دار الفلّس، هل تباع أم لا؟ وإذا بيعت هل يُكْتَرى له بدلًا عنها؟ أم يُكْتَرى في أصلها: أي نفيسة أم غير نفيسة؟: «قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ [في دار السُّكْنَى] - فِي الْأَصَحِّ عَنْهُ - وَشَرِيْعُ تَبَاعِ دَارِ الْفُلْسِ وَتُكْتَرَى بِهَا، وَخُتِرَ هَذَا الْبَيْتُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُزْرَاءِ الْأَنْبِيَاءِ أَصِيبِي فِي تَبَاعِ إِبْنَتَيْنِ: خُلْدًا مَا وَجَدْتُمُوهَا، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا الْكَفْلُ». وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْحَكِيمِ وَالشَّافِعِيِّ. لَا تَبَاعُ دَارُهُ النَّبِيِّ لَا عَتَى لَهُ عَنْ سُكْنَاهَا. فَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ نَفِيسَةً بَعِثْ وَالشَّرِيْعُ لَا يَعْصِي نَهْيَهَا مَسْكَنٌ نَيْبٌ فِيهِ، وَيُضَرَفُ الْبَاقِي إِلَى الْعُرُمَاءِ،» مجموعة من المؤلفين. (1427هـ). الموسوعة الفقهية الكويتية. طبعة 2، ج6، ص. 318-319.

(⁷⁰) (Eberle, 2001; Gaetz, 2012; Johnson, 2016; Pleace, et al. 2013; White, 2017)، والتي وثقت بالأرقام والإحصائيات أن الإجراءات الوقائية كانت تهاج سياسة توفير مساكن من قبل الدول والمجتمعات بأسعار في المتناول بالنسبة لأفراد المجتمع أوفر بكثير من معالجة مضاعفات ظاهرة التَّشَرْد؛ وبناء المزيد من المستشفيات لخدمة هذه الفئة من المجتمع، وتوفير ملاجئ (مساكن مؤقتة)، أو بناء السجون بالنسبة للذين تعرضوا للتشريد بسبب عمل إجرامي. ومما هو جدير بالأخذ في الحسبان أن ترك أمر القطاع لمؤسسات التمويل عبر صيغ التمويل القائمة على المداينات - الربا على وجه الخصوص - ستكون له عواقب غير حميدة، ومن ثم وجب التنويع في الصيغ بالسماح للأدوات القائمة على المشاركة للعب دور أكبر في هذا، كما لا يمكن الاعتماد بحال على القطاع الخاص - عبر آلية السوق - لحل الإشكال في هذا بل لابد من تضافر جهود القطاع العام والقطاع الخيري في ذلك، علاوة على ما يقدمه القطاع الخاص بطبيعة الحال (⁷¹). ومما قد يعضد هذا التوجه ويؤكد عليه ما نجد في زمننا المعاصر من أن أكبر ما يرهق كاهل الأفراد والأسر - خاصة في المجتمعات الغربية - من الديون هو الأعباء المترتبة على شراء المنازل لتملكها وذلك لأنها مرتفعة الثمن (⁷²)، ولأن مدد التمويلات في هذا طويلة الأجل - كما مر معنا سابقاً.

2. اتخاذ سياسات وإجراءات «استثنائية» ومؤقتة لتنظيم قطاع العقار

ومما يمكن أن يُثار هنا: هل يمكن لولي الأمر أن يقيد مباحاً؟ (⁷³) - كالتشديد

(70) الجدير بالذكر أن هذه الدراسات تغطي عدداً معتبراً من الدول؛ أمريكا، وكندا، ودول الاتحاد الأوروبي، وأستراليا مما يعزز أهمية اتخاذ سياسات سكانية تعالج الأمر قبل وقوعه، وتحوله إلى ظاهرة.

(71) شيرازي وآخرون. (2015م). تحديات تمويل الإسكان لدى الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من خلال صيغ التمويل الإسلامية. ص. 5.

(72) وقد وجدت بعض الدراسات أن من أهم ما يغذي هذا الارتفاع هو التمويل القائم على الفائدة والمولد (created) من قبل المصارف التجارية التي استفادت الاستفادة القصوى من خصخصة خلق النقود والائتمان (Jackson and Dyson, 2014: 158). (159-money creation).

(73) وهي مسألة أصولية دقيقة لا يمكن إطلاق القول فيها من غير ضبط ولا تحديد، كما سيتضح بعض ذلك في التناول السريع والمختصر للمسألة في هذه الفقرة.

في مسألة بيع العقار في بعض الأحوال والظروف⁽⁷⁴⁾ - لمصلحة راجحة كالحذ من المضاربات (المجازفات) والتلاعب في قطاع معين - قطاع الإسكان في مثل حالتنا-، أو سوق كسوق المال (capital market)؛ يبدو أن ذلك واردٌ - متى ما كان ذلك منضبطاً بالضوابط الشرعية في هذا الباب⁽⁷⁵⁾. كما حصل في بعض الحقب التاريخية للمجتمعات المسلمة عندما تدخل ولي الأمر (الدولة) في مسألة التسعير، مع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يتدخل في ذلك في زمانه، وكما جاء في بعض المصادر فيما يتعلق بالحسبة كما يقرر الماوردي في الأحكام السلطانية، على سبيل المثال، حيث يقول: «وللمحتسب أن يمنع... من يبنى في طريق سابل ويأمرهم بهدم ما بنوه ولو كان المبنى مسجداً لأن مرافق الطرق للسلوك لا للأبنية وأن يمنع الناس من وضع الأمتعة وآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق إن استضر به الناس: وعلى المحتسب أن يجتهد برأيه فيما ضرّ ولم يضرّ لأنه في الاجتهاد العرفي دون الشرعي»⁽⁷⁶⁾. كما أن التجربة المعاصرة لبعض الدول في العمد إلى إجراءات استثنائية مؤقتة - كإلغاء البيع القصير (short sale) - في أسواق المال في عدد من الدول الغربية في أعقاب الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م)، مع أن ذلك يعارض فلسفة النهج الليبرالي الذي تعتقه هذه الدول والذي يُقرّم دور الدولة الاقتصادي في حدود ضيقة جداً، أو الحد من خروج رؤوس الأموال كما فعلت ماليزيا في أزمة 1997-1998م المالية. وقد لعبت هذه السياسات والإجراءات دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار في أسواق المال والصرف في تلك الدول. ومع كل ما سبق يجب التنبيه إلى أن السياسات والإجراءات في هذا الباب - تقييد المباح -

(74) هذه الظروف حددها البعض بالحاجة العامة الملحة، أو الضرورة وبشكل مؤقت وليس دائم، (الشريف، د. ت مقال: من يملك تقييد المباح أو الإنزام به، والطحان، 2015م: ص. 6).

(75) من القواعد التي قررها أهل العلم في الباب أن «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة [العامة بطبيعة الحال]»، (الشريف، د. ت، مرجع سابق)، وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي - نقلاً عن (الأحمدي، 2016م: ص. 121) - «الواجب على ولي الأمر أثناء سياسته لرعيته سياسة شرعية أن يقوم بكل ما تقتضيه المصلحة العامة، وله أن يوازن بين المصالح والمفاسد عند تعارضها من خلال استشارة العلماء وأهل الحل والعقد، فالقاعدة الشرعية أن «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»»، اهـ.

(76) نقلاً عن ابن الرامي البناء. 1999م. الإعلان في أحكام البنيان. ص. 7.

يجب أن تخضع إلى «البحث والتحري [الدقيقين] واستشارة أهل العلم الأمناء وأهل الخبرة العدول...»⁽⁷⁷⁾، وأن تكون مبنية على «دراسات عميقة من أهل العلم والفقه [والخبرة]، وأن لا تترتب عليها نتائج عكسية تكون على خلاف المقصود»⁽⁷⁸⁾، حتى لا تحصل أية مخالفات أو تضيق على الناس مما يفسد ويعطل عمل آلية السوق، أو يؤثر في ثراء الناس -المباح-؛ لأن «تغول» الدولة وترك اليد الطولى لها -كما حصل في تجربة الدول الاشتراكية - أفسد على الناس معاشهم، وعطل؛ بل دمر اقتصادياتهم، كما أن الاعتماد المفرط على آلية السوق (market fundamentalism) سيجر وراءه كوارث وأزمات كما أبانت عن ذلك التجربة الطويلة والمريرة للاقتصاديات القائمة على المذهب الليبرالي، فيجب الاعتدال والعدل في الأمر وفق محكمات الشرع وضوابطه، لا وفق الرغبات والأهواء.

3. أهمية التحليل البيئي. أفرد بعض الفقهاء باباً مستقلاً للمسائل المتعلقة «بالأصول»⁽⁷⁹⁾ والثمار، مما يدل على أن لها أحكاماً تنفرد بها عن غيرها من المبيعات، أو لأن لها مكانة خاصة تتميز بها عن بقية المبيعات؛ الاستهلاكية منها على وجه الخصوص. مما قد يشير إلى أهمية التحليل البيئي؛ لقطاع أو سلع بينها قاسم مشترك، أو مؤسسات كبرى تؤدي دوراً يتجاوز المستوى الجزئي المحدود كقطاع العوائل والأفراد، وفي المسألة التي نحن بصددنا نجد أن الأحاديث في الباب ركزت على أصول ثابتة لها أهميتها ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور والدهور مما يبرر أمر الاعتناء بمسائلها ومستجداتها بما يقيم أمر الناس بتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم، والذي سينعكس إيجاباً من غير شك على الجانب الاقتصادي والتنموي

(77) الشریف، د. ت، مرجع سابق.

(78) الطحان، 2015م: ص. 7.

(79) الأصول أعم بطبيعة الحال من العقار أو الأرض أو الدار، إلا أن البعض اختار لفظة العقار بدلاً عنها بسبب وضوح هذه الأخيرة لدى عامة الناس، وإلا فمباحث العقار تابعة للأصول، وهو اللفظ الذي درج على استخدامه الأولون. العثمان. (1997م). بيع العقار والثمار في الفقه الإسلامي: بحث مقارنة. مرجع سابق، ص. 6 و9.

بطبيعة الحال.

المطلب الثالث: التوجيهات الخاصة بالمستوى الكلي

1. البعد التنموي، يمكن النظر إليه من خلال أهمية المحافظة وصون الأصول المنتجة اقتصاديًا واجتماعيًا وعدم المساس بها إلا لما فيه مصلحة أعلى، ويمكن الاستئناس في هذا الباب ببعض أحكام الوقف المتعلقة باستبداله أو استثماره. فالتشديد في هذا الأمر جاء من باب المصلحة والحرص على عدم التصرف إلا بما يفيد، لا بما يُذهب الأصول الوقفية أو يجعل ثمرتها تذهب إلى غير المجال الذي خصصت له. وكذا الحال في الأصول المنتجة العامة ينبغي التعامل معها بحذر بما يخدم مصلحة الأمة - بأجياها المختلفة - وليس المصلحة الآنية لجيل من أجيالها خاصة ما يتعلق بقطاعات الموارد الريعية - كالنفط - الذي تحوز الأمة منه على الشيء الكثير. وإذا أضيفت إلى هذه الأحاديث نصوص أخرى كحديث «الفسيلة»⁽⁸⁰⁾، وحديث «إياك! والحلوب»⁽⁸¹⁾، وحديث «النهى عن قطع السدرة»⁽⁸²⁾، أو نصوص أعلى ثبوتًا منها وإحكامًا كعمارة الأرض، وحفظ المال فإن البعد التنموي في دين الإسلام ستوضح أهميته ومكانته بكل جلاء. ومن ثم فإن تضافر هذه النصوص مع غيرها أعتقد أنها تساهم بشكل غير مباشر في المجال التنموي من حيث استقرار الفرد والأسرة - بحيازة السكن وتملكه - مما قد ينعكس إيجابًا على إنتاجية الفرد، كما أن توفر السكن

(80) الحديث رواه الإمام أحمد في المسند، والبخاري في «الأدب المفرد»، وعبد بن حميد في «مسنده»، والبيهقي في «مسنده» عن أنس بن مالك قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فِيسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا». ولفظ أحمد: «إِنْ قَامَتِ عَلَى أَحَدِكُمْ الْقِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فِيسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا»، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الحديث رقم 9، المجلد 1، ص 38.

(81) رواه مسلم.

(82) هذا الحديث أخرجه أبو داود بلفظ: «من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار»، برقم 5239. وقال عنه الألباني رحمه الله «صحيح»، وسئل أبو داود عن معنى هذا الحديث فقال: «هذا الحديث مختصر، يعني: من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثًا وظلمًا بغير حق يكون له فيها، صوب الله رأسه في النار. الألباني. (1419 هـ/1998 م). صحيح سنن أبي داود. طبعة 1، ج 3، ص. 286-287، وقال الشيخ المنجد: «والخلاصة: أن أحاديث النهي عن قطع السدر إما أحاديث ضعيفة لا تصح، وإما أنها حسنة، وتحمل على أحد معنيين: الأول: قطع السدر الذي يستظل به الناس عبثًا من غير حاجة ولا مصلحة. الثاني: قطع شجر السدر الذي يكون في الحرم، وعلى هذا لا حرج عليك في قطع هذه الشجرة التي زرعها ما لم تكن زرعها في طريق لبستظل بها الناس»، وذلك استنادًا إلى التفسير الذي توصل إليه الشيخ الألباني والإمام السيوطي في الأمر، المصدر: موقع الإسلام سؤال وجواب: <https://islamqa.info/ar/45671>.

من شأنه أن يزيح تبعات صحية ومالية ترهق كاهل الموارد المالية العامة كما أبانت عن ذلك الحقائق المتعلقة بظاهرة التشرد في بعض المجتمعات؛ فعلى سبيل المثال وجدت أحدث دراسة قامت بها جامعة ملبورن (Melbourne University) في أستراليا⁽⁸³⁾ -وهي الأولى من نوعها في باب تقدير التكاليف الاقتصادية المترتبة على ظاهرة التشرد التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع-، أن الحكومة ستوفر ما مقداره 25600 دولار أسترالي في السنة عن كل شخص يتم إيواءه في سكن لائق بدل الاستمرار في السياسات الحالية التي تركز على توفير ملاجئ مؤقتة⁽⁸⁴⁾، وخدمات صحية، وغيرها بالنسبة للأشخاص الذين ينامون في الطرقات؛ معنى ذلك أنه كلما ازداد عدد الأفراد بدون مأوى كلما زادت الأعباء والتكاليف على الخزنة العامة للدولة، والعكس صحيح. فمن الأجدر والأولى اتخاذ سياسات تقضي على الظاهرة في بداية أمرها، لا بعد تفاقمها؛ لأن التفاقم يساهم في عدم الاتزان النفسي للأفراد. فقد وجدت دراسة⁽⁸⁵⁾ قامت بها الجمعية الكندية للأمراض العقلية (The Canadian Mental Health Association) عام 2004م أن عدم توفر مأوى مناسب يساهم في الأمراض العقلية للأفراد الذين يفتقرون لذلك. ومن ثم تخلص إلى أن السكن حاجة اجتماعية وعلى الحكومة توفيرها بكل السبل والوسائل لتكون في متناول طبقات المجتمع بمختلف أحوالهم وظروفهم وإمكاناتهم.

2. البعد الاستراتيجي في ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمحافظة على ما هو استراتيجي؛ كالقطاع الزراعي أو الصناعي، أو غيرها -حسباً تقتضيه المصلحة وحسب الظروف أو الظروف التي يمر بها الاقتصاد. ففي مسألة موازنة العلماء بين الأصول الثابتة والمنقولة وتفضيلهم

(83) Witel E. (2017). 'The case for investing in last resort housing' MSI Issues Paper No. 10

(84) وهو ما يعني توفير 1947 مليون دولار أسترالي في السنة بالنسبة لـ 7600 شخص يعانون من التشرد في مقاطعة فيكتوريا (Victoria county).

(White, E., 2017:23).

(85) The Canadian Mental Health Association. (2004). Housing: A Social Necessity

-على ما يبدو- أهمية التركيز على الأصول الثابتة يمكن أن يُستفاد منه سياسة التمييز بين السلع والقطاعات الاستراتيجية؛ والاستراتيجية يُصنف في خانة الأمور التي لا يمكن التنازل أو التخلي عنها بحال، لأنها تمثل دعامة رئيسة في تحقيق الأمن الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾⁽⁸⁶⁾؛ وهما دعامتان أساسيتان في حياة المجتمعات، علاوة على الحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية الدينية. وخير مثال في زماننا المعاصر هو دعم الحكومات الأوروبية لقطاع الزراعة وعدم تركه لمجال التحرير -أي حرية التجارة- كما تنص على ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ويلحق به القطاع الثقافي الذي وقف فيه مندوب الاتحاد الأوروبي في وجه المندوب الأمريكي قبل انبثاق منظمة التجارة -فيما عرف بجولة مراكش في أواخر عام 1994 م. وهكذا ينبغي للفرد أن لا يفرط في داره أو عقاره مع حاجته أو من يعول لذلك، اللهم إلا إذا كان مما يزيد عن حاجته، أو إذا كان يملك بديلاً أفضل -كما سبق التفصيل فيه فيما مضى-. فإذا كان العلماء لثاقب نظرهم قد قارنوا بين المنقول والثابت من الأصول، وهم لم يعاينوا ما عليه الوضع من التقلبات والكوارث التي آل إليها حال أسواق المال فما عساهم يقولون في من أوضاع ما جمعه عبر سنوات من الكد والكدح في مثل هذه المقامرات التي حَدَّتْ بالرئيس الإندونيسي السابق -سوهارتو- إلى التعليق على الوضع الصعب الذي مرت به بلاده في أزمة 1997/1998 م المالية الآسيوية بقوله: «لقد خسرنّا في ليلة واحدة ما بنيناه في عشرات السنين»⁽⁸⁷⁾. ومما هو متمم لهذا البعد اعتبار رأس المال الثابت أحد الركائز الأساسية للمقومات الاقتصادية للدولة في تكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك بالإبقاء عليه وعدم التفريط ببيعه قدر المستطاع، وإن ظهر ما يستوجب ذلك تم استبداله برأس مال ثابت منتج آخر. وتكمن الأهمية

(86) سورة قريش: 4.

(87) بلوافي. (2012 م). الأزمات الاقتصادية والمالية: قضايا وآراء من منظور الاقتصاد الإسلامي. ص. 32.

النسبية للمحافظة على رأس المال العيني في مجابهة النقص في القيم الفعلية لرؤوس الأموال النقدية، ومحاربة التوجه إلى الاستثمار في الأصول النقدية مثل شراء الأسهم والسندات في الأسواق العالمية؛ لأن هذه الأصول أصول غير منتجة، وقد «تتبخر» في أية هزة أو اضطراب مالي، ولهذا جاء التوجيه النبوي في هذه الأحاديث بالعناية برأس المال العيني باعتباره ركيزة مهمة في تكوين رأس المال الاجتماعي⁽⁸⁸⁾.

3. البعد التثقيفي والتعليمي. أن تُغرس هذه المفاهيم وتُؤصل في المناهج التعليمية حتى يدرك أفراد المجتمع أهمية التعامل بحكمة وبحسن تدبير وتصرف مع المال؛ لأنه مال الله ونحن مستخلفون فيه، ومحاسبون عليه. فهذا العبث والاستهتار والتصرف الطائش الذي يتسم به البعض جراء ما يصله من مال - إما بالإرث أو الهبة والوصية - في بعثته هنا وهناك يشير إلى خلل عميق في المفاهيم وفي الرؤية لهذه النعمة؛ الرؤية التي قد تتقاطع مع المفهوم «القاروني» ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾⁽⁸⁹⁾، وتنسى نسبة الفضل إلى المنعم الأول - وهو الله عز وجل -. ومما هو مهم في الجانب التعليمي الاهتمام بالوقائع الاقتصادية في المجتمعات المسلمة؛ قديماً وحديثاً. ومما يبين هذه الأهمية في موضوعنا ما عضد به ابن عبد الهادي المقدسي الرأي الذي ذهب إليه في أحاديث الباب عندما استشهد بوقائع عاصرها أو حكيت له. إن في الاستشهاد بمثل هذه الوقائع لفئة بالغة الأهمية لأنها تمثل رصيماً مهماً في حقل الدراسات المتعلقة بالوقائع الاقتصادية، التي تشكل رافداً مهماً من روافد المعرفة الاقتصادية للوقوف على الأحوال الاقتصادية وتطوراتها في المجتمعات المسلمة. وتكمن تلك الأهمية في أنها تمدنا بملاحظات، ومبررات غاية في الأهمية فيما يتعلق بفهم المستندات التي اعتمد فيها الفقهاء لتقرير

(88) نقلاً عن الشباني. (1415 هـ). المشكلة الاقتصادية وعلاجها من المنظور الإسلامي (5). مجلة البيان، العدد 81، ص. 40-41، بتصرف.

(89) سورة القصص: 78.

ما توصلوا إليه من أحكام وذلك بالنظر في سياق الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي عايشوها. وهي سياقات غاية في الأهمية لأنها تؤثر في الفتاوى التي يؤدي فيها العرف والعادة دورًا كبيرًا. كما أن هذه الوقائع تكشف جانب السنن الكونية التي تحكم التصرفات والمعاملات مما يفيد الفرد والمجتمع في التعلم من تجارب من سبق.

وهذا البعد -في تقديري- من أكدها وأهمها لما له من تأثير بالغ في جميع ما سلف، وخاصة النهوض الاقتصادي والتنموي. فالأمم التي تغزونا وتغزو العالم اليوم بسلعها وتقنياتها المتطورة ما أنجزت ذلك وحققته إلا بعد إدخال إصلاحات جوهرية في مناهجها التعليمية ومحاضنها التربوية -بما يتلاءم وثقافتها وبيئتها-؛ ركزت على الإنسان بإعادة صياغة تفكيره، من التفكير المقلد إلى المبدع، ومن سلوك الاستهتار واللامبالاة إلى سلوك الجد والمسؤولية والاجتهاد؛ السلوك الذي يحسن التدبير ويقدر عواقب الأمور في تعامله مع الموارد المحدودة والمحدودة جدًا؛ إذا ما قورنت بغيرها - بلادنا العربية والإسلامية على وجه الخصوص والتي تذخر بوفرة هائلة من تلك الموارد-، وما قصة اليابان وألمانيا -في ما مضى؛ أي بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية والدمار الذي تعرضت له- ثم الآن ما يسمى بدول الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة (emerging economies)؛ ككوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان وغيرهم-، لماذا صعدت وبدأت تنافس الدول المتقدمة في عُقر دارها؟ لم يكن وراء ذلك وفرة الموارد الطبيعية الأولية كالنفط أو الزراعة أو غيرها؛ بل بإعادة صياغة وتشكيل عقل وفكر الإنسان ليكون الركيزة والمنطلق الأساس في هذا النهوض الاقتصادي والتنموي الذي تشهده. ومن الملفت في هذا الشأن أن الكثير لا يعلم أن شركة سامسونج التي غزت العالم بأجهزتها الذكية، ومنتجاتها الكهرو-منزلية بدأت عملها عام 1938 م «كمصدر للأسلاك والخضروات والفواكه لكل من «منشوريا»، و«بكين»»⁽⁹⁰⁾، وهنالك الكثير مما

(90) أجميل. (2007م). قرن الأسواق الناشئة: كيف تستولي سلالة جديدة من الشركات العالمية على العالم؟ ص. 92.

يمكن أن يقال وأن يُسَطَّر من قصص نجاح وصعود لشركات الدول الناشئة مما لا يتسع له المقال هنا. كما أن تجارب بعض الدول الصغيرة كفنلندا وسنغافورة في المجال التعليمي جديرة بالدراسة والتأمل لاستخلاص ما يفيد من دروس تناسب الواقع الثقافي والاجتماعي لدولنا.

فما أحرانا وأولانا أن نعيد النظر - بكل جدية وتجرد وعمق - لمناهجنا التعليمية، وروافدنا التربوية والتثقيفية العامة لُتبنى على أسس علمية طموحة؛ تراعي الموروث الثقافي والاجتماعي بشكل رئيس - كالنصوص التي بين أيدينا في مجال المال والأعمال - ليكون ركيزة انطلاقها مع الاستفادة مما أنتجته التجربة البشرية بطبيعة الحال؛ الاستفادة الواعية لا المستجلبة لكل وافد من غير تمييز بين المفيد وغير المفيد، والمناسب وغير المناسب. فالنهوض الاقتصادي والتنموي بالإنسان ومن أجل أن يسعد الإنسان؛ ومتى تخلفت هذه الركيزة وهذا المنطلق فمهما شَيَّدنا من مظاهر مادية وتَفَنَّنَّا في ذلك فسيبقى ذلك البناء فارغاً غير قائم على أسس قابلة للديمومة والاستمرار.

الخاتمة

النتائج والتوصيات. وقفنا في ما تقدّم من صفحات مع أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدّار والعقار وقفات سريعة في ضوء تساؤلات ونقاط محددة؛ بدءاً من تبيان التخريج لهذه الأحاديث، ومروراً بالمدلولات وبعض الأحكام الفقهية ومسائل أخرى ذات صلة، وانتهاءً ببعض التوجيهات، مما يمكن الخلوص معه إلى النتائج والتوصيات التالية:

1. مرويات الأحاديث متنوعة وليست درجة واحدة؛ فمنها الضعيف ومنها الحسن ومنها الحسن بمتابعاته وشواهده، ومنها الموقوف، ولكن مجمل ما جاء فيها مقبول يُعمل به.
2. ما ورد في أحاديث الباب بطرقها المتعددة هو للتوجيه والإرشاد، وليس ثمة ما يفيد التحريم أو الكراهة، وقد عمل بذلك بعض الصحابة - كعمرو بن حُرَيْث - من باب حصول البركة، وليس من باب التشريع المُلزم.
3. يظهر أن الوحيد الذي أفرد الموضوع بالتأليف هو ابن عبد الهادي المقدسي، لأن الباحث لم يعثر - في حدود ما اطلع عليه من دراسات - على شيء من هذا القبيل في كتابات المعاصرين، وخاصة الرسائل والمقالات العلمية.
4. من أهم الإرشادات التي تضمنتها الأحاديث هو توجيه الفرد إلى التروي في بيع الأصول الأساسية التي يتوقف عليها استقرار حياته وحياة من يعول. فإذا فُقد هذا الاستقرار وتحول إلى عامل مُغدِّ لظاهرة التشرّد التي تن من وطأتها الكثير من المجتمعات المعاصرة، فإن لذلك تبعات وآثاراً ليس على الفرد فحسب بل على المجتمع والدولة، مما يزيد من العبء والإرهاق على الموارد العامة (بيت المال)؛ فمن الحكمة والعقل أن يكون لدى الدول سياسات تشجع الناس على تملك المنازل بالطرق الشرعية العادلة والمناسبة.
5. إن قطاع الإسكان من الأهمية بمكان، وهذا ما يستوجب القيام بدراسات

موضوعية شاملة حول المسائل الأساسية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على هذا القطاع؛ لا يقتصر التناول فيها على الجانب الفقهي والتنظيمي والاقتصادي فحسب، بل يتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والنفسية. ومن الموضوعات المهمة مراجعة صيغ التمويل التي تطبق والتي تكاد تكون نسخاً طبق الأصل لما أفرزته التجربة الغربية في هذا الباب حتى نبدأ من حيث بدأوا، لا من حيث انتهوا؛ بدراسة التجربة بسلبياتها وإيجابياتها لاستخلاص الدروس والعبر المفيدة في ذلك. ومما هو متمم لهذا دراسة المبادرات الناجحة في دول وثقافات أخرى بدل الانكفاء على التجربة الغربية مما قد يساعد في الوقوف على أفكار وممارسات نستلهم منها ما يوافق ظروف مجتمعاتنا ويتسق مع موروثنا الثقافي والاجتماعي.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن الرامي البناء، محمد بن إبراهيم اللخمي. (1999م). الإعلان في أحكام البنيان. تحقيق ودراسة فريد بن سليمان، طبعة 1، تونس: مركز النشر الجامعي.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (1425هـ/2003م). المحلى بالآثار. تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد. (1408هـ/1988م). ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. تحقيق خليل شحادة، طبعة 2، بيروت: دار الفكر.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». د. ط، تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عبد الهادي المقدسي. (2008م). الاختيار في بيع العقار. لقاء العشر الأواخر بالسجد الحرام (102)، المجلد التاسع، تحقيق، عبدالرؤوف بن محمد بن أحمد الكمال، بيروت: شركة دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب. طبعة 3، بيروت: دار صادر.
- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي. (1993م). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبعة 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو الحسن القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج (د. ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني. (1421هـ) مسند الإمام أحمد. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أجميل، أنتوني فان. (2007م). قرن الأسواق الناشئة: كيف تستولي سلالة جديدة من الشركات العالمية على العالم؟ طبعة 1، الرياض: مكتبة جرير.
- الأحدي، محمد بن عواد. (2016م). عقد الرهن العقاري في الفقه الإسلامي والنظام السعودي والقانون المقارن. طبعة 1، جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- آل محمود، عبد اللطيف. (2017م). أحاديث النهي عن بيع دار أو مال. في كتاب «أوراق

- الورشنة التحضيرية لندوة البركة الثامنة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي»، تنظيم ومراجعة أحمد محي الدين، الخميس 9 رجب 1438هـ الموافق 6 أبريل 2017م، جدة (هلتون): وقف اقرأ للإنماء والتشغيل وندوة البركة الثامنة والثلاثين، ص ص. 155 - 186.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1408هـ/1988م). صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير). طبعة 3، بيروت: المكتب الإسلامي.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1423هـ/2002م). صحيح أبي داود - الأم. طبعة 7، الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1419هـ/1998م). صحيح سنن أبي داود. طبعة 7، الرياض: مكتبة المعارف.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1995م). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. المجلد الخامس، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (د. ت). ضعيف الجامع الصغير وزيادته. الطبعة: المجددة والمزينة والمنقحة، بيروت: المكتب الإسلامي.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1412هـ/1992م)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. طبعة 7، الرياض: دار المعارف.
 - الأمم المتحدة. (1948م). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 1/25. وهو متاح على الرابط التالي:
- <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>.
- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب. (1422هـ/2002م). تاريخ بغداد. تحقيق بشار عواد معروف، طبعة 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
 - بلوافي، أحمد. (2012م). الأزمات الاقتصادية والمالية: قضايا وراء من منظور الاقتصاد الإسلامي. طبعة 1، السودان: منتدى النهضة والتواصل الحضاري.
 - جماعة من علماء التفسير. (1437هـ). المختصر في تفسير القرآن الكريم. طبعة 2، الرياض: مركز تفسير للدراسات القرآنية.
 - الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله. (1401هـ). الغياثي: غياث الأمم في التياث الظلم. طبعة 2، تحقيق عبد العظيم الديب، قطر: وزارة الشؤون الدينية.
 - الحمد، عمر بن علي. (1433/1434هـ). الخصومة في تملك العقار: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم.
 - الخرافي، عبد المحسن يوسف. (1409هـ). الاستثمار العقاري في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
 - السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي. (د. ت). حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، د. ط، بيروت: دار الجيل.
 - السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1423هـ/2003م) كتاب الفتح الكبير

- في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير. طبعة 1، تحقيق يوسف النبهاني، بيروت: دار الفكر.
- السيوطي، عبدالغني والدهلوي، فخر الحسن. (د. ت). شرح سنن ابن ماجه. عدد الأجزاء: 1، كراتشي: قديمي كتب خانة.
- الشباني، محمد عبدالله. (1415هـ). المشكلة الاقتصادية وعلاجها من المنظور الإسلامي (5). مجلة البيان، العدد 81، ص ص. 37-42، لندن: المنتدى الإسلامي.
- الشريف، محمد بن شاكر. (د. ت). من يملك تقييد المباح أو الإلزام به. موقع صيد الفوائد: <http://www.saaaid.net/Doat/alsharef/50.htm>.
- الشمراني، عدلان بن غازي بن علي. (2016م). بيع العقار وتأجيله في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى، اعتنى به فراس بن خالد بن عبدالعزيز الغنام، الرياض: الجمعية الفقهية السعودية بالتعاون مع مكتبة العبيكان.
- شيرازي، نسيم شاه؛ ذو الخبيري، محمد؛ سيد علي، سلمان. (2015م). تحديات تمويل الإسكان لدى الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من خلال صيغ التمويل الإسلامية. ورقة عرضية، طبعة 1، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية).
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. (1415هـ) المعجم الكبير. تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، طبعة 1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- الطحان، أحمد خالد. (2015م). نور الصباح في فقه تقييد المباح. موقع شبكة الألوكة: <http://www.alukah.net/library/0/83376/>.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي. (1415هـ). شرح مشكل الآثار. تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبعة 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العثمان، محمد بن راشد بن علي. (1997م). بيع العقار والثمار في الفقه الإسلامي: بحث مقارنة. الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم. (د. ت). طرح التثريب في شرح التثريب. د. ط، القاهرة: الطبعة المصرية القديمة.
- العميرة، أحمد بن عبدالعزيز. (2011م). نوازل العقار: دراسة فقهية تأصيلية لأهم قضايا العقار المعاصرة. الرياض: بنك البلاد ودار الميمان للنشر والتوزيع.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1426هـ/2005م). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، طبعة 8، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (د. ت) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. د. ط، بيروت: المكتبة العلمية.

- القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي. (1422هـ/ 2002م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. طبعة 1، بيروت: دار الفكر.
- اللحيدان، عبدالله بن إبراهيم. (د. ت). العقار له بركة لا يدركها من يريدون الكسب السريع. منقول من شبكة الألوكة، ومتوفر على الرابط التالي: <http://majles.alukah.net/t15810/>.
- مجموعة من المؤلفين. (1427هـ). الموسوعة الفقهية الكويتية. طبعة 2، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- مصطفى، إبراهيم؛ والزيات، أحمد؛ وعبد القادر، حامد؛ والنجار، محمد. (د. ت). المعجم الوسيط المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د. ط، القاهرة: دار الدعوة.
- المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي. (1408هـ/ 1988م) التيسير بشرح الجامع الصغير. ط 3، الرياض: مكتبة الإمام الشافعي.
- نخبة من العلماء. (1434هـ). التفسير الميسر. ط 5، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. طبعة 2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (1414هـ/ 1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق حسام الدين القدسي، د. ط، القاهرة: مكتبة القدسي.
- وزارة العدل الليبية. (د. ت). القانون المدني: الفصل الثالث تقسيم الأشياء والأموال. ص. 19. متاح على موقع وزارة العدل على الرابط التالي: <http://aladel.gov.ly>.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Eberle, Margaret. (2001). Homelessness — Causes & Effects: The Relationship between Homelessness and the Health, Social Services and Criminal Justice Systems: A Review of the Literature. A team of consultants and researchers led by Margaret Eberle, USA: British Columbia University.
- Gaetz, Stephen. (2012). The real cost of homelessness: Can we save money by doing the right thing? Toronto: Canadian Homelessness Research Network Press.
- Jackson, Adrew and Dyson, Ben. (2014). Modernizing Money: Why Our Monetary System is Broken and How It Can Be Fixed. Positive Money Movement, London, UK.
- Johnson, Christopher. (2016). Socio-economic and Environmental Impact of Homelessness in Olympia, Washington. Environmental Health and Social Justice, March 3, 2016.
- OHCHR/UN-Habitat. (2009). The Right to Adequate Housing. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Fact Sheet No. 21/Rev.1. New York Office: Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights United Nations.
- Pleace, Nicholas; Baptista, Isabel; Benjaminsen, Lars and Busch-Geertsema, Volker. (2013). The Costs of Homelessness in Europe: An Assessment of the Current Evidence Base. EOH Comparative Studies on Homelessness, December 2013, Brussels: European Observatory on Homelessness.
- The Canadian Mental Health Association. (2004). Housing: A Social Necessity. Available at: <https://cmha.ca/documents/housing-a-social-necessity/>.
- Witte, E. (2017). 'The case for investing in last resort housing', MSSI Issues Paper No. 10, Melbourne Sustainable Society Institute, The University of Melbourne.

المواقع الإلكترونية:

- موقع الإسلام سؤال وجواب: <https://islamqa.info/ar/172445>
- موقع الأمم المتحدة: <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>
- موقع الشبكة الإسلامية: <http://fatwa.islamweb.net>
- موقع الشيخ ابن عثيمين: <http://binothaimeen.net/content/9335>
- موقع الشيخ فركوس: <https://ferkous.com/home/?q=fatwa-963>
- موقع شبكة الألوكة: <http://www.alukah.net>

- c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-headings.
 - d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).
 - e. List of sources, references and annexes.
7. The citation method should be applied as follows:
- a. Researches in English language shall use (APA) methodology for in text and bibliographic citations.
 - b. Researches in Arabic Language shall adopt the below methodology for citing the sources and references:
 - i. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume and page)
 - ii. The source and reference are mentioned when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).
 - c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:
 - i. Without the place of publication: (Untitled Publisher). Without the name of the publisher (Unkown Publisher)
 - ii. Without edition number: (Undated Publication) Without publication date: (Undated Publication)
 - d. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.
 - e. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research.
 - f. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:
 - i. Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colours, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
 - ii. The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.

Third: Research Submission Procedures

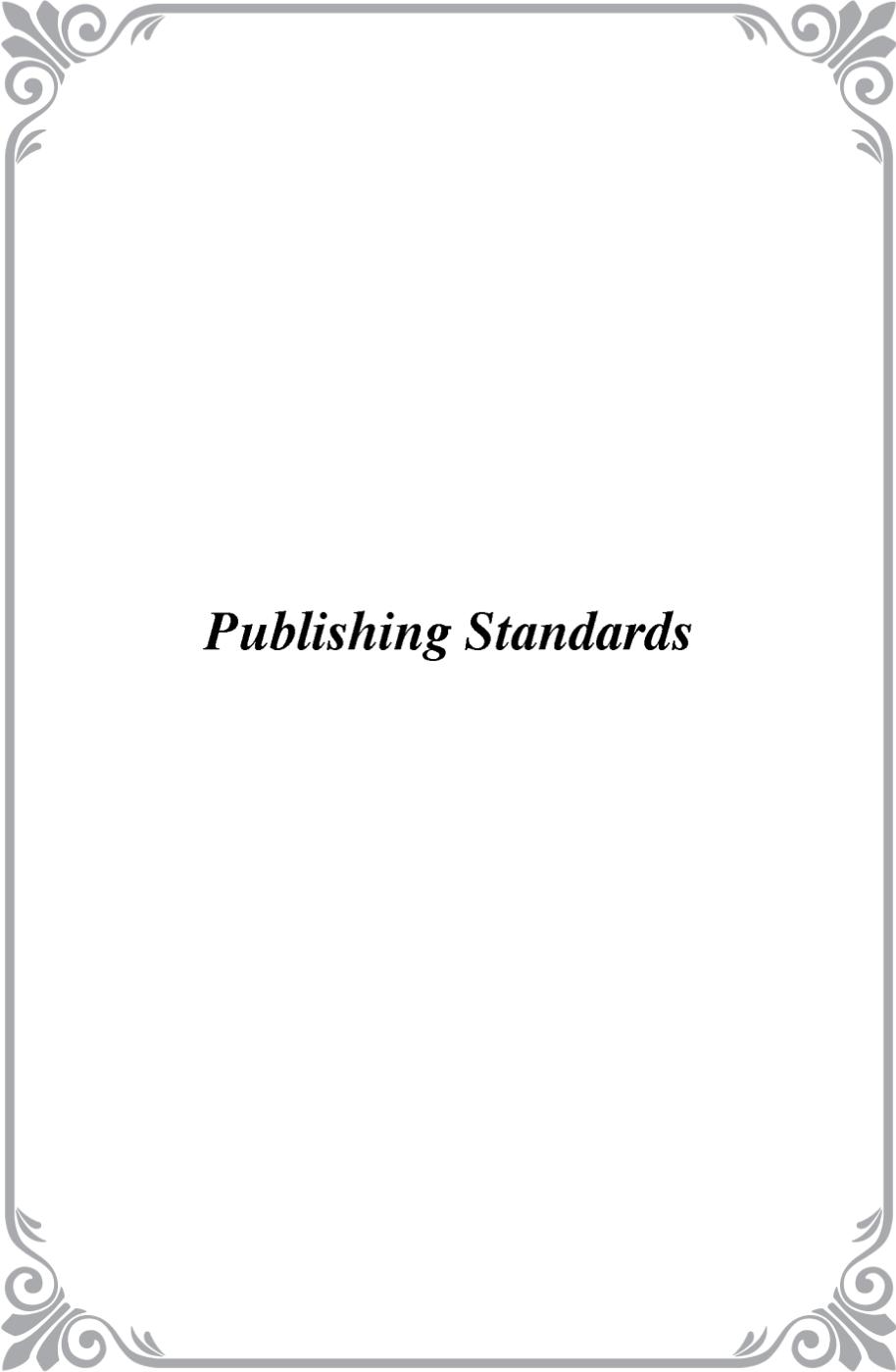
- Research papers are sent electronically via email to the journal's email address at: info@mashurajournal.com
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The researches and studies submitted for publication in the Journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the search is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted papers are published in its sequence on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided a free copy of the journal in which the research has been published.

First: General Publishing Conditions:

1. The Journal publishes articles related to Islamic economics in both Arabic and English, whether original researches, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish researches that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same with a written undertaking.
3. The researches submitted to the journal are not recalled whether published or not published.
4. The research may not be published elsewhere after it has been approved for publication/ published in the journal, except after obtaining written permission from the editor in chief.
5. In the event that the researcher is found to be in breach of the academic integrity, the journal has the right to take the necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal is not required to detail the reasons in case of the research was not published.

Second: Special Publishing Conditions:

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific researches, including but not limited to:
 - a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
 - b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
 - c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
 - d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
 - a. The linguistic accuracy free from linguistic and grammatical errors.
 - b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
 - c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
 - a. Researches submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
 - b. Researches written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The researches should be accompanied by abstracts in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. Both abstracts should include: Clarification of the research subject and the new idea presented at the beginning of the abstracts.
6. The research has to be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the researches and reports published in the journal as following:
 - a. The introduction which shall includes: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and detailed research structure.
 - b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.



Publishing Standards

Editorial Board

Editor in Chief

Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti

Deputy Editor in Chief

Dr. Osama Qais al-Dereai

Managing Editor

Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi

Deputy Managing Editor

Dr. Ebrahim Hasan Gamal

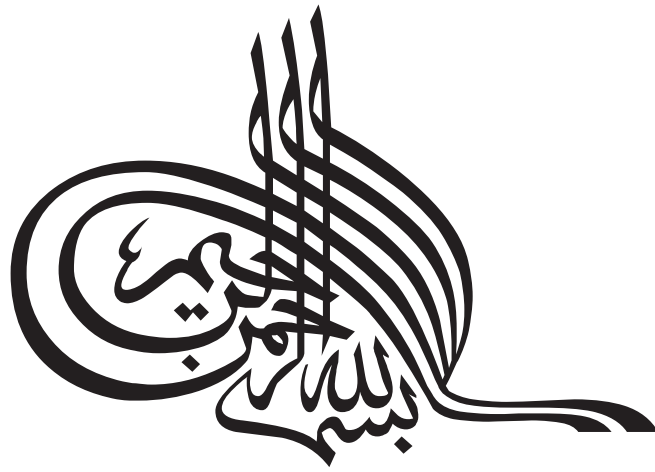
Editorial Team

Mr. Mohammed Muslehuddin Musab

Mr. Nafeel Mahboob

Advisory Board

- **Dr. Khalid Bin Ibrahim Al-Sulaiti**
General Manager, Cultural Village Foundation-Katara (Qatar)
- **Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai**
Director, Sheikh Muhammad Bin Hamad Al-Thani Center for Muslim Contribution to Civilization, Hamad bin Khalifa University (Qatar)
- **Prof. Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari**
Dean, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Abdullah Al-Zubair Abdurrahman**
Chairperson, Higher Authority for Shari'ah Supervision of Banks & Financial Institutions, Vice Chairman of Islamic Fiqh Academy, Sudan (Sudan)
- **Prof. Dr. Iyad Bin Nami Al-Sulami**
Head of Centre for Research Excellence, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (KSA)
- **Dr. Dr. Al-Ayashi Al-Sadiq Faddad**
Senior Researcher, Islamic Research & Training Institute, Jeddah (Algeria)
- **Prof. Dr. Ali Mohamad Al-Sawa**
Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory Board of Safwa Islamic Bank (Jordan)
- **Dr. Khalid Al-Abdulqader**
Dean, College of Business and Economics, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki**
Head of Islamic Studies, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Iraq)
- **Dr. Essam Al-Enizi**
Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies, Kuwait University (Kuwait)
- **Dr. Abdelrahman Yousri Ahmad**
Professor of Islamic Economics and Finance, College of Islamic Studies, Hamad bin Khalifa University, Qatar (Egypt)
- **Dr. Murad Boudaia**
Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Algeria)
- **Dr. Osama Qais. Al-Dereai**
Managing Director – CEO, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Qatar)
- **Prof. Dr. Mohd. Akram Laldin**
Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA) (Malaysia)
- **Prof. Dr. Abdel Wadoud Al-Seoudi**
Associate Professor of Jurisprudence and its principles, Faculty of Shari'ah and Law, Islamic University of Sultan Sherrif Ali (Brunei)
- **Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**
Head of Shari'ah Audit and Supervision Group, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Iraq)
- **Dr. Ahmad bin Abdulaziz Al-Shathri**
Assistant Prof. Islamic Studies Department of Business Management, Salman bin Abdul Aziz University (KSA)
- **Dr. Ebrahim Hasan Mohammed Gamal**
Lecturer at National University, Head of Research & Studies, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Yemen)



In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (8) State of Qatar - April 2018



ISSN : 2409-0867 Online

ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations